حابي

الأحد 4 يوليو 2021 | 24 ذو القعدة 1442 | العدد : 152 | 24 صفحة – 10 جنيهات | رئيس مجلس الإدارة: **مجدي سرحان** | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: **أحمد رضوان** | اقتصادية تصدر كل أحد

PHC PIONEERSHOLDINGco.

موعد متجدد مع قادة مجتمع الأعمال

استطلاع منتصف العام يكشف اتجاهات الاقتصاد وتطورات الاستثمار وربحية القطاعات

39%: نمو الاقتصاد المصري بنسبة أعلى من 3%

59%: نمو أرباح البنوك خلال النصف الثاني

60%: زيادة حركة الطروحات الجديدة بالبورصة

42%: صعود مرتقب لمؤشر ثقة القطاع الخاص غير النفطي

مع نهاية 2021

39% يتوقعون نمو الاقتصاد المصري بنسبة أعلى من 3%

37% يرجحون تسجيل معدل فوق 4%.. 19% يتوقعون أكبر من 2%

معدل النمو المتوقع فى النصف الثاني من 2021

الاختيارات	الأصوات	النسبة
أعلي من 4%	37	%37
أعلي من 3%	39	%39
أعلي من 2%	19	%19
أعلي من 1%	4	%4
امتنع عن التصويت	1	%1

توقع 39 مشارگا في استطلاع حابي -يمثلون نسبة 39% من إجمالي الأصوات- تحقيق معدل نمو أعلى من 3% بنهاية العام الجاري، بينما رجح 37 مشارگا بنسبة 37% تسجيل معدل نمو أعلى من 4%.

وأبدى 19 مشارگا -نسبتهم 19% من إجمالي عدد المشاركين- أن يحقق معدل نمو أعلى من 2%، بينما أبدى 4 مشاركين -نسبتهم 4%- تشاؤمهم بشأن وضع الاقتصاد ورأوا تسجيل معدل نمو بواقع أعلى من 1%، فيما امتنع مشارك واحد عن المشاركة.

وارتفع معدل النمو رغم جائحة كورونا من 4.4% إلى 5.6% في العام المالي 2020/2019، مقارنة بتوقعات بتقديرات الموازنة بلغت 6.4% وذلك نتيجة التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي.

وتعد مصر من الدول المحدودة التي استطاعت أن تحقق معدل نمو حقيقي موجبًا خلال عام الوباء، كما أن معدل النمو المحقق بها يعتبر هو الأعلى على مستوى العالم، والأعلى منذ الأزمة العالمية المالية عام 2008، وفقًا لتصريحات وزير المالية.

وخفض البنك الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في مصر خلال العام المالي الجديد، مرجعًا ذلك إلى أن هذا يعود لتباطؤ النشاط الاقتصادي جراء التأثيرات المتواصلة لجائحة «كوفيد-19».

وتوقع البنك أن يصل نمو الاقتصاد المصري إلى نسبة 2.3% في العام المالي الحالي، بانخفاض عن توقعات سابقة للبنك عند 2.7% في يناير الماضي، متوقعًا أن تسجل البلاد نموًا بنسبة 4.5% في العام المالي 2021/2022، بدلًا من توقعاته السابقة بنمو قدره 5.8%.

وقال البنك إن «المؤشرات عالية التردد تظهر أن الاقتصاد سيظل متباطئًا في النصف الأول من 2021، على الرغم من تخفيف قيود الإغلاق». وأضاف أن «تباطؤ النمو المتوقع هذا العام يعكس مدى الضرر الذي لحق بقطاعات السياحة والتصنيع والنفط والغاز جراء الجائحة، وتواصل التأثيرات الخاصة بتراجع الطلب المحلي، وهو ما يرجع إلى انهيار الاستثمارات الثابتة».

بينما أشارت تقديرات موديز إلى تحقيق الاقتصاد المصري نموًا بنسبة 5% في 2022/2021، فضلًا عن توقعات مؤسسة فيتش بتحقيق معدل نمو يصل إلى 5.3%.

وقال وزير المالية الدكتور محمد معيط في بيان مؤخرا، إن هيكل النمو أصبح أكثر تنوعًا وتوازنًا، حيث يشمل جميع القطاعات بما في ذلك التصنيع والسياحة والبناء والتجارة والنفط والغاز، وأصبحت الاستثمارات والصادرات المحركات الرئيسية للنمو، وقفز الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية من 12 مليار دولار عام 2014 إلى أكثر من 40 مليار دولار في إبريل الماضي بما يغطي أكثر من سبعة أشهر من فاتورة الواردات السلعية والخدمية.

ولفت وزير المالية إلى أن تحرير سعر الصرف أدى إلى انخفاض ملحوظ في عجز الحساب الجاري، وتحسن تدفقات النقد الأجنبي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في أذون وسندات الخزانة المحلية منذ بداية عام 2019.

وفي استطلاع العدد المئوي لحابي الصادر يوم 14 يونيو العام الماضي، توقع 46% من المشاركين نمو الاقتصاد المصري بنسبة أعلى من 3% خلال العام المالي 2021/2020، وبفارق طفيف توقع 40% نموًا بنسبة أقل من 3%، في حين رأى 14% نمو الاقتصاد بنسبة تفوق 4%.

بينما في استطلاع حابي الصادر في يناير الماضي، توقع 44.55% من المشاركين تحقيق معدل نمو أعلى من 3% خلال العام المالي الجديد، بينما رجح 34.55% تسجيل معدل نمو أعلى من 4%، وأبدى 10.9% من إجمالي المشاركين، تفاؤلهم بمسار الاقتصاد المصري، وأن يحقق معدل نمو أعلى من 5%، فيما رأى 10% تحقيق نمو أعلى من 2%.

فريق حابي:
ياسمين منير ورضوى إبراهيم وأمنية إبراهيم وبكر بهجت وشاهندة إبراهيم ورنا ممدوح وفهد حسين وإسلام فضل وإسلام جابر ومحمد فرج ومحمد جبر

المركزي يستهدف بين 5 إلى 7% بنهاية 2022

74% يرجحون اتجاه مستويات التضخم ما بين 5 و 6%

معدل التضخم المتوقع في النصف الثاني من 2021

الاختيارات	أعلى من 6%	أعلى من 5%	أعلى من 4%	ممتنع عن التصويت
الأصوات	37	37	24	2
النسبة	%37	%37	%24	%2

اتفق أغلب المشاركين وتحديدًا 74 منهم -بنسبة 74% من إجمالي عدد الأصوات- على اتجاه معدلات التضخم ما بين 5 و6% بنهاية العام الجاري، بينما رأى 24% تسجيل معدل تضخم أعلى من 4%، وامتنع اثنان عن المشاركة.

ويعد خفض معدل التضخم، والحفاظ عليه ضمن النطاق المستهدف من البنك المركزي المصري هو أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية التي تتبناها الدولة، نظرًا لانعكاساته المباشرة على معدل النمو الاقتصادي، ومستوى معيشة المواطنين، ودوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال وزير المالية، نهاية الأسبوع الماضي، إن معدل التضخم تراجع من 22% عام 2017 إلى 4.5% في مارس 2021.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، الخميس الماضي، أن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن ارتفع إلى 4.8% في مايو على أساس سنوي من 4.1% في أبريل، بينما سجل تضخم الأسعار على أساس شهري في مايو 0.7% مقارنة مع 0.9% في أبريل.

وجاء ارتفاع النسبة مدفوعًا بزيادة أسعار الطعام والشراب والتأثير غير المواتي لسنة الأساس، إضافة إلى القفزة في أسعار السلع والمواد الخام في الأسواق العالمية.

ويستهدف البنك المركزي المصري أن يسجل التضخم من 5 إلى 7% بنهاية 2022.

وذكر البنك المركزي أن التضخم الأساسي زاد إلى 3.4% على أساس سنوي في مايو من 3.3% في أبريل.

ولا يتضمن معدل التضخم الأساس المعلن من قبل البنك المركزي المصري السلع التي تحدد أسعارها إداريًا، إضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض والطلب المؤقتة.

ووفق البيانات، ارتفعت أسعار الغذاء على أساس سنوي وشهري، حيث ارتفع مؤشر فرعي يقيس التغير في أسعار الطعام والمشروبات بنسبة 0.3% على أساس سنوي مقارنة بالأرقام الخاصة بشهر مايو من عام 2020، و1.2% مقارنة بأبريل الماضي.

وقالت رئيسة قطاع البحوث بشركة «فاروس» القابضة رضوى السويفي، في مذكرة بحثية حديثة، إن «الارتفاع يتماشى مع التوقعات، بخاصة في ظل زيادة أسعار الطعام والشراب وتأثير سنة الأساس في الأرقام، وهو ما يؤكد أن الأسعار ستواصل الصعود خلال الفترة المقبلة».

أضافت: «إن ارتفاع الأسعار يرجع إلى صعودها عالميًا وزيادة تكلفة الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى لجوء الشركات لزيادة أسعار منتجاتها».

وذكرت وحدة بحوث الاقتصاد الكلي بالمجموعة المالية هيرميس، «أن قراءة التضخم جاءت متوافقة تمامًا مع التوقعات».

وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، قد قررت في آخر اجتماعاتها الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 8.25% و9.25% و8.75% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%.

وأرجع البنك المركزي الإبقاء على سعر الفائدة إلى عدة عوامل، مؤكدًا أن لجنة السياسة النقدية تتابع عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

وقال إن المعدلات السنوية للتضخم العام تأثرت بكل من الأثر الإيجابي والسلبي لسنة الأساس خلال أبريل ومايو 2021 على الترتيب، ليعكس أثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والإجراءات الاحترازية المتعلقة بها على معدلات التضخم خلال عام 2020.

وتوقع المركزي، أن تستمر معدلات التضخم في انعكاس التأثير السلبي لسنة الأساس على المدى القريب.

وبحسب المركزي يرجع ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام في مايو 2021 إلى ارتفاع المساهمة السنوية للخضروات والفاكهة الطازجة بشكل أساسي وبناءً على ذلك، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية في مايو 2021 الى 1.7% من سالب 0.3% في أبريل 2021.

وتابع: «في حين ارتفع التضخم السنوي للسلع غير الغذائية بشكل طفيف للشهر الثاني على التوالي إلى 6.3 % في مايو 2021 من 6.1% في أبريل 2021».

وبحسب البنك المركزي، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ارتفاعًا طفيفًا ليسجل 3.4% في مايو 2021 مقابل 3.3% في أبريل 2021 بعد تراجعه من 3.7% في مارس الماضي.

يذكر أن معدل التضخم السنوي في 2011 بلغ 10.5%، ثم 7.4% في 2012، و10.3% في 2013، وسجل 10.1% عام 2014، و10.6% في 2015، و14.5% في 2016، و30.7% في 2017، وذلك بعد قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016.

بينما سجل 14.1% عام 2018، و8.5% في 2019، و5.1% في 2020، وذلك وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وكان أغلب المشاركين في استطلاع حابي الصادر بداية العام، وتحديدًا 75 منهم بنسبة 68.2% من إجمالي الأصوات، اتفقوا على اتجاه معدلات التضخم نحو أقل من 6%، بينما رأى 22 مشاركًا بواقع 20%، تسجيل التضخم أقل من 5%، في حين توقعت 8 أصوات وصول المعدلات إلى مستويات أقل من 4%.

ورجح 3 من المشاركين تسجيل مستويات أخرى بخلاف ما هو متاح في الخيارات، بينما امتنع اثنان عن التصويت.

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386

مديرا التحرير: ياسمين منير — رضوى إبراهيم
المدير الفنى: محمد يوسف
مدير الإنتاج: محمد السيد
المدير الادارى: محمد عبدالحميد
الطباعة والاشتراكات والتوزيع: مؤسسة الأهرام — 02-27703331/2
التسويق والاعلانات: حابى للدعاية والاعلان
التحرير والاعلانات: 6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي
تليفون 02-37481174

22% يرون أعلى من **6%**.. و**4** يمتنعون عن التصويت

43% يتوقعون عجزًا كليًا أعلى من 7%.. و31% يرجحون أكثر من 8%

نسبة العجز الكلى المتوقعة فى الموازنة العامة للدولة في النصف الثاني من 2021

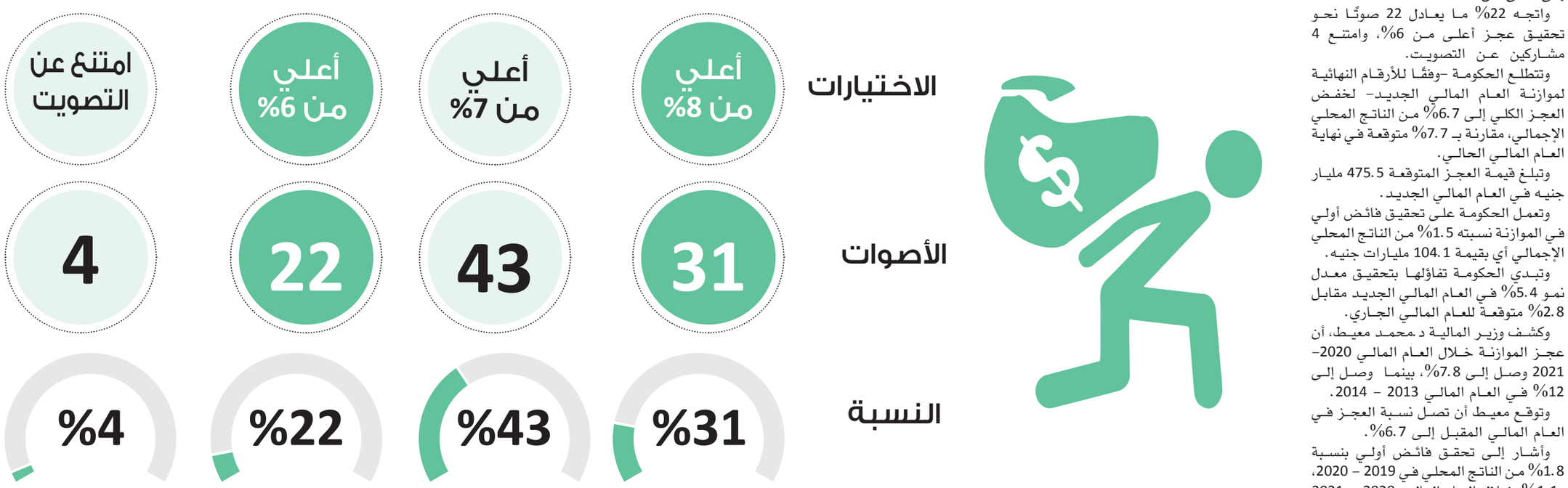

انقسمت أغلب آراء المشاركين حول نسبة العجز الكلي المرتقبة في الموازنة العامة للدولة، ورأى 43% منهم بواقع 43 صوتًا، تسجيل عجز قدره أعلى من 7%، بينما رجح 31 بنسبة 31% أن تصل نسبة العجز إلى أعلى من 8%.

واتجه 22% ما يعادل 22 صوتًا نحو تحقيق عجز أعلى من 6%، وامتنع 4 مشاركين عن التصويت.

وتتطلع الحكومة -وفقًا للأرقام النهائية لموازنة العام المالي الجديد- لخفض العجز الكلي إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 7.7% متوقعة في نهاية العام المالي الحالي.

وتبلغ قيمة العجز المتوقعة 475.5 مليار جنيه في العام المالي الجديد.

وتعمل الحكومة على تحقيق فائض أولي في الموازنة نسبته 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي أي بقيمة 104.1 مليارات جنيه.

وتبدي الحكومة تفاؤلها بتحقيق معدل نمو 5.4% في العام المالي الجديد مقابل 2.8% متوقعة للعام المالي الجاري.

وكشف وزير المالية د.محمد معيط، أن عجز الموازنة خلال العام المالي 2020-2021 وصل إلى 7.8%، بينما وصل إلى 12% في العام المالي 2013 - 2014.

وتوقع معيط أن تصل نسبة العجز في العام المالي المقبل إلى 6.7%.

وأشار إلى تحقق فائض أولي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي في 2019 - 2020، و1.1% خلال العام المالي 2020 - 2021 بدلاً من عجز أولي بلغ 3.5% عام 2014 - 2015.

وذكر معيط أن هيكل النمو في الاقتصاد أصبح أكثر تنوعًا وتوازنًا، حيث يشمل جميع القطاعات بما في ذلك التصنيع والسياحة والبناء والتجارة والنفط والغاز، وأن الاستثمارات والصادرات أصبحت من المحركات الرئيسية للنمو، حيث قفز الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية من 12 مليار دولار عام 2014 لأكثر من 40 مليار دولار في إبريل الماضي بما يغطي أكثر من سبعة أشهر من فاتورة الواردات السلعية والخدمية.

ولفت إلى أن تحرير سعر الصرف أدى إلى انخفاض ملحوظ في عجز الحساب الجاري، وتحسن تدفقات النقد الأجنبي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في أذون وسندات الخزانة المحلية منذ بداية عام 2019.

وأكد وزير المالية في بيان صحفي، الخميس الماضي، أن الإصلاح الاقتصادي ارتكز على رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك وتوصيل الدعم لمستحقيه من خلال برامج فعالة للحماية والدعم الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم من 115 مليار جنيه في 2014 إلى663.7 مليار جنيه وهو إجمالي ما تم تخصيصه في الموازنة الجديدة للعام المالي 2022/2021م بما يفوق نسب الاستحقاق الدستوري، وزيادة دعم الغذاء من 39.4 مليار جنيه في 2014 إلى 87.2 مليار جنيه، وقد تم تنفيذ أكبر برنامج إسكان اجتماعي لمحدودي ومتوسطي الدخل في العالم، حيث تم تسليم نحو 750 ألف وحدة سكنية كاملة التشطيب لأصحابها.

وأشار إلى أن المخصصات المالية المقررة للدعم بالموازنة العامة للدولة ارتفعت خلال السنوات السبع الماضية من 198.5 مليار جنيه بميزانية 2015/2014 إلى نحو 321 مليار جنيه بالموازنة الجديدة.

وقال إن إجمالي المخصصات المالية للاستثمارات العامة في موازنة العام المالي الجديد 2022/2021م بلغ 358.1 مليار جنيه بمعدل نمو 27.6% مقارنة بالعام المالي 2021/2020، لافتًا إلى أنه تمت زيادة مخصصات الاستثمارات في الموازنة الجديدة بأكثرمن 6 أضعاف مقارنة بالعام المالي 2014/2013؛ لتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، وجذب استثمارات جديدة، وخلق مزيد من فرص العمل.

أضاف وزير المالية أن مصر تسير بخطى ثابتة على طريق التقدم الاقتصادي، ولولا جائحة كورونا؛ لحقق قفزات في مؤشرات الأداء المالي، وأن الأزمة التي ألقت بظلالها على كبرى الاقتصادات العالمية، بينما كان الاقتصاد أكثر صلابة في مواجهة هذه التداعيات بشهادة مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية، وجاءت مصر من البلدان القليلة التي سجلت نموًا إيجابيًا خلال «الجائحة» بمعدل 3.63% في العام المالي 2020/2019، متأثرًا بتباطؤ العديد من الأنشطة والقطاعات نتيجة لأزمة كورونا، ومن المتوقع أن يبلغ 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2021/2020.

وأكد أن مصر نجحت في إدارة أزمة كورونا، بشكل احترافي، منتهجةً سياسة استباقية مرنة، بمراعاة تحقيق التوازن المنشود بين الحفاظ على صحة المواطنين، واستمرار دوران عجلة الاقتصاد، وانعكس ذلك في توجيهات الرئيس السيسي، بتخصيص مئة مليار جنيه تعادل 2% من الناتج المحلي، لمساندة القطاعات الأكثر تضررًا في مواجهة كورونا.

15% مع الزيادة

58%: استقرار معدلات البطالة.. و27% يتوقعون تراجعها

يرى 58% من المشاركين استقرار معدلات البطالة خلال منتصف العام المقبل، بينما رجح 27% تراجعها عن مستوياتها الحالية، فيما توقع 15% زيادتها.

وأعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في النشرة السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة عام 2020، أن معدل البطاله بلغ 7.9%، وهو نفس معدل عام 2019.

وأشار إلى أن معدل البطالة بلغ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15- 29 سنة) 15 % من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية، مقابل 16.7% عام 2019، فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور 10.7% وبين الشباب الإناث 37% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية عام 2019.

وكان معدل البطالة قفز في الربع الثاني من 2020 إلى 9.6% من إجمالي قوة العمل، نتيجة للإغلاق الذي شمل عدة قطاعات في مصر للحد من انتشار فيروس كورونا، قبل أن يعود للتراجع في الربعين الثالث والرابع من العام ويسجل في نهاية العام الماضي 7.2%.

وبلغ تقدير قوة العمل 28.458 مليون فرد عام 2020 منهم 23.684 مليون فرد ذكور ، و4.774 ملايين فرد من الإناث، وبلغت قوة العمل في الحضر 12.495 مليون فرد، وبلغت في الريف 15.963 مليون فرد.

وسجل عدد المتعطلين خلال العام الماضي 2.259 مليون فرد متعطل عن العمل، مقابل 2.225 مليون متعطل عام 2019 بارتفاع قدره 34 ألف متعطل.

وذكر وزير المالية محمد معيط أن معدل البطالة تراجع من 13.3% عام 2015/2014 إلى 7.2% في ديسمبر ٢٠٢٠؛ ليسجل أدنى مستوى.

وأشار رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، إلى أن المشروعات القومية التي نفذتها الدولة ساهمت في توفير الكثير من فرص العمل.

وفى نفس السياق، قالت وزارة القوى العاملة إنها ساهمت مع الجهات الوطنية الشريكة في خفض معدل البطالة من 13% خلال عام 2014 إلى نحو 7.2% عام 2020، (أي ما نسبته 5.8% في 7 سنوات)، منذ تولي الرئيس السيسي الرئاسة.

وأعلنت الوزارة أنها قامت بتشغيل 2 مليون و299 ألفًا و24 مواطنًا، وذلك من خلال أدوات وآليات عمل الوزارة المتنوعة، فضلًا عن تشغيل 3 ملايين و211 ألفًا و729 عاملًا بالخارج، وذلك من واقع قاعدة بيانات التصاريح الممنوحة للعمالة المصرية بالخارج، ومكاتب التمثيل العمالي بالخارج.

كما أعلن وزير القوى العاملة محمد سعفان، أن الوزارة تمكنت من توفير 4027 فرصة عمل للذكور والإناث، منها لذوي الهمم والعزيمة، في جميع التخصصات والقطاعات الوظيفية المختلفة، بأجور مجزية تبدأ من 1200 لتصل إلى 6 آلاف جنيه في بعض المهن وطبقًا لخبرة المتقدم، فضلًا عن التأمين الصحي والاجتماعي، وذلك من خلال 73 شركة ومصنع قطاع خاص في 14 محافظة لشغلها خلال شهر يوليو 2021 .

وأقر المجلس القومي للأجور تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص بواقع 2400 جنيه شهريًا، على أن يكون إلزاميًا لمنشآت القطاع الخاص كافة اعتبارًا من يناير المقبل.

ونص القرار على منح المنشآت المتعثرة بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا مساحة من المرونة وإمكانية التقدم بطلب للمجلس باستثنائها من تطبيق الحد الأدنى للأجور لحين تحسن ظروفها الاقتصادية، على أن يبحث المجلس إمكانية استثنائها.

وأظهر استطلاع حابي الصادر في نهاية يناير الماضي، أن 40.9% من المشاركين رجحوا استقرار معدلات البطالة خلال العام الجديد، بينما رجح 35.5% تراجعها عن مستوياتها الحالية، وتوقع 22.7% زيادتها، بينما امتنع مشارك واحد عن التصويت.

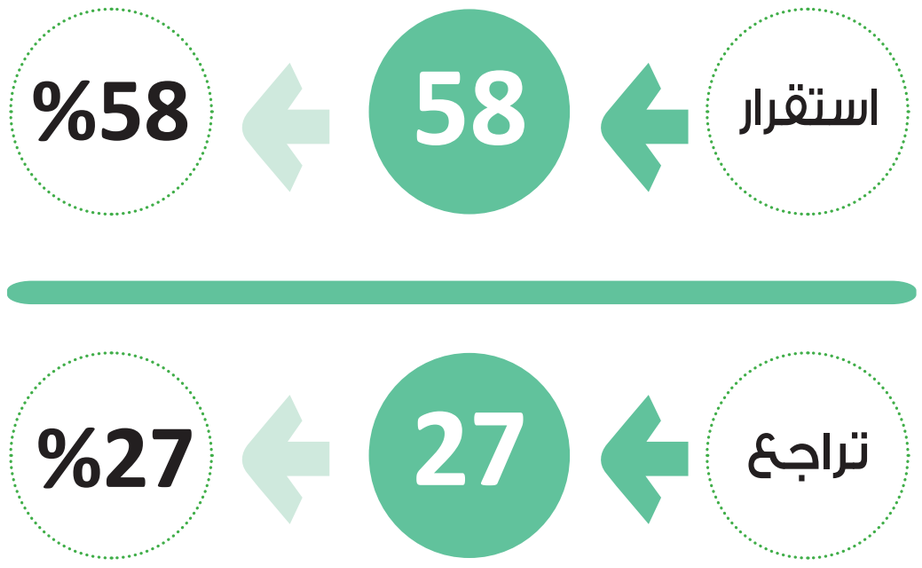

31% يرون استقراره عند المستويات الحالية.. و13%: يتجه للتراجع

56% يرجحون زيادة الإنفاق الاستهلاكي

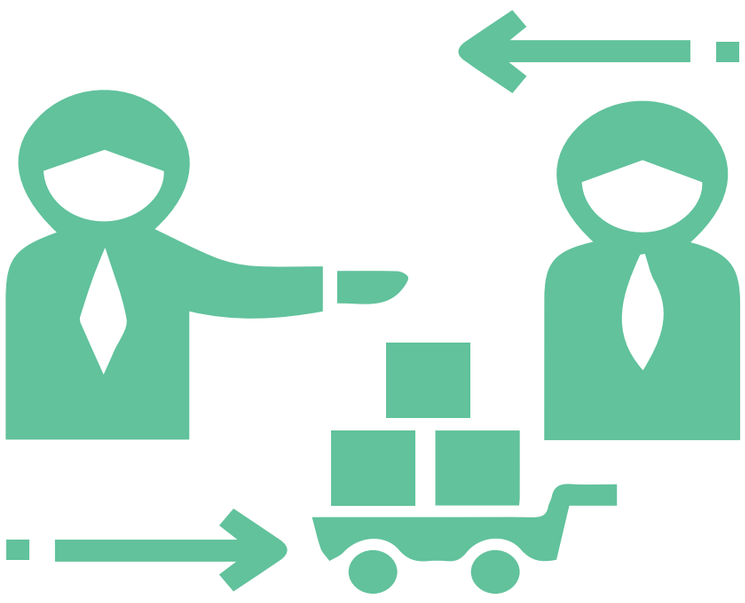

رجح 56% من المشاركين زيادة الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة المقبلة، ورأى 31% استقرار المعدلات الحالية، في حين توقع 13% اتجاهه نحو التراجع.

ووفق نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2020/2019، التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في السنة لهذا البحث إلى 61.9 ألف جنيه مقابل 53.7 ألف جنيه في البحث السابق، وأيضًا ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة من 60.4 ألف جنيه في بحث 2017/ 2018 إلى 69.1 ألف جنيه في بحث 2019/ 2020، بالإضافة إلى استمرار الدعم الغذائي ليصل إلى متوسط 1420 جنيهًا سنويًا للأسرة في بحث 2019/ 2020 وما زالت الدولة تغطي نسبة 84% من الأسر المصرية بالدعم التمويني.

وأظهرت النتائج تراجع نسب الفقر في معظم مناطق الجمهورية، وخاصة في كل من ريف الوجه البحري والقبلي، حيث بلغت 22.56% في ريف الوجه البحري مقارنة بـ 27.29% عام 2017/ 2018 و 48.15% في ريف الوجه القبلي مقارنة بـ 51.94% عام 2017/ 2018.

ومن الملاحظ أيضًا خلال العام الماضي، زيادة الإنفاق على التجارة الإلكترونية، ويقدر ثبات هذه الزيادة بنسبة تتراوح بين 20 و30% من إجمالي الإنفاق على تجارة التجزئة. وتنفق الأسرة المصرية في المتوسط مبلغ 11890.6 جنيه على السكن ومستلزماته سنويًا بنسبة 19.2% من إنفاقها السنوي، ومبلغ 6408 جنيهات على الخدمات والرعاية الصحية سنويًا، بنسبة 10.4% من إجمالي إنفاقها السنوي. ويبلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم نحو 8850.6 جنيه سنويًا، بنسبة 12.5% لإجمالي الجمهورية وفي الحضر بنسبة 15.7%، مقابل 9.2% في الريف، علمًا بأن نسب الأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم تصل إلى 58.4%.

وأشارت نتائج الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أيضًا إلى أن المصروفات والرسوم الدراسية تمثل نسبة 38.6% من الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم في عموم الجمهورية، و28.3% نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، و11.3% للكتب والأدوات المدرسية. وجاء التوزيع النسبي للدخل السنوي للأسرة وفقًا لمصادر الدخل 63.6% منها دخل من العمل لإجمالي الجمهورية، و23.7% من التحويلات الجارية سواء من الدعم أو تحويلات أخرى من داخل أو خارج الجمهورية.

وحذرت الحكومة في تقرير مقدم لمجلس النواب ضمن خطة التنمية للعام المالي الجديد 2021 - 2022، من خطورة النمو السكاني المتسارع، قائلة إنها تمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، حيث يعصف بكل الجهود الإنمائية، ويحول دون جني ثمارها وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين والارتقاء بمستوى رفاهيتهم. وشددت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، على أن الحكومة تستهدف خفض نسبة الفقر بما لا يقل عن 1% سنويًا، وذلك مع معدل نمو سكاني يبلغ نحو 2.5%، مضيفة: «نعلم أن هذا لا يكفي طموحات المصريين، الأمر يحتاج ضبطًا شديدًا لمعدلات النمو السكاني حتى يمكن السيطرة على نسبة الفقر وخفضها بشكل أسرع».

وعلى صعيد آخر، كشفت دراسة أعدها معهد ماستر كارد، أن 73% من المستهلكين في الشرق الأوسط وإفريقيا توجهوا للتسوق عبر الإنترنت أكثر من ذي قبل في مرحلة ما بعد الوباء. ومن المتوقع أن يكون هذا الاتجاه نحو التعاملات غير النقدية أكثر استقرارًا في اقتصادات مثل مصر، حيث تسوق أكثر من 72% من السكان بشكل أكبر عبر الإنترنت منذ شهر فبراير 2020، ومع ذلك يشير تقرير «اقتصاد 2021»، إلى أنه مع تحوّل التجارة الإلكترونية إلى وسيلة لحماية الأعمال التجارية من تأثيرات الأوبئة، تساهم عوامل أخرى في النمو المستمر للطلب على الخدمات الرقمية في عام 2021 من بينها اعتماد الأجيال الأكبر سنًّا لهذه الخدمات والراحة الإضافية التي توفرها والتكاليف المنخفضة للمستهلكين.

ويشير التقرير أيضًا إلى أن استمرارية التقنيات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا هي المفتاح لتعزيز الشمول المالي. وبحسب تقرير «اقتصاد 2021»، تعد الحاجة لدمج السكان في الاقتصاد الرقمي من خلال الحلول المصرفية عبر الإنترنت أولًا أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو لأجيال قادمة. وتعتبر التغييرات التي أحدثتها التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت محركًا رئيسيًا لهذا النمو. وأظهر استطلاع حابي الصادر في يناير الماضي، ترجيح 48.2% من المشاركين زيادة الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة المقبلة، ورأى 30.9% استقرار المعدلات الحالية، في حين توقع 20.9% اتجاهه نحو التراجع.

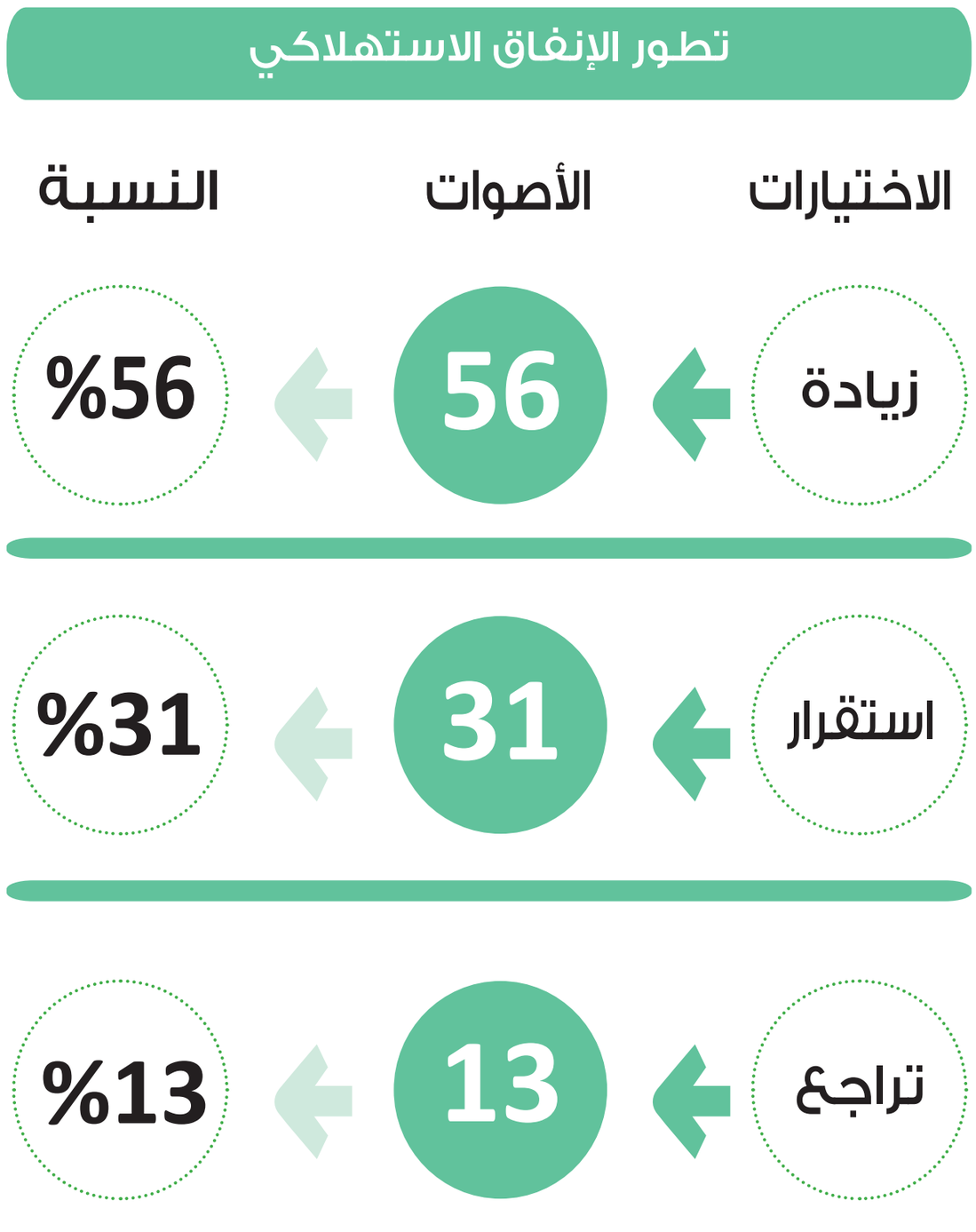

الشركة الأولى في مصر للتمويل العقاري
من حيث رأس المال والحصة السوقية

56% من إجمالي عدد عملاء الشركات بالسوق المصري

25% من إجمالي تمويلات الشركات بالسوق المصري

40% من إجمالي تمويلات مبادرة البنك المركزي للشركات

الأولى من حيث رأس المال المدفوع 734 مليون جنيه

الأنشطة المالية لشركة الأولى

● التأجير التمويلي ● التخصيم ● التمويل العقاري ● الاستثمار العقاري

19996

www.aloula-eg.com

رغم استمرار انعكاس تداعيات الجائحة على الصعيدين العالمي والمحلي

72% يتوقعون بقاء الدولار فوق 15 جنيهًا

26% يرون احتمالية لارتفاع العملة الأمريكية فوق 16 جنيهًا.. و2% فقط فوق 17 جنيهًا

تمسكت غالبية مجتمع الأعمال بالتوقعات الإيجابية تجاه مسار الجنيه المصري في مواجهة الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2021، رغم استمرار انعكاس تداعيات جائحة كورونا على المستويين العالمي والمحلي، مستبعدين ارتفاع العملة الخضراء فوق مستوى 16 جنيهًا، حيث رجح الأغلبية بقاء الدولار قرب مستوياته الراهنة فوق 15 جنيهًا، مع التوقعات بتحسن دخل وإيرادات السياحة.

فيما رجح أكثر من ربع المشاركين باستطلاع حابي، بلوغ سعر صرف الدولار خلال النصف الثاني من العام الجاري مستويات فوق 16 جنيهًا، آخذين في اعتبارهم التغييرات الحاصلة على الصعيد العالمي ومنها ارتفاع التضخم وتلميحات الفيدرالي الأمريكي باحتمالية تبكير موعد الرفع المحتمل لسعر الفائدة على الدولار، واحتمالية انعكاس ذلك على سوق الصرف بمصر.

وتوقع 72% من المشاركين في استبيان حابي لمنتصف عام 2021، استقرار سعر صرف الدولار فوق مستوى 15 جنيهًا، بينما رأى 26% أن العملة الأمريكية ستسجل مستويات أعلى من 16 جنيهًا، فيما رأى 2% فقط احتمالية لارتفاع الدولار فوق مستوى 17 جنيهًا.

وأظهر الجنيه المصري تماسكًا ملحوظًا منذ بداية الجائحة الوبائية في 2020، رغم تأثر عدد من مصادر النقد الأجنبي للبلاد تأتي السياحة في مقدمتها، ونجحت العملة المحلية في العودة سريعًا لمستويات ما قبل كورونا في بداية الربع الثالث من العام الماضي، كما نجحت خلال النصف الأول من العام الجاري في الاستقرار حول ذات المنطقة، حيث يبلغ متوسط سعر صرف الدولار حاليًا 15.629 جنيهًا للشراء، و15.727 جنيهًا للبيع بحسب موقع البنك المركزي المصري.

وخلال النصف الأول من 2021 شهدت سوق الصرف تأرجحًا بالمعدلات الطبيعية صعودًا وهبوطًا بين مستويات 15.80 و15.66 جنيهًا كأعلى وأقل مستوى مسجل لسعر البيع خلال الفترة، وبين 15.70 و15.56 جنيهًا لسعر الشراء.

وجاء أداء الجنيه المصري خلال النصف الأول من العام الجاري، متوافقًا مع توقعات المشاركين في استطلاع جريدة حابي للعام 2021، والذي نشرته الجريدة في شهر يناير الماضي بإصدارها المطبوع، حيث توقع 61.83% من المشاركين في استطلاع حابي استقرار سعر الدولار حول مستوياته الراهنة تحت 16 جنيهًا، بعدد 68 صوتًا من إجمالي 110 مشاركين، بينما رجح 30.9% من المشاركين ارتفاع سعر الدولار فوق مستوى 16 جنيهًا، خلال العام 2021، فيما توقع 7.27% فقط من المشاركين بعدد 8 أصوات، تداول الدولار فوق مستوى 17 جنيهًا.

السعر المتوقع للدولار أمام الجنيه

الاختيارات	أعلي من 15 جنيها	أعلي من 16 جنيها	أعلي من 17 جنيها
عدد الأصوات	72	26	2
النسبة	%72	%26	%2

17.5% فقط رجحوا انخفاض الفائدة

تداعيات الجائحة تقلص آمال مجتمع الأعمال في مزيد من التيسير النقدي

64.5% يتوقعون استقرار معدلاتها.. و18% يرون احتمالية للزيادة

قلص استمرار انعكاس تداعيات جائحة كورونا آمال مجتمع الأعمال في مزيد من التيسير النقدي وانخفاض مستويات أسعار الفائدة، خلال النصف الثاني من العام الجاري 2021، وتوقع غالبية المشاركين في استطلاع حابي استقرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية دون تغيير.

ورجحت النسبة الأكبر من المشاركين في استطلاع حابي لمنتصف عام 2021، استقرار أسعار الفائدة خلال النصف الثاني بنسبة بلغت 64.5%، ورأوا أن المستويات الحالية لا تزال جاذبة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة -الأموال الساخنة- وأن موقف مصر التنافسي جيد مقارنة بالأسواق الناشئة المماثلة.

بينما رجح نحو 18% من المشاركين، ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية عن مستوياتها الحالية البالغة 8.25% للإيداع و9.25% للإقراض خلال النصف الثاني من العام الجاري، مرجعين ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع الأسعار عالميًا وزيادة معدل التضخم، ما ينعكس بدوره على أسعار السلع محليًا ويشكل ضغوطًا تضخمية جديدة قد تضطر صانع السياسة النقدية لزيادة أسعار الفائدة للسيطرة عليها.

على النقيض توقع 17.5% من المشاركين باستبيان حابي، عودة واستئناف التيسير النقدي عبر خفض أسعار الفائدة، خلال النصف الثاني من عام 2021 ليتخذ مسارًا هبوطيًا مرة أخرى.

ومنذ بداية العام الجاري حافظ صانع السياسة النقدية على مستويات أسعار الفائدة الرئيسية لدى البنك المركزي، والتي تؤخذ كمؤشر استرشادي لتحديد أسعار الفائدة بالسوق على الودائع والإقراض، فعلى مدار 4 اجتماعات للجنة السياسة النقدية في فبراير ومارس وأبريل ويونيو، أقرت اللجنة أن الأسعار الحالية للفائدة مناسبة ومتماشية مع حركة النشاط الاقتصادي بمصر، مؤكدة أنها تتابع عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر وأنها لن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

وتوافق مسار النصف الأول من العام الجاري مع توقعات 35.91% من المشاركين في استطلاع حابي السنوي الذي تم نشره في يناير الماضي، بعدد أصوات 39.5 صوتًا، من إجمالي المشاركين في استبيان حابي البالغ عددهم 110 من كبار قيادات مجتمع الأعمال، والذين توقعوا استقرار أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير.

فيما خالفت ترجيحات النسبة الأكبر من المشاركين الذين كانت لديهم آمال في استمرار تراجع معدلات الفائدة بنسبة بلغت 59.54% وبعدد أصوات بلغ 65.5 صوتًا، بينما توقع 3.63% بعدد 4 أصوات فقط، تغيير مؤشر أسعار الفائدة اتجاهه خلال عام 2021 ليتخذ مسارًا صعوديًا، وامتنع 0.9% فقط -صوت واحد من المشاركين- عن التصويت.

وقام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار 4 نقاط مئوية كاملة خلال عام الجائحة 2020، على 3 دفعات، منها قرار استثنائي بخفض في الفائدة بواقع 3 نقاط مئوية دفعة واحدة في اجتماع طارئ تم عقده خارج إطار الجدول المحدد لاجتماعات لجنة السياسة النقدية في منتصف شهر مارس قبل الماضي، ضمن حزمة واسعة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة كورونا العالمية، ودعم حركة النشاط الاقتصادي بمصر.

أيضًا أجرى البنك المركزي المصري خفضًا ثانيًا في مستويات الفائدة خلال 2020، في اجتماع لجنة السياسة النقدية في 24 سبتمبر بمقدار نصف نقطة مئوية، تبعه خفض آخر في اجتماع 12 نوفمبر بمقدار نصف نقطة مئوية أيضًا، لتنخفض معدلات الفائدة إلى مستوى 8.25% للإيداع و9.25% للإقراض.

اتجاه أسعار الفائدة

الاختيارات	ارتفاع	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	18	64.5	17.5
النسبة	%18	%64.5	%17.5

BUILDING ON EXCELLENCE

ORASCOM CONSTRUCTION is a global engineering and construction contractor, primarily focused on infrastructure, industrial and high-end commercial projects in the Middle East, North Africa, the United States and the Pacific Rim, for public and private clients. OC also develops and invests in infrastructure opportunities to offer clients with a complete solution.

The company is ranked 35th on ENR's Top 250 International Contractors list, published in 2018.

Follow us on
www.orascom.com

Grand Egyptian Museum

Ras Ghareb Windfarm

Burullus Combined Cycle Power Plant

Port Said Tunnels

ORASCOM CONSTRUCTION

43 صوتًا يتوقعون الاستقرار.. و13 يرجحون وجود صعوبات محتملة

44 مشاركًا متفائلون بسهولة الحصول على التمويل المصرفي

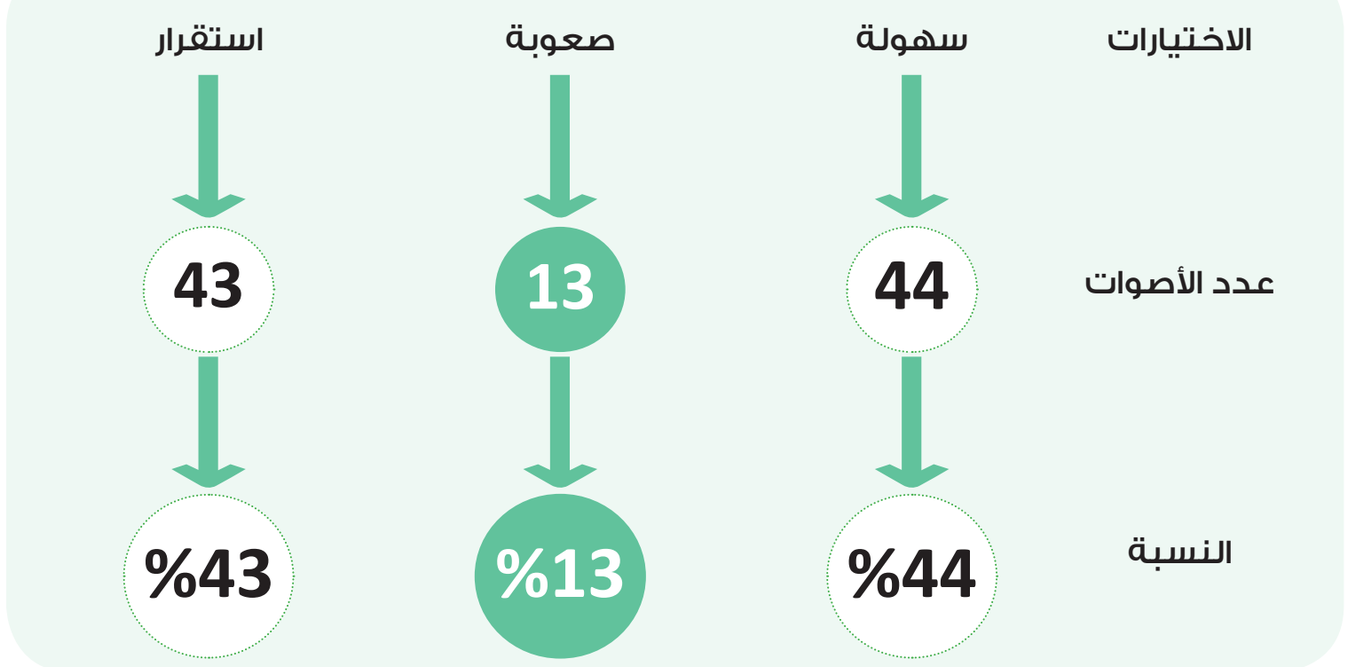

تفاءلت توقعات المشاركين في استطلاع جريدة حابي عن النصف الثاني من عام 2021، بسهولة الحصول على التمويل المصرفي، بعد أن حصدت أعلى الأصوات بعدد 44 مشاركًا.

وتفوق هذا الاختيار بفارق صوت واحد عن توقعات آخرين اتجهت نحو استقرار سرعة الحصول على التمويل المصرفي حاصدة 43 صوتًا في استطلاع الرأي عن النصف الثاني.

جاءت توقعات باقي الأصوات المشاركة وعددها 13 صوتًا بأن تكون هناك صعوبة محتملة في سرعة الحصول على التمويل المصرفي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

واستقبل الاقتصاد وبشكل خاص القطاع المصرفي عددًا من المبادرات الداعمة خلال العامين الماضيين على الرغم من وجود أزمة كورونا، إلا أن استمرار طرح مبادرات التمويل المصرفي والحزم التحفيزية التي يقدمها البنك المركزي المصري لشريحة واسعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية لتسهيل الحصول على التمويل من البنوك، رفعت من حالة التفاؤل لدى المستثمرين بأن القادم أفضل.

وتعتمد شريحة كبيرة من الشركات في آخر عامين على التمويل المصرفي لمساندتها في مواجهة التداعيات المستمرة لأزمة فيروس كورونا المستجد، خاصة في ظل استمرار تجدد الإصابات ضمن الآثار الناجمة عن تمحور الفيروس، والذي سبب شللا جزئيًا بحركة الاقتصاد العالمي.

وتلعب مبادرات تمويل البنك المركزي المصري، منخفضة العائد، دورًا فعالًا في حصول شريحة واسعة من الشركات على التمويل من البنوك بشروط ميسرة وفوائد مقبولة، في ضوء التحديات الصعبة التي تواجه معظم القطاعات الاقتصادية نتيجة انعكاسات أزمة كورونا العالمية.

وقبل نهاية النصف الأول بأيام قليلة، قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري، مد سريان بعض القرارات التي سبق اتخاذها لمواجهة جائحة فيروس كورونا المتسجد وذلك لفترة جديدة مدتها 6 أشهر اعتبارًا من 1 يوليو وحتى 31 ديسمبر 2021، وتضمنت إعفاء العملاء من جميع المصروفات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات البنكية بالجنيه المصري، وإصدار المحافظ الإلكترونية مجانًا، وإلغاء جميع العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول وعمليات التحويل بين أي حساب هاتف محمول وأي حساب مصرفي.

وتضمنت القرارات كذلك إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا للمواطنين مجانًا، على أن تكون تلك البطاقات اللاتلامسية Contactless حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات، وإلغاء الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات السحب النقدي، على أن يتحمل البنك المصدر للبطاقة تلك الرسوم والعمولات، ولا يتضمن ذلك عوائد البطاقات الائتمانية.

وفي مطلع العام الجاري، أعلن البنك المركزي المصري، عن إطلاق مبادرة تمويلية جديدة بمبلغ 15 مليار جنيه، بعائد مقطوع 3%، تستهدف تمويل عمليات إحلال المركبات الملاكي والأجرة والميكروباص، التي تعمل بالوقود لتحويلها للعمل بالوقود المزدوج، وتتراوح مدة القرض بين 7 إلى 10 سنوات، ويتم السداد على أقساط شهرية متساوية.

وسيقوم البنك المركزي بإصدار تعهد بقيمة 15 مليار جنيه مصري -على شرائح- لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة من الشركة لصالح البنوك، على أن تقوم الشركة بموجب هذا التعهد بتغطية نسبة 80% من المخاطر المصاحبة لتمويل الأفراد ضمن المبادرة، وتتحمل البنوك النسبة المتبقية 20%)).

وعلى صعيد مبادرات السياحة، أجرى البنك المركزي في ديسمبر الماضي، تعديلات على بعض بنود مبادرتي إحلال وتجديد الفنادق بفائدة 8%، وتمويل سداد المرتبات بضمان وزارة المالية ذات عائد 5%، في خطوة جديدة لتقديم مزيد من الدعم والمساندة لقطاع السياحة والعاملين به في ضوء استمرار تأثير تداعيات جائحة كورونا.

وعدل المركزي فترة السماح الخاصة بمبادرة سداد الرواتب والأجور ومصروفات التشغيل والصيانة -ضمن مبادرة إحلال وتجديد الفنادق بعائد 8% متناقصًا- والمحددة بفترة لا تزيد على 6 أشهر تبدأ من تاريخ المنح يتم خلالها رسملة العوائد، لتصبح فترة سماح تنتهي في نهاية ديسمبر 2021 يتم خلالها رسملة العوائد، على أن يستحق سداد أول قسط في يناير 2022 بغض النظر عن تاريخ المنح.

وخلال عام 2020 سطع نجم قطاع التطوير العقاري كأحد أبرز القطاعات المستفيدة من التمويل المصرفي، سواء عبر الحصول على تمويل بنكي مباشر في صورة قروض أو تسهيلات ائتمانية، أو عبر اكتتاب البنوك في إصدارات أوراق الدين من سندات التوريق أو الصكوك، التي لجأ إليها عدد من كبار الشركات العقارية في أواخر العام من بينها مجموعة طلعت مصطفى صاحبة أول إصدار صكوك إسلامية بالسوق المصرية بالتعاون مع المجموعة المالية هيرميس، وكذا مجموعة عامر جروب التي تدرس طرح صكوك بالتعاون مع ثروة ومصر كابيتال، والتي كشفت عنه حابي في شهر يوليو 2020.

أبداها أكثر من نصف المشاركين

مرونة أكبر في إتاحة التمويل غير المصرفي

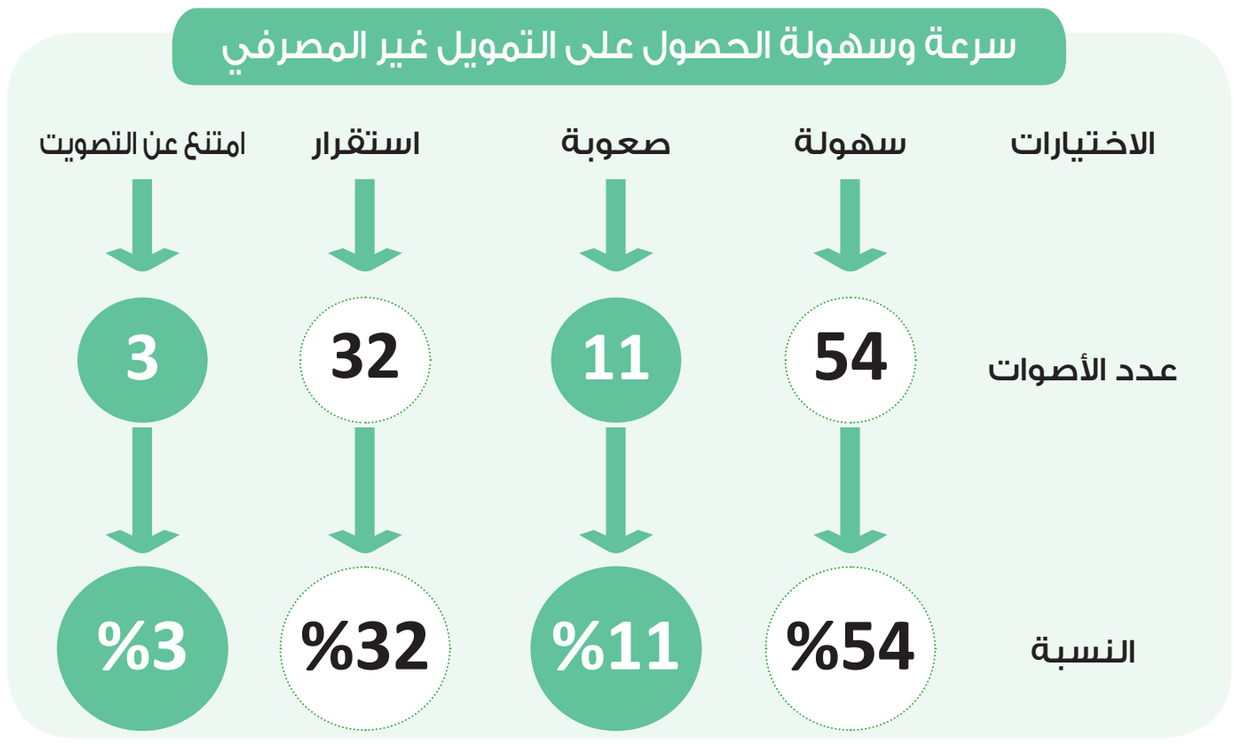

توقع أكثر من نصف المشاركين في استطلاع جريدة حابي عن النصف الثاني من العام الجاري سهولة وسرعة الحصول على التمويل غير المصرفي، وحصل ذلك الاختيار على 54 صوتًا.

ورجح 32 مشاركًا في الاستبيان أن تظل سرعة الحصول على التمويل غير المصرفي مستقرة عند معدلاتها الحالية دون تغير ملحوظ في الأداء، وتوقع 11 أن يشهد النصف الثاني صعوبات في الحصول على التمويل، وامتنع 3 عن التصويت.

وتشهد سوق الخدمات المالية غير المصرفية نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة على مستوى حجم الأعمال والانتشار، واستعرضت الهيئة العامة للرقابة المالية قبل أيام، تطورات القطاع بفروعه وأنشطته المختلفة.

وبلغ إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري نحو 1.91 مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقابل 0.75 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 20.49 مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقارنة بـ 17.55 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، كما بلغ حجم الأوراق المخصمة 4.77 مليارات جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقارنة بـ 2.98 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وشهدت سوق المال في مصر خلال الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولية (إصدارات أسهم تأسيس وأسهم زيادة رأس المال)؛ ليصل إلى ما يزيد على نصف تريليون جنيه، ومع الأخذ في الاعتبار أن إصدارات تعديل القيمة الاسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وصلت قيمتها إلى 714 مليار جنيه، وفقًا لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية الثلاثاء الماضي.

وبلغت إصدارات سندات التوريق خلال الفترة نحو 56 مليار جنيه، منها 25 مليار جنيه في عام 2020 فقط -أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري- وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كأحد مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال والبورصة المصرية.

أما نشاط التأمين فقد شهد تقدمًا ملحوظًا خلال الفترة؛ حيث ارتفع صافي الاستثمارات ليصل إلى 108 مليارات في 2020 مقارنة بـ 86 مليار جنيه في 2017، بزيادة بلغت 26%. كما بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة 83 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 61 مليار جنيه في 2017، بزيادة قدرها 36%.

وعلى صعيد نشاط التمويل العقاري، فقد ارتفع حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري بما يزيد على مرتين، ليصل إلى 3.4 مليارات جنيه في 2020 ارتفاعًا من 1.5 مليار جنيه في 2017.

وفيما يخص التأجير التمويلي فقد ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا؛ حيث تضاعفت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى 59 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 29 مليار جنيه في عام 2017.

وبالنسبة لنشاط التخصيم، فقد ارتفع حجم الأوراق المخصمة ليصل إلى 11.3 مليار جنيه في 2020 مقارنة بما يقرب من 9 مليارات جنيه في عام 2017 بارتفاع بلغ 27%. وبلغ حجم الأرصدة الممنوحة للمستفيدين من التمويل متناهي الصغر ما يزيد على 19 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 7 مليارات جنيه في عام 2017، بارتفاع بلغ ما يزيد على مرتين ونصف. وفي مجال الضمانات المنقولة بلغت قيمة الضمانات في نهاية 2020 نحو 738 مليار جنيه، منذ أن تم تشغيل السجل الإلكتروني في مارس 2018.

وأعلنت هيئة الرقابة المالية في مايو الماضي عن إصدار ثلاثة أدلة رقابية تضم القواعد والمعايير المنظمة لكل من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي.

وتستهدف الهيئة من ذلك توفير المعلومات عن جميع القواعد والإجراءات المنظمة لكل نشاط تمويلي -خاضع لإشراف ورقابة الهيئة- بهدف تيسير الاطلاع عليها، وذلك انطلاقًا من أن المعلومات تُعد ضرورة لا غنى عنها للأطراف ذات الصلة من شركات التمويل والمستفيدين من خدمات أنشطة التمويل.

وقال الدكتور إسلام عزام نائب رئيس هيئة الرقابة المالية إن الأمر استلزم تجميع وتبويب جميع قرارات مجلس إدارة الهيئة والكتب الدورية الصادرة عن الهيئة والمرتبطة بأحكام قانون تنظيم نشاط التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 55 لسنة2014، وقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018، وقانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي رقم 18 لسنة 2020 في شكل دليل رقابي موحد لكل نشاط.

مقابل 27% رجحوا تخطي السعر 60 دولارًا

أكثر من نصف المشاركين يتوقعون تجاوز برميل النفط 70 دولارًا

السعر المتوقع لبرميل البترول

الاختيارات	فوق 60 دولارا للبرميل	فوق 70 دولارا للبرميل	فوق 80 دولارا للبرميل	امتنع عن التصويت
الأصوات	27	52	20	1
النسبة	%27	%52	%20	%1

توقع 52 من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن يسجل البترول سعرًا فوق 70 دولارًا للبرميل، وأكثر من 60 دولارًا بلغت نسبتهم 27%، فيما رأى 20% أن يسجل البترول سعرًا فوق 80 دولارًا للبرميل، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وارتفعت أسعار البترول في الفترة الأخيرة بعد زيادة الطلب مع بدء العديد من الاقتصادات المتقدمة الدخول في مرحلة التعافي من تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد.

ووافق مجلس النواب، خلال شهر مارس من العام الماضي على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (147) لسنة 1984، بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والذي يتضمن زيادة الرسوم المفروضة على بعض البنود، حيث فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة على منتج البنزين بأنواعه بواقع 30 قرشًا على كل لتر مبيع، ومنتج السولار بواقع 25 قرشًا على كل لتر مبيع.

ورفعت لجنة التسعير أسعار المواد البترولية خلال إبريل الماضي بنحو 25 قرشًا، ليصل سعر بنزين 80 إلى 6.5 جنيهات للتر، و7.75 جنيهات للتر البنزين 92، و8.75 جنيهات للتر البنزين 95.

وقررت اللجنة خلال إبريل الماضي تثبيت سعر بيع السولار عند 6.75 جنيهات للتر، وكذلك تثبيت سعر المازوت للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه للطن.

وبحسب مشروع موازنة 2022/2021، فإن دعم المواد البترولية سينخفض بنسبة 34.5% خلال العام المالي الحالي، ليصل إلى 18.4 مليار جنيه، مقابل 28.1 مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي.

وذكر التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية يونيو 2021، أن التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021 ليصل إلى نحو 94.8 مليون برميل يوميًا، أي بنسبة زيادة تبلغ 1.6% مقارنة بمستويات الربع الأول، حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.7% ليصل إلى نحو 44.3 مليون برميل يوميًا، كما ارتفع طلب باقي دول العالم بنسبة 0.7% ليصل إلى نحو 50.5 مليون برميل يوميًا.

ولفت التقرير إلى توقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 ليصل إلى نحو 97.9 مليون برميل يوميًا، حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 45.5 مليون برميل يوميًا، كما يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم إلى نحو 52.4 مليون برميل يوميًا.

بأصوات 46%

الواردات البترولية على طريق الاستقرار

تباينت آراء المشاركين في استطلاع للرأي أجرته جريدة «حابي»، حول اتجاه حركة الواردات المصرية من المنتجات البترولية خلال العام الجاري، وخاصة ما يتعلق باحتمالية تراجعها أو ثبات معدلاتها، وصوت 25 مشاركًا في الاستطلاع لصالح تراجع الواردات البترولية خلال العام الجاري، مقابل 46 صوتًا توقعوا استقرار معدلات الاستيراد، وفيما رجح 27 صوتًا من المشاركين زيادة الواردات البترولية، وامتنع مشاركان عن التصويت.

وأعلن المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، في تصريحات سابقة عن وصول مصر للاكتفاء الذاتي من البترول خلال عام 2023، وذلك بحسب الخطة التي وضعتها مصر من عدة أعوام، مشيرًا إلى أن مصر تمضي قدمًا في الأمر، وهو ما ينعكس مردوده على اقتصاد الدولة بشكل قوي.

وأكد الملا، أن معدل الاستهلاك المحلي للبنزين انخفض العام الماضي إلى 6.6 ملايين طن؛ بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، وما فرضته من ظروف طارئة، موضحًا أن معدل الاستهلاك المحلي للبنزين في مصر يصل إلى 7 ملايين طن سنويًا.

وأضاف أن معدل استيراد البنزين انخفض أيضًا إلى 1.5 مليون طن سنويًا بنسبة 50%، مجددًا سعي الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الفترة القريبة المقبلة.

وأوضح وزير البترول والثروة المعدنية، أن هناك توسعات أخرى في الطاقات التكريرية بمصر، منها مشروع البحر الأحمر بخليج السويس وتغطي هذه التوسعات احتياجات مصر حتى 2040، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمارات بمشاريع الطاقة التكريرية بلغ 7.5 مليارات دولار.

وقال إن مشروع توسعات إنربك شاركت به شركتا إنبي وبتروجيت بنسبة مكون محلي بلغت 45% مشددًا أن الطاقة الإنتاجية للبنزين ستبلغ 1.5 مليون طن بعد انتهاء المشروع.

كما قال حمدي عبد العزيز، المتحدث الرسمي باسم وزارة البترول، إنه يتم تطبيق استراتيجية بوزارة البترول فيما يتعلق بالأولوية في توفير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في السوق المحلية، سواء في القطاعات الاقتصادية أو المواطنين.

وأضاف عبد العزيز، أنه تم تفعيل استراتيجة الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي منذ عام 2018، موضحًا أنه لا يوجد استيراد من الغاز الطبيعي منذ 2018 فضلًا عن تحقيق فائض من الإنتاج.

وأوضح أن استيراد جزء من المنتجات البترولية سواء البنزين أو السولار يهدف لتغطية احتياجات السوق المحلية، لافتًا إلى أن الخطة الموضوعة ذات شقين أولهما زيادة الإنتاج والاحتياطي من المادة الخام وطرح مزايدات أمام الشركات العالمية، وعمل اتفاقيات بترولية خاصة في المناطق البكر التي لم تستكشف بعد كغرب المتوسط والبحر الأحمر.

وأشار إلى تطوير منظومة التكرير في الوقت الحالي، وإضافة وحدات إنتاجية جديدة، مؤكدًا أنه تتم زيادة الطاقة الإنتاجة لأحد معامل التكرير بنسبة 160% لتكرير كميات أكبر وإنتاج منتجات بترولية عالية القيمة ومطابقة للمواصفات.

ولفت إلى أنه مع إعادة تصحيح هيكل التسعير أصبحت هناك هوامش أرباح تمكن الوزارة من تطوير البنية الأساسية فضلًا عن إتاحة نظم الرقمنة، وإضافة المزايدات العالمية على بوابات الاستكشاف بالموقع الرسمي للوزارة لتتمكن الشركات العالمية من أخذ صورة عامة عن المناطق المطروحة للاستكشاف.

اتجاه حركة الواردات البترولية

الاختيارات	الأصوات	النسبة
زيادة	27	%27
ثبات	46	%46
تراجع	25	%25
امتنع عن التصويت	2	%2

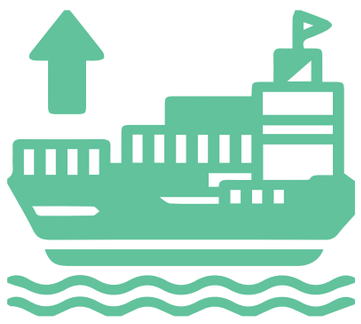

بموقع استراتيجي وتخطيط ذكي .. طلعت مصطفي ترسم تجربة نجاح جديدة في مدينة «نور»

بناة المستقبل يضعون حجر أساس أول مدينة ذكية خضراء مستدامة علي مساحة 5 الاف فدان امام العاصمة الإدارية الجديدة

الاستعانة بأكبر المكاتب العالمية المتخصصة في تصميمات المدن الذكية والخضراء

المدينة الجديدة تتجانس فيها عناصر التكنولوجيا مع الطبيعة الخضراء والمسطحات المائية لترسم صورة لحياة أكثر راحة وأمان

تخصيص 600 فدان لمراكز التسوق والخدمات منها 90 فدان لإقامة أكبر منطقة تعليمية في شرق القاهرة

نادي رياضي على مساحة 90 فدان، يضم ملاعب أوليمبية لكافة الألعاب الرياضية ومباني اجتماعية ومناطق للترفيه

مسارات للسيارات الكهربائية وذاتية القيادة وربطها بتطبيقات علي الهاتف المحمول

بموقع استراتيجي وتخطيط ذكي وعصري، أطلقت مجموعة طلعت مصطفي العقارية مدينة " نور"- أحدث مدن المجموعة – علي مساحة خمسة الاف فدان في الجهة المقابلة للعاصمة الإدارية الجديدة مركز الحكم المستقبلي للبلاد.

وتعد " نور" أول مدينة ذكية.. خضراء.. مستدامة حيث شارك في تصميمها من كبريات مكاتب الاستشارات العالمية والمتخصصة في المدن الذكية والمستدامة -SWA. SASAKI. Per kins Eastman. BCG. ليرسمون معا صورة من الخيال لمدينة تتلاقي فيها عناصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في خطًا متجانسًا مع رؤي معمارية ومساحات خضراء ومسطحات مائية وبحيرات لتخلق معا حياة أكثر سكن وراحة وأمان.

وستضيف المدينة الجديدة التي تنفذها مجموعة طلعت مصطفي بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إلي السوق العقارية اكثر من 140 ألف وحدة سكنية خلال خمسة عشر عاما، متنوعة المساحات، مختلفة الأنماط والاسعار لتتلاءم مع القدرات المالية لشرائح كبيرة من المجتمع، لتوفر لهم فرصة السكن في مدينة عصرية تخاطب تطلعات واحتياجات أجيال القرن الحادي والعشرين.

وفتحت "طلعت مصطفي" خلال الأيام الماضية باب الحجز علي وحدات المرحلة الأولي من المدينة، بمساحات تبدأ من 68 متر مربع للشقق السكنية و195 متر مربع للفيلات، بأقساط مناسبة وفترات سداد هي الأطول في السوق المصري لمدة 15 عاما.

وحظيت الوحدات فور طرحها بإقبال واسع من المواطنين، للاستفادة من عرض الافتتاح تزامنا مع تدشين المرحلة الأولي، ويتضمن خصما بنسبة 5٪ من قيمة الوحدة للحاجزين خلال الأسبوع الأول، تنخفض إلي 4% خلال الأسبوع الثاني، وصولا إلي 1% خصما من قيمة الوحدة خلال الأسبوع الأخير.

ونجحت مشروعات طلعت مصطفي علي مدار خمسين عاما في تأسيس علاقة قائمة علي الثقة والمصداقية مع عملاءها، والالتزام بالتسليم وفقا لأعلي معايير الجودة وفي التوقيتات المتفق عليها، كما حازت "الرحاب" و"مدينتي" علي تفضيل العملاء، بل تحولت خلال العشرون عاما الماضية إلي حلما للسكن والاستثمار باعتبارها الأعلى عائدا علي الاستثمار في السوق العقارية خلال 25 عاما.

وتتطلع مجموعة طلعت مصطفى اليوم إلى تكرار تجربة نجاح جديدة في " نور " وعملت منذ اليوم الأول على اختيار موقع متميز أمام العاصمة الإدارية الجديدة، لتساهم بأفكارها في رسم مستقبل حياة جديدة وناجحة، وتشارك الدولة رؤيتها في مد خريطة التنمية والعمران لكافة المناطق المحيطة بالعاصمة الإدارية الجديدة، هذا المشروع الطموح الذي أطلقه الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية ، قبل 6 أعوام، واليوم تستعد مصر لافتتاحها رسميا في إنجاز يشهد له التاريخ .

نور في قلب حركة العمران المستقبلي

يمتاز مشروع "نور" بواجهة مباشرة أمام العاصمة الإدارية الجديدة، حيث يتواجد مقر الرئاسة والحكومة والوزارات والمجالس النيابية والبنوك، ، ليس ذلك فحسب بل تمتلك واجهة بطول 2.7 كم عن طريق السويس مباشرة، قريبة من المحاور المرورية الرئيسية مثل الطريق الدائري الإقليمي، كما ترتبط بمحاور تنمية قناة السويس، بما يجعلها القلب النابض لمحور تنمية شرق القاهرة الذي ستجتذب خلال العشر سنوات المقبلة أكثر من 6 ملايين نسمة.

مدينة ذكية .. آمنة..

ترتابط كافة المناطق في نور بشبكة ممتدة من الالياف الضوئية المتطورة" فايبر آوبتكس" لتكون مستعدة لاستقبال خدمات تقنيات الجيل الخامس 5G ، وتوفير خدمات واي فاي باعلي سرعة في كافة المناطق العامة، وسيدير المدينة عقل ذكي وهو مركز البيانات والتحكم الرئيسي "داتا سنتر"، تسمح بإدارة البنية التحتية للمدينة منها شبكات الري الذكي، والتخلص الآمن من المخلفات، بالإضافة الي ربط المدينة بكاميرات مراقبة CCTV متصلة بغرف التحكم الرئيسية، التي تسمح بالتدخل الفوري لمواجهة اي اخطار والاستجابة السريعة للبلاغات والاعتماد علي بصمة الوجه "Facial Recognition" للتتبع الذكي للمشتبه فيهم.

كما توفر المدينة خدمات امنية علي اعلي مستوي عند البوابات الرئيسية وفي شوارعها وتتيح لعملائها خدمة الفيديو إنتركم الذكية وشاشة ذكية في جميع الوحدات لمتابعة استهلاكات المياه والكهرباء وسدادها الكترونيا.

" نور" تتبع كافة معايير الاستدامة

وتتبع مدينة نور علي عناصر الاستدامة والحفاظ علي البيئة من خلال منظومة متكاملة لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لري المسطحات الخضراء، و الاعتماد علي الطاقة الشمسية في توفير الكهرباء، وأيضا اتباع منظومة لجمع القمامة تحت الأرض بما يحفظ الشكل العام للمدينة.

وستعتمد المدينة في الحركة الداخلية علي وسائل نقل ذكي وصديقة للبيئة مثل السيارات الكهربائية، وسيتم تخطيط ممرات مخصصة فقط لها، وأيضا للسيارات بدون سائق، وسيتم ربطها بتطبيقات علي الهاتف المحمول تسمح باستدعها عند الحاجة.

مدينة توفر أنماط ومساحات مختلفة للسكن

صممت المناطق السكنية في مدينة "نور" لتراعي احتياجات السكن المختلفة، ما بين شقق واستديوهات بمساحات تبدأ من 68 متر مربع، حتي الفيلات بأشكالها المتنوعة (Stand Alone. Twin-House. Town-House)، وقد روعي في جميع الوحدات الاستغلال الذكي للمساحات الداخلية، وضمان تمتعها بأكبر قدر من الشمس والهواء والاطلالات الخلابة علي المناطق الخضراء.

وسيتم تنفيذ المناطق السكنية بشكل يضمن سهولة السكن مع تسليم المراحل الأولي، حيث ستقام كل منطقة بخدماتها المتكاملة من تجارية وتعليمية ووسائل ترفيهية لتوفير تجربة حياتية ممتعة.

خدمات مركزية وانشطة رياضية ومنطقة تعليمية

خصصت مجموعة طلعت مصطفي العقارية ما يقرب من 600 فدان لإقامه مناطق تجارية وتسويقية وتعليمية ورياضية ومراكز طبية، وضعت هذه الخدمات علي حدود المشروع لضمان قدر أكبر من الخصوصية للقاطنين داخل المدينة ولتكون أيضا نقطة جذب للعاصمة الادارية الجديدة والمناطق المحيطة بها.

ومن أهمها The Promenade هو متنزه للتسوق سيشمل مراكز للتسوق تضم مختلف العلامات التجارية العالمية وأشهر سلاسل المطاعم، ومناطق للأطفال ومجمع سينما،

كما يتضمن المشروع نادي رياضي علي مساحة 90 فدان، يضم كافة الملاعب الأوليمبية وصالات الألعاب الرياضية، و90 فدان اخري لتنفيذ أكبر منطقة تعليمية تضم عشرة مدارس، بأنظمة تعليمية مختلفة ودور حضانة وجامعات دولية، ومساحة 40 فدان لإقامه مستشفى متكامل ومراكز طبية متنوعة التخصصات، وفندقا عالميا ومنطق إدارية تضم فروعا للبنوك الكبرى ومقار للشركات العالمية. وستضم المدينة أيضا الخدمات الرئيسية مثل مركز للإطفاء ونقطة شرطة ومكاتب للسجل المدني والبريد، الشهر العقارى والضرائب.

آراء متباينة حول مستقبل ميزان المدفوعات

27% نظرتهم مستقرة و35 صوتًا توقعوا حدوث فائض

تباينت آراء المشاركين في استطلاع جريدة «حابي»، حول أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، حيث توقع 36% من المشاركين حدوث عجز، وبفارق بسيط توقع 35% حدوث فائض، فيما يرى 27% استقرار أداء ميزان المدفوعات، و2% امتنعوا عن التصويت.

وكشف البنك المركزي المصري، عن تحقيق ميزان المدفوعات، فائضًا كليًا بقيمة 1.8 مليار دولار، خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2020 / 2021، مقابل عجز بلغ 5.1 مليارات دولار نفس الفترة من العام المالي 2019 / 2020 بسبب أزمة كورونا.

وذكر البنك المركزي، في بيان صحفي، أن عجز المعاملات الجارية بميزان المدفوعات ارتفع بنحو 6 مليار دولار، حيث سجل العجز خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2020 / 2021 بنحو 13.3 مليار دولار مقابل 7.3 مليارات دولار خلال نفس الفترة من العام المالي 2019 / 2020.

وأرجع البنك المركزي ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية لتراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل 62.2% ليقتصر على نحو 3.2 مليارات دولار في أول 9 أشهر من العام المالي 2020 /2021 مقابل نحو 8.4 مليارات دولار في نفس الفترة من العام 2019/ 2020، وهو ما جاء كنتيجة أساسية لاقتصار الإيرادات السياحية على أقل من ثلث ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام المالي 2019 / 2020، متأثرة بالصدمة القوية التي تعرضت لها السياحة الدولية بسبب أزمة كورونا والتي لا يزال يعاني منها الاقتصاد العالمي.

وشدد أن هناك تراجعًا في متحصلات النقل بمعدل 12.9% لتسجل نحو 5.5 مليارات دولار مقابل نحو 6.3 مليارات دولار، كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات شركات الطيران تأثرًا بجائحة كورونا، وكذلك تراجع المتحصلات من إيرادات رسوم المرور في قناة السويس، علاوة على ارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 12.7% وبنحو 3.5 مليارات دولار ليسجل 30.7 مليار دولار مقابل نحو 27.3 مليار دولار، نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بما يفوق الزيادة في المتحصلات عن الصادرات السلعية غير البترولية.

كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 4.5 مليارات دولار لتسجل 45.4 مليار دولار، حيث تركزت الزيادة في الواردات من الأدوية، وأجهزة تعقيم طبية لمواجهة أزمة كورونا، والذرة، وقطع غيار سيارات وجرارات، وقاطرات السكك الحديدية، في حين اقتصرت الزيادة في الصادرات السلعية غير البترولية على نحو 14.6 مليار دولار لتسجل نحو 14.6 مليار دولار، جاء معظمها في الصادرات من الأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي، وأسلاك وكابلات.

ونوه البنك المركزي، أن هناك ارتفاعًا في تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 8.5% لتسجل نحو 23.4 مليار دولار خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2020 / 2021 مقابل نحو 21.5 مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي 2019 / 2020.

ولفت إلى أنه بالرغم من انخفاض الصادرات البترولية بنحو 1.4 مليار دولار، فإن الواردات البترولية انخفضت بمقدار أكبر بلغ نحو 2.3 مليار دولار، مما أدى إلى تحسن الميزان التجاري البترولي ليسجل فائضًا بلغ 174.9 مليون دولار مقابل عجز بلغ 773.3 مليون دولار في 2019 / 2020.

وأكد البنك المركزي على تراجع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 3.6% وبمقدار 326.4 مليون دولار ليسجل نحو 8.9 مليار دولار مقابل نحو 9.2 مليار دولار 2019 / 2020، كنتيجة أساسية لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار بما يفوق التراجع في المتحصلات من دخل الاستثمار، حيث يمثل عجز ميزان دخل الاستثمار الفرق بين العوائد المحصلة وتلك المدفوعة من وإلى العالم الخارجي عن كل من استثمارات محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات المباشرة، والودائع المصرفية، والمديونية الخارجية.

وتراجعت مدفوعات دخل الاستثمار بمقدار 689.2 مليون دولار لتسجل نحو 9.2 مليارات دولار انعكاسًا لتراجع أرباح شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر التي تأثرت بتراجع الأسعار العالمية للبترول، وتراجع الفوائد المدفوعة على الدين الخارجي، وفي المقابل، تراجعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار 362.8 مليون دولار لتقتصر على 320.1 مليون دولار نتيجة لانخفاض الفوائد على الودائع بالخارج.

اتجاه أداء ميزان المدفوعات

الاختيارات	عجز	استقرار	فائض	X امتنع عن التصويت
الأصوات	36	27	35	2
النسبة	%36	%27	%35	%2

68 مشاركًا: زيادة مرتقبة في الصادرات غير البترولية

32% يرجحون ثبات المعدلات ولا أحد يتوقع التراجع

توقع 68 من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» اتجاه حركة الصادرات غير البترولية إلى الزيادة خلال العام الجاري، مقابل 32 صوتًا رجحوا ثبات حركة الصادرات غير النفطية عند مستويات نفس الفترة من العام الماضي، ولم يتوقع أي مشارك تراجع حركة الصادرات غير البترولية.

وأعلنت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، مؤخرا تحقيق الصادرات المصرية غير البترولية زيادة ملموسة بنسبة 19% خلال الـ5 أشهر الأولى من عام 2021 حيث بلغت 12 مليارًا و323 مليون دولار مقابل نحو 10 مليارات و375 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2020، وبفارق مليار و948 مليون دولار. بينما شهدت الواردات المصرية خلال الـ5 أشهر الأولى من العام الجاري ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 10%، حيث بلغت 29 مليارًا و161 مليون دولار مقابل 26 مليارًا و422 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 وبفارق 2 مليار و739 مليون دولار. وقالت جامع، إن الزيادة في الصادرات المصرية جاءت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»، الأمر الذي ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على الأسواق التصديرية. وأضافت وزيرة التجارة والصناعة، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة يمثل ركيزة أساسية في تحقيق معدلات نمو إيجابية وبصفة خاصة في المشروعات الإنتاجية التي تنعكس آثارها إيجابًا على زيادة معدلات التصدير وتوفير فرص العمل الجديدة. وأكدت أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال أول 5 أشهر من عام 2021 تضمن الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 مليارات و885 مليون دولار، وجامعة الدول العربية بقيمة 3 مليارات و719 مليون دولار، وقارة إفريقيا دون الدول العربية بقيمة 661 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 852 مليون دولار، والأسواق الأخرى بقيمة 3 مليارات و206 ملايين دولار. وأوضحت أن 12 قطاعًا تصديريًا شهدت صادراتها زيادة ملموسة خلال الـ 5 أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت قطاع الصناعات الطبية بقيمة 280 مليون دولار مقارنة بـ 180 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة 55%، وقطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة 35 مليون دولار مقابل 23 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة 54%. وشددت على أن القطاعات تضمنت قطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة مليار و180 مليون دولار مقارنة بـ 775 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة 52%، وقطاع الأثاث بقيمة 104 ملايين دولار مقابل 81 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 29%. ونوه إلى أن القطاعات تضمنت أيضًا قطاع الملابس الجاهزة بقيمة 719 مليون دولار مقارنة بـ 491 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة 46%، وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة 2 مليار و401 مليون دولار مقارنة بمليار و825 مليون دولار بنسبة زيادة 32%، وقطاع المنتجات اليدوية بقيمة 115 مليون دولار مقابل 70 مليون دولار بنسبة زيادة 65%. وأشارت إلى أن القطاعات شملت قطاع المفروشات بقيمة 244 مليون دولار مقارنة بـ 171 مليون دولار بنسبة زيادة 43%، وقطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة 326 مليون دولار مقارنة بـ 250 مليون دولار بنسبة زيادة 31%، وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة مليار و672 مليون دولار مقابل مليار و456 مليون دولار بنسبة زيادة 15%. كما تضمنت قطاع الغزل والمنسوجات بقيمة 345 مليون دولار مقابل 289 مليون دولار بنسبة زيادة 19%، وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة مليار و387 مليون دولار مقابل مليار و366 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 2%.

وقال المهندس إسماعيل جابر، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إن أكبر 10 أسواق مستقبلة للصادرات المصرية خلال الـ 5 أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 852 مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة 788 مليون دولار، وتركيا بقيمة 786 مليون دولار، وإيطاليا بقيمة 709 ملايين دولار. وأضاف جابر، أن الأسواق شملت مالطة بقيمة 507 ملايين دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة 432 مليون دولار، وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة 408 ملايين دولار، وليبيا بقيمة 365 مليون دولار، والسودان بقيمة 320 مليون دولار، وألمانيا بقيمة 309 ملايين دولار. وأكد أن أكبر 10 دول مصدرة للسوق المصرية خلال الـ 5 أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت الصين بقيمة 5 مليارات و128 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 2 مليار و550 مليون دولار، وألمانيا بقيمة مليار و685 مليون دولار، وروسيا بقيمة مليار و325 مليون دولار، وتركيا بقيمة مليار و377 مليون دولار.

اتجاه حركة الصادرات غير البترولية

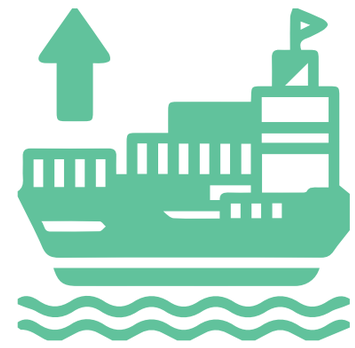

الاختيارات	ارتفاع	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	68	32	0
النسبة	%68	%32	%0

أكثر من الثلثين يرجحون تعافي إيرادات السياحة خلال 2021

21 صوتًا رؤيتهم مستقرة.. و5% يتوقعون التراجع

رجح 74% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي»، نمو إيرادات قطاع السياحة خلال عام 2021، مقابل 21 صوتًا من المشاركين توقعوا استقرار الإيرادات عند مستوى العام السابق، فيما رأى 5 أصوات من المشاركين أن إيرادات قطاع السياحة ستتراجع خلال العام الجاري.

وهوت إيرادات قطاع السياحة في مصر بنسبة 42% خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، حيث سجلت إيرادات السياحة في الربع الأول من العام الجاري 1.3 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار في نفس الفترة في 2020، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

وتراجعت الإيرادات السياحية بمعدل 67.4% لتبلغ نحو 3.1 مليارات دولار في أول 9 أشهر من العام المالي 2020-2021 مقابل نحو 9.6 مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي 2019-2020، حيث تضرر قطاع السياحة بشدة جراء توقف حركة النقل والسفر في العالم ووضع شروط للسفر للحد من انتشار فيروس كورونا.

وقال الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار، مؤخرا إن نحو 300 ألف سائح وصلوا إلى مصر العام الماضي، رغم جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»، وأن 525 ألف سائح من 20 دولة زاروا مصر في أبريل الماضي، مؤكدًا أن أرقام أعداد السياح الوافدة إلى مصر تتزايد باستمرار، كما أن مصر أعدت إجراءات احترازية منضبطة للغاية من أجل مواجهة كورونا والحفاظ على السائحين والمواطنين، حيث تشهد دول العالم بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مصر.

أضاف العناني، أن السياح العائدين إلى دولهم أشادوا بالإجراءات الاحترازية التي تطبق في مصر، كما أن نسبة الإشغال السياحي حاليًا في شرم الشيخ 43%، متوقعًا زيادة عدد السياح العرب في شرم الشيخ قريبًا، موضحًا أن السياحة الروسية ستعود خلال الأسابيع القليلة القادمة، وهناك تواصل بين الشركات المصرية والروسية استعدادًا لبدء عودة السياحة الروسية، فروسيا أكبر دولة مصدرة للسياحة إلى مصر من 2010 حتى 2015.

وأكد وزير السياحة والآثار، أن السياحة الوافدة من روسيا تصل إلى 3.5 ملايين سائح، وقال: «نحن جاهزون لاستقبال السياح من أنحاء العالم، خاصة أنه يتواجد حاليًا سياح من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وبدأنا حملات ترويجية للسوق العربية لدعم السياحة، كما أن متحف شرم الشيخ يضم العديد من الآثار الجذابة»، مشيرًا إلى أن شبكة الطرق والنقل الحديث ستغير خريطة السياحة في مصر.

وأشار إلى أن مصر قدمت تأشيرة سياحية مجانية مع بدء أزمة كورونا حتى نهاية إبريل الماضي، وقامت وزارة الطيران بخفض رسوم المطارات والوقود لمواجهة أزمة كورونا، وأطلق الرئيس السيسي مبادرات للحفاظ على القطاع السياحي ومنح إعفاءات مع عدم تسريح أي عامل، منوهًا إلى أن إيرادات مصر من القطاع السياحي كانت «صفرًا» خلال أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيو 2020، بينما إيرادات قطاع السياحة في يوليو 2020 بعد فتح حركة الطيران ارتفعت بنسبة قليلة.

وأوضح أن خسائر السياحة العام الماضي بسبب فيروس كورونا، تتراوح ما بين 6 و7 مليارات جنيه، معربًا عن تمنياته بعودة أرقام السياحة بمعدلات تفوق ما قبل عام 2019 لتشجيع العاملين في قطاع السياحة.

اتجاه إيرادات السياحة

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	74	21	5
النسبة	%74	%21	%5

نسبتهم وصلت إلى 74%

بنهاية العام الجاري

61% من الأصوات: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سيزيد عن 6 مليارات دولار

22% توقعوا ارتفاع القيمة عن 7 مليارات دولار و11 مشاركًا رجحوا تخطيها 8 مليارات

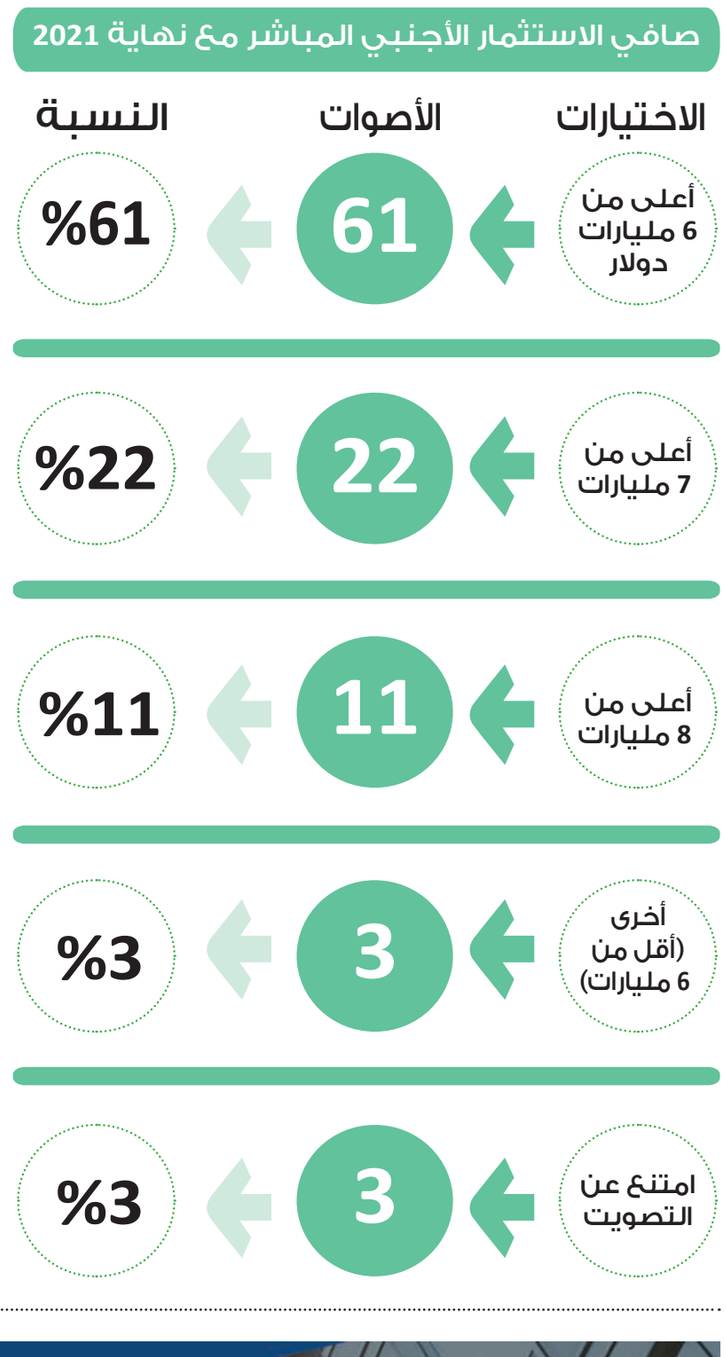

أكد 61% من المشاركين في الاستبيان الذي أجرته جريدة «حابي» أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية العام الجاري سيكون أكثر من 6 مليارات دولار، وأقل من 7 مليارات، فيما رأى 22% أن القيمة ستزيد على 7 مليارات دولار، بينما رجح 11 مشاركًا أن تزيد القيمة على 8 مليارات دولار.

وتوقع 3 مشاركين فقط أن يقل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية 2021، عن 6 مليارات دولار، وامتنع 3 آخرين عن التصويت بذلك البند.

وتتوقع خطة التنمية المستدامة للعام المالي الجديد 2021-2022، أن يشهد تزايدًا في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 7 مليارات دولار، ويعود إلى الاقتراب مما كان عليه قبل وقوع جائحة كورونا، حيث كان يتراوح بين 7.5-8.2 مليار دولار عامي 2020/2019 – 2021/2020.

وأشارت الخطة، إلى أن حجم الاستثمارات الخاصة للعام المالي 2021/2022 سيصل إلى نحو 317 مليار جنيه، بما يعادل 25% من الاستثمارات الكلية المستهدفة خلال العام الجديد، بنسب نمو تقارب 67%، وهي نسبة أعلى من حصة القطاع الخاص في استثمارات العام السابق والتي بلغت 23%، ما يعكس بداية عودة المنحى التصاعدي لنصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية، بعد انحسار تداعيات جائحة كورونا.

وبحسب البيانات الأخيرة الصادرة عن البنك المركزي، فإن صافي الاستثمار الأجنبي خلال أول 9 أشهر من العام المالي الحالي سجل تراجعًا بنسبة 19.3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019-2020، مشيرًا إلى أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل خلال أول 9 أشهر من العام المالي الجاري نحو 4.8 مليارات دولار مقابل 5.9 مليارات دولار خلال نفس الفترة من عام 2019-2020.

وقال المركزي إن الاستثمارات في قطاع البترول سجلت صافي تدفق للخارج بلغ 322.5 مليون دولار خلال أول 9 أشهر من عام 2020-2021 مقابل صافي تدفق للداخل 787.6 مليون دولار في نفس الفترة من العام المالي الماضي بنسبة تراجع 59.1%، لافتًا إلى أن صافي التدفقات الواردة بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية استقر عند نحو 5.1 مليار دولار.

وخلال الأعوام الماضية أحرزت مصر تقدمًا كبيرا في التصنيفات الخاصة بالدول الأكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تمثل آخرها في تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضامن» والذي أظهر استحواذ مصر على 14.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في 2020، لتحتل المركز الثاني كأكثر الدول العربية المستقبلة للاستثمارات بالعام الماضي.

وبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية التي جذبتها مصر خلال العام الماضي 5.9 مليارات دولار، ويعد هذا تراجعًا بنسبة 35.1% مقارنة بعام 2019، ولكنه يعد مؤشرًا جيدًا في ظل الظروف التي ترتبت على ظهور جائحة كورونا، حسبما أشار التقرير.

وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار «الأونكتاد» فإن مصر استحوذت على نحو 14.8% من إجمالي التدفقات التي تلقتها القارة الإفريقية البالغة 39.8 مليار دولار، والتي تقلصت بدورها بنحو 15.6% عنها العام السابق لتمثل نحو 4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميًا.

وأفاد الأونكتاد، بأن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، جاء نتيجة لما ألقاه انهيار الطلب على الصادرات الناجم عن الجائحة والانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية في أوائل عام 2020، على آفاق استثماراتها، الأمر الذي طال أيضًا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وجاءت مصر بالمركز الرابع بين أكبر الاقتصادات المحلية في التدفقات الخارجة والتي سجلت نحو 300 مليون دولار متراجعة بنحو 19% عنها خلال 2019.

وقال الأونكتاد في تقريره، إن محاولات تعزيز تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل الاتفاقية الأخيرة لتفعيل صندوق الاستثمار السعودي المصري البالغة قيمته 16 مليار دولار والذي يدرج السياحة والصحة والأدوية والبنية التحتية والتقنيات الرقمية والخدمات المالية والتعليم والغذاء كقطاعات ذات أولوية.

وأضاف أنه على الرغم من ذلك، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد موجهًا إلى حد كبير للموارد الطبيعية، مشيرة إلى تعزيز اكتشاف حقل غاز ظهر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هذا النمط، فضلًا عن الإعلان خلال عام 2020، عن تطوير مشروع بلطيم جنوب غرب البحري ومشروع حقل القطامية والمرحلة الثالثة من مشروع كاموس شمال سيناء كأولويات.

في استطلاع جديد:

100 من قـادة مجتمـع الأعمـال يرصـ

إبراهيم محلب
رئيس الوزراء الأسبق

سميح ساويرس
رجل الأعمال رئيس شركة أوراسكوم للتنمية القابضة

أحمد السويدي
رجل الأعمال ورئيس مجموعة السويدي إلكتريك

فرج عامر
رجل الأعمال ورئيس مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية

حامد الشيتي
رجل الأعمال ورئيس مجموعة ترافكو السياحية

شريف سامي
رئيس البنك التجاري الدولي

أسامة بشاي
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم كونستركشن

علاء سبع
رئيس شركة ابتكار للتمويل غير المصرفي

كريم عوض
الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية هيرميس

وليد زكي
رئيس مجموعة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية

أسامة صالح
وزير الاستثمار الأسبق ورئيس مدينة دمياط للأثاث

د. أشرف العربي
وزير التخطيط الأسبق

أسامة كمال
وزير البترول الأسبق

هاني توفيق
الخبير الاقتصادي ورئيس جمعيتي الاستثمار المباشر المصرية والعربية السابق

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة

يحيى أبو الفتوح
نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

عاكف المغربي
نائب رئيس بنك مصر

دانتي كامبيوني
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية

محمد علي
الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي

أشرف القاضي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب المصرف المتحد

حسين رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك قناة السويس

عادل حامد
الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات

ياسر شاكر
الرئيس التنفيذي لشركة أورنج مصر

د.عمرو بدوي
الرئيس الأسبق لجهاز تنظيم الاتصالات

خالد حجازي
الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بشركة اتصالات مصر

د. خالد سري صيام
رئيس البورصة المصرية الأسبق، ونائب رئيس الرقابة المالية سابقا

ماجد شوقي
الخبير المالي ورئيس البورصة الأسبق

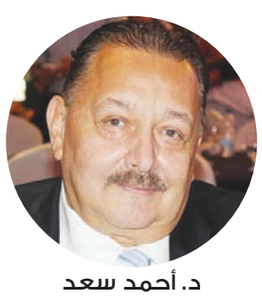

د. أحمد سعد
الخبير المالي ورئيس هيئة سوق المال الاسبق

هاني شكري
رئيس شركة JWT للدعاية والاعلان

أنسي نجيب ساويرس
رئيس شركة أوراسكوم المالية القابضة

أحمد أبو السعد
الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر

هاني أمان
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة الشرقية ايسترن كومباني

هاشم السيد
رئيس شركة أودن للاستثمارات المالية

أحمد منصور
الرئيس التنفيذي لشركة كاسيل للتطوير

تامر ناصر
العضو المنتدب لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير

ميرفت حطبة
رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق

محمد الدماطي
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية - دومتي

حاتم الورداني
رئيس مجلس إدارة شركة أستارازينيكا مصر

محمد سعدة
نائب الرئيس التنفيذي لشركة كولدويل بانكر

د. ماهر عشم
رئيس شركة كومتريكس للتجارة الاكترونية

د. علاء عز
أمين عام اتحاد الغرف التجارية

أيمن عبد الحميد
رئيس شركة التعمير للتمويل العقاري «الأولى»

حمدى رشاد
رئيس مجلس إدارة مجموعة ميداف المالية القابضة

مينوش عبد المجيد
العضو المنتدب في شركة يونيون لإدارة صناديق الاستثمار المباشر

أحمد خيري
المدير الاقليمي لتطوير الأعمال بمجموعة لامانشا لاستخراج الذهب

عاصم البصال
العضو المنتدب لشركة مباشر ميديا

أيمن قنديل
العضو المنتدب لشركة أكسا للتأمينات الحياة مصر ورئيس مجلس الإدارة لشركة أكسا للتأمين مصر

حسام هيبة
العضو المنتدب لشركة فيتاس مصر للتمويل

حسن شكري
العضو المنتدب لشركة اتش سي لتداول الأوراق المالية

إيهاب رشاد
نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال هولدنج للاستثمارات المالية

ـــــدون توقعات الاقتصاد في النصف الثاني

حازم بركات
رجل الأعمال ورئيس شركة بي انفسمنتس القابضة للاستثمار

أيوب عدلي أيوب
رجل الأعمال ورئيس شركة رمكو للقرى السياحية

إبراهيم العربي
رجال الاعمال ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية

هاني برزي
رجل الأعمال ورئيس شركة إيديتا للصناعات الغذائية

منير فخري عبد النور
وزير الصناعة الأسبق ورئيس شركة بلتون المالية القابضة

د.شريف الجبلي
رجل الأعمال ورئيس لجنة شئون إفريقيا بالبرلمان

أحمد زكي عابدين
رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية

محمد متولي
الرئيس التنفيذي لشركة إن اي كابيتال

حازم بدران
الرئيس التنفيذي المشارك لشركة بالم هيلز للتعمير

كريم هلال
العضو المنتدب لقطاع التمويل المؤسسي وعلاقات المستثمرين بشركة كربون القابضة

سيد فاروق
رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب

خالد محمود
رئيس شركة إم إم جروب للصناعة والتجارة العالمية

عبير لهيطة
رئيس الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة –ايجيترانس

هاني محمود
وزير الاتصالات الأسبق ورئيس شركة فودافون مصر

مدحت قمر
رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي

أشرف الغمراوي
الرئيس التنفيذي لبنك البركة مصر

إيهاب السويركي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري – مصر

هشام السفا
العضو المنتدب للتجاري وفا بنك إيجيبت

عمرو البهي
الرئيس التنفيذي لبنك المشرق

أحمد جلال
نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات

علاء الزهيري
العضو المنتدب بشركة المصرية العربية للتأمين ج.م.ع ورئيس الاتحاد المصري للتأمين

شريف البحيري
العضو المنتدب لشركة مصر للابتكار الرقمي

وليد حسونة
الرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية فاينانس القابضة

خليل البواب
الرئيس التنفيذي لشركة مصر كابيتال

أشرف صبري
الرئيس التنفيذي لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

إبراهيم سرحان
رئيس مجلس إدارة شركة تشغيل المنشآت المالية إي فاينانس

حسن حسين
الخبير المالي رئيس لجنة البنوك والبورصة بجمعية رجال الأعمال

نيفين الطاهري
رئيس مجلس ادارة شركة دلتا انسبير للاستثمار

كريم شافعي
رئيس مجلس إدارة شركة الإسماعيلية للاستثمار العقاري

حسين رفاعي
الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إنرشيا

عصام ناصف
رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتنمية العمرانية

أحمد صبور
الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي صبور

محمد كرار
رئيس مجلس إدارة مجموعة مكسيم للاستثمار

أحمد شلبي
رئيس مجلس إدارة شركة تطوير مصر

محمد المكاوي
رئيس مجلس إدارة شركة سيتي إيدج للتطوير

حسين الشربيني
العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي القابضة للاستثمارات المالية التابعة للبنك العربي الإفريقي

المعتز بهاء الدين
العضو المنتدب لمجموعة مواد الإعمار القابضة

عمرو أبو العزم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تمويلي

أيمن الدسوقي
الرئيس التنفيذي لشركة ابتكار للاستثمارات المالية

أيمن الصاوي
رئيس القطاع المالي بشركة كونتكت المالية القابضة

د. عمرو حسنين
رئيس شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني «ميريس»

ريم السعدي
المدير الإقليمي لبرنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

حاتم سمير
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة جلوبال كورب للخدمات المالية

هشام شتا
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة بي إم للتأجير التمويلي إحدى الأذرع الاستثمارية لبنك مصر

د. تامر الحسيني
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة ضامن للمدفوعات

رجب شحاته
رئيس شركة الأمل للحاصلات الزراعية

إيمان إسماعيل
رئيس مجلس المديرين بشركة إيجي ليس للتأجير التمويلي -الذراع الاستثماري لبنك التنمية الصناعية

بهاء دميتري
نائب رئيس مجلس إدارة فريش

د. نشوى صالح
مؤسس شركة باست ريتينجرز لتصنيف الشركات المتوسطة والصغيرة

باسم عشماوي
مدير عام مجموعة عز العرب للسيارات

41% توقعوا استقرارها

بنسبة 51% من المشاركين.. زيادة مرتقبة في تحويلات العاملين بالخارج

8 أصوات ترجح التراجع في النصف الثاني من العام

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

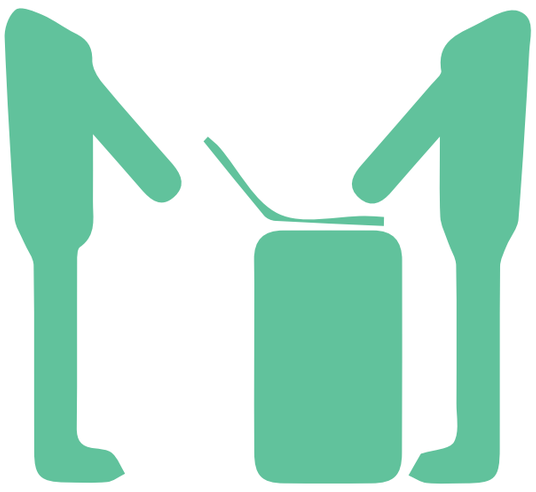

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
الأصوات	51	41	8
النسبة	%51	%41	%8

زيادة مرتقبة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وفق توقعات 51% من المشاركين في الاستبيان الذي أجرته جريدة «حابي»، فيما رأى 41% حدوث استقرار، في مقابل 8 أصوات رجحوا تراجعها بالنصف الثاني من العام الجاري.

وتمثل تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد المصادر الخمسة للنقد الأجنبي والتي تعتمد عليها الحكومة في توفير العملات الصعبة اللازمة للاستيراد من جانب والحفاظ على استقرار الجنيه من جانب آخر.

وخلال السنوات العشر الأخيرة قفزت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، من العملة الصعبة لمصر، بأكثر من 120% وفقًا لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مشيرًا إلى أن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال العام المالي الماضي بلغت نحو 27.8 مليار دولار، مقابل 12.6 مليار دولار خلال العام المالي 2010-2011.

وسجلت القيمة الإجمالية للتحويلات خلال السنوات العشر نحو 205.3 مليارات دولار تمثل نحو 31.7% من إجمالي حصيلة مصر من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة، وساهم قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر من العام 2016، في حدوث قفزة كبيرة بمعدلات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، خلال العام المالي 2016 / 2017 حيث بلغت قيمتها نحو 21.8 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 27.7%. ثم واصلت الارتفاع خلال العام المالي 2017 / 2018 لتسجل نحو 26.4 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 21%.

وبحسب أحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري، فإن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سجلت زيادة بنسبة 8.5% خلال الفترة من يوليو إلى مارس من السنة المالية 2021/2020، مشيرًا إلى أن إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفعت لتسجل نحو 23.4 مليار دولار مقابل نحو 21.5 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق 2020/2019 بزيادة 1.8 مليار دولار.

وأظهرت البيانات ارتفاعًا في تلك التحويلات خلال شهر مارس 2021 بمعدل 11.0% لتسجل نحو 2.9 مليار دولار مقابل نحو 2.6 مليار دولار خلال شهر مارس 2020، فيما استقرت التحويلات خلال الفترة من يناير إلى مارس 2021 لتسجل نحو 7.85 مليار دولار مقابل نحو 7.87 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق.

وارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال العام الماضي بمعدل 10.5% بزيادة قدرها 2.8 مليار دولار، على أساس سنوي، وذلك على الرغم من التداعيات الخطيرة التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجد خلال العام 2020، وسجلت التحويلات في العام الماضي نحو 29.6 مليار دولار، مقابل تحويلات بلغت نحو 26.8 مليار دولار خلال 2019.

وأظهرت البيانات ارتفاع تلك التحويلات خلال الفترة من شهر أكتوبر وحتى ديسمبر 2020 بنحو 529.2 مليون دولار لتسجل نحو 7.5 مليار دولار، مقابل نحو 7.0 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

وارتفعت حصيلة مصر من مصادر النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 2.2% وبقيمة 430 مليون دولار مقارنة بالفترة المقارنة من العام الماضي، حيث جمعت مصر نحو 19.7 مليار دولار، من تحويلات المصريين في الخارج، والصادرات، وإيرادات السياحة، وقناة السويس، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، مقابل نحو 19.3 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2020.

وفي تصريحات لها مؤخرًا قالت الدكتورة نبيلة مكرم وزير الدولة للهجرة، إن المناخ الجديد وإطلاق الخريطة الاستثمارية له صدى إيجابي عند المصريين بالخارج، مضيفة أن الوزارة تعمل على ربط المصريين بالخارج بجهود التنمية التي تقوم بها الدولة.

بنسب 30.5 و28.5% من الآراء على التوالي

الذهب ثم الودائع والشهادات.. أفضل أوعية الاستثمار

الأسهم تستحوذ على 17 والعقارات 16.5 من أصوات المشاركين

أفضل وعاء استثماري

الاختيارات	الدولار	الأسهم	الودائع والشهادات	العقار	الذهب	أدوات عائد ثابت
الأصوات	6	17	28.5	16.5	30.5	1.5
النسبة	%6	%17	%28.5	%16.5	%30.5	%1.5

جاء الذهب في المرتبة الأولى كأفضل وعاء استثماري، وحاز على 30.5 صوتًا من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي، تلاه في المرتبة الثانية الاستثمار في الودائع والشهادات بـ 28.5 صوتًا.

وحصل الاستثمار في الأسهم على 17 صوتًا، وفي المرتبة الرابعة جاء الاستثمار في العقارات بنحو 16.5 صوتًا، والاستثمار في الدولار 6 أصوات، وأخيرًا حصل الاستثمار في أدوات العائد الثابت على 1.5 صوت من المشاركين في الاستطلاع.

وشهد الاستثمار في الذهب إقبالًا على مدار الأعوام الأخيرة، وخاصة من قبل الأفراد، وذلك منذ تحرير أسعار الصرف في نوفمبر 2016، حيث هدأت وتيرة الادخار في الدولار بعد استقرار سعره بصورة نسبية، واتجهت الأنظار إلى المعدن الأصفر الذي حافظ على مستوياته المرتفعة.

شهد جرام الذهب في مصر بجميع أعيرته ارتفاعًا طفيفًا أمس السبت، ليبلغ سعر جرام عيار 21 الأكثر انتشارًا في الوجهين البحري والقبلي الآن نحو 781 جنيهًا للجرام، مقارنة بأسعاره خلال تعاملات يوم الجمعة الماضية والتي سجلت 780 جنيهًا، غير متضمنة المصنعية التي تختلف من عيار لآخر، وواصل سعر جرام الذهب عيار 24 ارتفاعه بشكل ملحوظ ليبلغ 892 جنيهًا، علمًا بأنه العيار الأعلى سعرًا في مصر لأن جودته أعلى.

كما ارتفع سعر جرام الذهب خلال نفس اليوم لعيار 18 بشكل ملحوظ، ليسجل 670 جنيهًا في التعاملات؛ وهو العيار الأكثر مبيعًا بالوجه البحري.

وسجل سعر كيلو الذهب عيار 24 نحو 892 ألف جنيه، وبلغ سعر أوقية الذهب عالميًا خلال التعاملات أمس السبت نحو 1788 دولارًا.

وبالنسبة للاستثمار في الودائع وشهادات الادخار فإنها شهدت إقبالًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية، كان أبرزها مع طرح شهادات قناة السويس الجديدة، والتي تم صرف العائد منها في سبتمبر من العام الماضي، وأيضًا الشهادات ذات العائد بنسبة 15% والتي تم طرحها من بنكي الأهلي ومصر.

أما الاستثمار في العقارات فاستحوذ هو الآخر على حصة جيدة من أموال المدخرين، في ظل الانطلاقة العمرانية التي تشهدها مصر والمشروعات الكبيرة التي يجري تنفيذها، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.

32 صوتًا يتوقعون الاستقرار

59 صوتًا يرجحون نمو أرباح البنوك خلال النصف الثاني من 2021

حققت 29.9 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري

سيطر التفاؤل على غالبية المشاركين في استبيان جريدة حابي في عددها نصف السنوي لعام 2021، في المحور الخاص بتوقعات أرباح القطاع المصرفي، حيث اتجهت ترجيحات أغلب المشاركين بنمو أرباح البنوك خلال النصف الثاني من العام الجاري بعدد 59 صوتًا من إجمالي 100 مشارك.

وتوقع نحو 32 مشاركًا استقرار أرباح البنوك في القطاع المصرفي المصري خلال النصف الثاني من العام الجاري، بينما رجح نحو 9 مشاركين أن يشهد النصف الجديد من عام 2021 تراجعًا في أرباح القطاع المصرفي.

وكشفت بيانات قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري عن تحقيق البنوك العاملة في مصر نحو 29.991 مليار جنيه صافي أرباح خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل 36.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة من 2020، بتراجع 18.7%.

وقال البنك المركزي إن البيانات مبدئية، وتشمل الفترة من يناير حتى 30 سبتمبر للبنوك التي يبدأ عامها المالي من أول يناير من كل عام، وعن الفترة من أول يوليو حتى 30 سبتمبر للبنوك التي تنتهي السنة المالية لها في يونيو من كل عام.

وطبقًا لبيانات البنك المركزي، سجل صافي الدخل من العائد للبنوك المصرية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري نحو 94.4 مليار جنيه، مقابل 90.5 مليار جنيه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2020، بارتفاع نسبته 4.3%.

وارتفع صافي إيرادات نشاط البنوك بنسبة 6% خلال الربع الأول من العام الجاري، ليصل إلى 117.296 مليار جنيه، مقابل 110.7 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام الماضي، وسجلت مصروفات القطاع المصرفي

أرباح القطاع المصرفي

المصري بنهاية الربع الأول من 2021، نحو 87.3 مليار جنيه.

ويأتي تراجع أرباح البنوك خلال الربع الأول من العام الجاري، وسط العديد من مبادرات البنك المركزي لتقليل التعامل بالنقد وتيسير حلول الدفع الرقمية، والتي تضمنت إلغاء حزمة من الرسوم والعمولات على بعض العمليات المصرفية مثل السحب من ماكينات الصراف الآلي ورسوم التحويلات النقدية بالجنيه المصري، وإصدار المحافظ الإلكترونية مجانًا، وإلغاء جميع العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول وعمليات التحويل بين أي حساب هاتف محمول وأي حساب مصرفي، وكذلك إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا للمواطنين مجانًا.

وقال رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي، في نهاية العام الماضي، إن البنك المركزي تحمل ما يقرب من 50 مليون جنيه تمثل قيمة مصاريف السحب النقدي لبطاقات صرف المعاشات وذلك تخفيفًا من أعباء مستحقي المعاشات.

ويحرص البنك المركزي على ضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها في ضوء المتابعة المستمرة للقطاع المصرفي، وبهدف تقديم المزيد من التيسير للمواطنين وتشجيعهم على الاستمرار في الإقبال على وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، بما يدعم توجه الدولة البنك المركزي للتحول لمجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد.

وأكد أنه سيواصل المتابعة عن كثب لكل التطورات على الساحتين العالمية والمحلية، للتدخل بشكل فوري باتخاذ التدابير المناسبة لحماية الاقتصاد القومي وتنشيط السوق والمحافظة على الاستقرار المصرفي والنقدي.

وكان خبراء في بنوك استثمار قد توقعوا لجريدة «حابي»، أن يحقق 12 بنكًا في البورصة المصرية نموًا في الأرباح خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 5 إلى 11%.

وأضافوا أن الربع الثاني من 2021 سيشهد نموًا في أرباح البنوك المدرجة بالبورصة، نتيجة تكوين مخصصات كبيرة خلال العام الماضي، وستكون إيجابية أيضًا على مستويات تحسن مستويات الإقراض بالتزامن مع نمو الودائع.

وأكدوا أن زيادة رأس المال إلى 5 مليارات جنيه، ستؤثر سلبيًا بشكل طفيف على أرباح بعض البنوك، خاصة البنوك الصغيرة التي بحاجة لضخ المزيد من رأس المال، حيث ستعمد تلك البنوك نحو الحصول على قروض مساندة من البنوك المحلية أو الأجنبية مما سيساعد في ارتفاع تكلفة الفوائد.

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
الأصوات	59	32	9
النسبة	%59	%32	%9

وحقق البنك الأهلي المصري صافي أرباح خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2020/2021، بقيمة 5.960 مليارات جنيه، مقابل 11.57 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، بتراجع نسبته 48.5%، ويبدأ العام المالي للبنك الأهلي المصري من يوليو حتى نهاية يونيو.

وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي «الربع الثاني»، ارتفع صافي الأرباح إلى 2.814 مليار جنيه، من 2.783 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام قبل الماضي، كما صعد إجمالي الأرباح قبل الضرائب إلى مستوى 8.470 مليارات جنيه، مقابل 6.725 مليارات جنيه.

وارتفع صافي الربح لبنك القاهرة خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة نمو 20 بالمئة، حيث بلغ صافي الربح مليار جنيه، مقابل 800 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2020.

وأكد طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أن معدلات النمو المتواصلة لنتائج أعمال البنك تأتي مدعومة بخطط واستراتيجيات التوسع الطموح التي ينتهجها البنك منذ بداية عام 2018، وخاصة في مجال التحول الرقمي ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني.

وحقق البنك التجاري الدولي مصر أرباحًا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2021، بنسبة بلغت 20%، محققًا أرباحًا بلغت 2.87 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت 2.39 مليار جنيه بالربع المقارن قبل عام.

وتراجعت إيرادات البنك التجاري الدولي مصر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2021 إلى مستوى 5.67 مليارات جنيه، مقابل 6.19 مليارات جنيه في نفس الفترة من العام الماضي.

كما حقق بنك قطر الوطني الأهلي صافي أرباح بلغت 1.96 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت 1.87 مليار جنيه في الربع المقارن من 2020، بزيادة قدرها 5.18%.

وتراجع صافي دخل البنك من العائد خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 3.57 مليارات جنيه، مقابل صافي دخل بلغ 3.85 مليارات جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق له.

وكشفت المؤشرات المالية المجمعة لبنك التعمير والإسكان، خلال الربع الأول من 2021، ارتفاع أرباح البنك بنسبة 7.7%، لتسجل أرباحًا بلغت 651 مليون جنيه، مقابل أرباح بلغت 604.5 مليون جنيه بالفترة المقارنة من 2020.

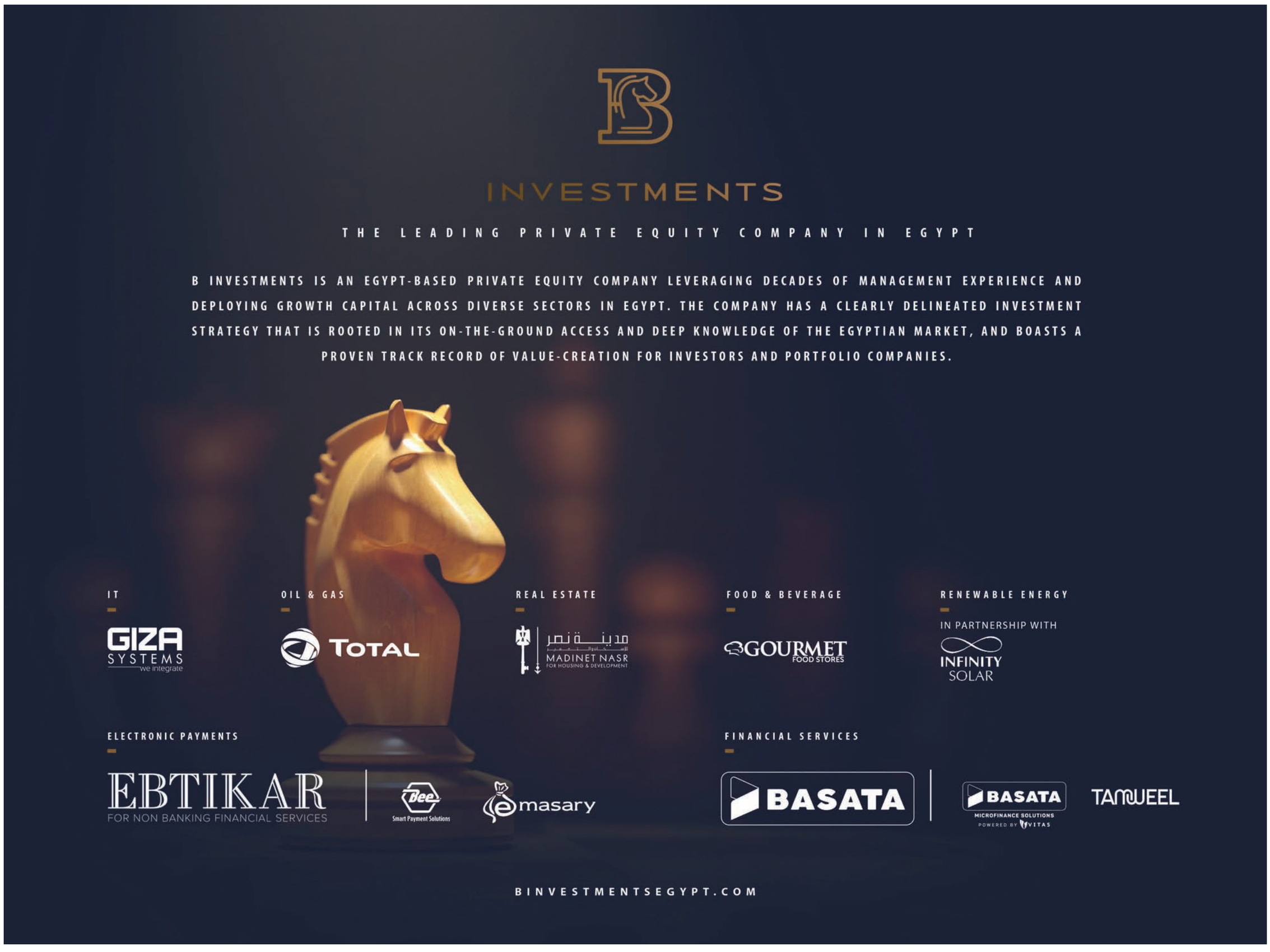

فيروس كورونا ساهم في زيادة الصفقات خلال 2021

64 صوتًا يتوقعون رواج صفقات الدمج والاستحواذ خلال النصف الثاني

30 مشاركًا أكدوا استقرار المعدلات

ارتفع تفاؤل المستثمرين تجاه حركة رواج صفقات الدمج والاستحواذ خلال النصف الثاني من العام الجاري، بدعم من التعافي الجزئي للشركات من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد بعد الخسائر التي سجلتها خلال العام الماضي. ورأى 64 صوتًا من المشاركين في استبيان جريدة «حابي»، أن العام سيشهد قفزة بصفقات الدمج والاستحواذ، وبدعم من تفاؤل المستثمرين بثمار عملية التطوير التي تقوم بها إدارة البورصة المصرية، للترويج لنشاط سوق المال وجذب رؤوس أموال وشرائح جديدة من المستثمرين. وتوقع نحو 30 صوتًا من المشاركين استقرار صفقات الدمج والاستحواذ خلال النصف الثاني من العام الجاري، بينما رجح نحو 6 مشاركين أن يشهد النصف الجديد من عام 2021 تراجعًا في صفقات الدمج والاستحواذ. وتزايدت معدلات الشراكات بين المستثمرين والشركات خلال الفترة الماضية، بل والشراكات مع بنوك بهدف التغلب على محور توافر السيولة، وهو ما اعتبره كثيرون بديلًا للجوء إلى الاقتراض، أو الحصول على تمويلات بأي وسائل أخرى، الأمر الذي رجح إمكانية حدوث عمليات استحواذات بصورة أكبر وخاصة مع عجز بعض الشركات عن استكمال خطتها الاستثمارية في ظل ارتفاع التكلفة وعدم قدرتها على المنافسة. وساهم ظهور فيروس كورونا وتداعياته السلبية على الأسواق في زيادة احتمالية رواج عمليات الاندماجات، وخاصة مع تزايد الصعوبات التي فرضت نفسها على الساحة المحلية والعالمية، ونفاد السيولة وضعف الإيرادات لدى عدة شركات، إلى جانب دخول شركات جديدة العمل بالسوق العقارية إلى النشاط وحصولها على مساحات من الأراضي، ما جعل كثيرين يؤيدون تحول تلك الشركات إلى فرص استمارية أمام الشركات العملاقة، ومن ثم دخولها تحت مظلتها. وأعلن تحالف صندوق مصر السيادي والمجموعة المالية هيرميس القابضة في 20 مايو الماضي، عن توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة 76% من أسهم بنك الاستثمار العربي (البنك) عن طريق زيادة رأسمال البنك إلى 5 مليارات جنيه، وبما يتوافق مع المتطلبات القانونية لقانون البنوك المصري. وسوف يتم تنفيذ الصفقة من خلال إصدار أسهم زيادة رأس المال على أن تقوم المجموعة المالية هيرميس بالاكتتاب في عدد 423 مليون سهم بقيمة إجمالية 2.55 مليار جنيه، ويقوم صندوق مصر السيادي بالاكتتاب في عدد 207 ملايين سهم من أسهم الزيادة بقيمة إجمالية تبلغ 1.25 مليار جنيه، وذلك بسعر 6.03 جنيهات للسهم. ومن المقرر بعد تنفيذ زيادة رأس المال أن تصبح المجموعة المالية هيرميس أكبر مساهم في بنك الاستثمار العربي بحصة 51%، ويليها صندوق مصر السيادي بحصة 25%، بينما يحتفظ المساهم الرئيسي الحالي بنك الاستثمار القومي بحصة 24% المتبقية بعد إتمام الاستحواذ على حصة مساهمي الأقلية الحاليين وقبل الانتهاء من إجراءات زيادة رأس المال. وقد وافق مجلس الوزراء على صفقة الاستحواذ خلال اجتماعه في 19 مايو 2021 على أن يتم تنفيذ الصفقة بعد استيفاء تلبية عدد من الشروط المسبقة وموافقات الجهات الرقابية المختصة وعلى رأسها البنك المركزي المصري.

تأسس بنك الاستثمار العربي عام 1974، كبنك استثماري تجاري يعمل تحت إشراف البنك المركزي المصري، وعرف ساعتها باسم بنك المصرف العربي الاتحادي للتنمية والاستثمار. وتكبد بنك الاستثمار العربي صافي خسائر بلغت 52 مليون جنيه و176 مليون جنيه خلال العامين المتتالين 2018و2019، وترجع خسائر البنك إلى عدة أسباب، أبرزها انخفاض هامش صافي الفائدة، وزيادة عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان، وتكوين مخصص قانوني في 2019، إضافة إلى انخفاض صافي إيرادات الرسوم والعمولات. وعلى جانب آخر أكمل بنك مصر في منتصف مارس الماضي، بنجاح عملية الاستحواذ على حصة إضافية قدرها 65.3% من رأسمال شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، من خلال عرض شراء إجباري، ليصبح إجمالي حصة البنك 90% من رأسمال الشركة.

وتعتبر سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية شركة رائدة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية المتنوعة، حيث تقدم مجموعة من الحلول المالية غير المصرفية التي تلبي احتياجات مجموعة كبيرة من العملاء متضمنة نشاط بنوك الاستثمار والسمسرة والأبحاث وإدارة الأصول وأمناء الحفظ والتأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر.

وأعلنت البورصة المصرية، في بيان، تنفيذ عرض الشراء الإجباري المقدم على أسهم سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية وذلك لعدد 652.81 مليون سهم بقيمة إجمالية 3.07 مليار جنيه، بمتوسط سعر 4.7 جنيهات. وأظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، تراجع أرباحها بنسبة 96.77% خلال الربع الأول من 2021، مسجلة أرباحًا بلغت 3.28 مليون جنيه بنهاية مارس 2021، مقابل أرباح بلغت 101.86 مليون جنيه بالفترة المقارنة من 2020. ووفقًا للمؤشرات المالية المرسلة للبورصة ارتفع إجمالي الإيرادات إلى 559.61 مليون جنيه، مقابل إيرادات 517.61 مليون جنيه في الفترة المقارنة. وعلى مستوى الأعمال المستقلة، حققت الشركة أرباحًا بلغت 124.64 مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة 171.8 مليون جنيه في الربع الأول من العام الماضي. كما أتمت مجموعة «سي دي سي» في شهر فبراير الماضي صفقة استحواذها على حصة أقلية بمجموعة «ألفا الطبية»، ضمن تحالف ضم Af-rica platform capital مقابل 100 مليون دولار . وكشف الدكتور عادل طلعت، الرئيس والعضو المنتدب لمجموعة ألفا الطبية حينها، أن مؤسسة CDC عرضت الاستحواذ على حصة أقلية بالمجموعة. وذكر أن المجموعة يقع تحت مظلتها 3 شركات مساهمة، هي: ألفا سكان، ومعامل ألفا، ومستشفى الصفا، كما أن لديها خطة توسعية ضخمة تتمثل في إنشاء مدينة طبية على مساحة 60 ألف متر بمنطقة الشيخ زايد – غرب القاهرة، بقدرة استيعابية مستهدفة 1000 سرير خلال 5 سنوات. وقال السير جيفري آدامز السفير البريطاني في مصر، إن استثمار سي دي سي في مجموعة ألفا الطبية هو أكبر استثمار في رأس المال على الإطلاق للمجموعة في مصر. وأشارت الشركة في بيان إلى أن تلك الصفقة ستمول إنشاء أكاديمية ألفا وأكاديمية تدريب لموظفي ألفا الطبية، وموظفي الرعاية الصحية التابعين لجهات أخرى، كما ستوفر الأكاديمية تدريبًا لمتخصصي الرعاية الصحية، بهدف تطوير المواهب في جميع أنحاء القطاع وتحسين رعاية المرضى.

اتجاه نشاط عمليات الدمج والاستحواذ

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
الأصوات	64	30	6
النسبة	%64	%30	%6

34% رجحوا الصعود.. و10% رأوا احتمالية التراجع

54 مشاركًا يتوقعون استقرار مؤشرات البورصة

توقع 55 مشاركًا في استبيان جريدة حابي أن يشهد مسار مؤشرات البورصة المصرية خلال النصف الثاني من 2021 استقرارًا، لحين الانتهاء من تداعيات فيروس كورونا المستجد.

ورأى 34 من المشاركين أن أداء مؤشرات البورصة المصرية سيشهد ارتفاعًا، في ظل انتشار فيروس كورونا الذي ما زال يجتاح دول العالم، بينما رجح نحو 10 مشاركين أن يشهد النصف الجديد من عام 2021 تراجعًا في أداء مؤشرات البورصة.

وسجل رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة، أرباحًا بلغت قيمتها نحو 16 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري 2021، ليغلق عند مستوى 667.303 مليار جنيه.

وأظهرت حركة المؤشرات خلال النصف الأول من العام الجاري، تباينًا واضحًا في الأداء بين المؤشرات الرئيسية التي شهدت تراجعات حادة، مقابل ارتفاع ملحوظ في المؤشرات الثانوية، حيث هبط المؤشر الرئيسي للسوق EGX30 بنسبة بلغت 5.4%، ليغلق عند مستوى 10256 نقطة، فيما نجح المؤشر الثانوي EGX70 متساوي الأوزان الذي يقيس أداء حركة الأسهم الصغيرة والمتوسط، في الارتفاع بنسبة بلغت 8.2%.

على صعيد متصل، تباين أداء مؤشرات السوق خلال الربع الثاني من العام الجاري، نتيجة تباين أداء تحركات المستثمرين من الجنسيات المختلفة والمقسمة بين المصريين والعرب والأجانب، حيث اتجه العرب والمصريون نحو الشراء، تلك التي قابلتها عمليات بيع موسعة من قبل المستثمرين الأجانب .

وتراجع مؤشر EGX30 خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة بلغت 2.95%، ليصل إلى مستوى 10256 نقطة، فيما قفز مؤشر EGX70 بنسبة بلغت 17.97% ليصل إلى مستوى 2323 نقطة، في الوقت الذي ارتفع فيه المؤشر الأوسع نطاقًا EGX100 بنسبة بلغت 12.65%، ليصل إلى مستوى 3278 نقطة.

وكان شوكت المراغي، العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية، قد رأى أن معنويات المستثمرين ارتفعت مع خلال عام 2021 نتيجة ظهور أكثر من لقاح فعال ضد فيروس كورونا.

وأضاف أن المستثمرين الأجانب تخارجوا من عدة أسواق خلال الموجة الأولى لفيروس كورونا في عام 2020، وعودتهم إلى الأسواق الناشئة مرهونة بالفرص الاستثمارية الجذابة، مع الأخذ في الاعتبار مدى استقرار اقتصاد الدولة المزمع الاستثمار بها.

وجدد رؤيته في تعطش البورصة المصرية للطروحات الجديدة وزيادة الشركات المعروضة أمام المستثمرين، ليس فقط لجذب رؤوس أموال جديدة، وإنما لزيادة حصة المتعاملين النشطين بسوق المال.

وفي سياق متصل كان عمرو الألفي، مدير إدارة البحوث بشركة برايم لتداول الأوراق المالية، قد توقع لـ«حابي»، أن تتباطأ وتيرة صعود وتعافي البورصة المصرية خلال النصف الثاني من العام الجاري، بضغط من عدة عوامل منها استمرار تخوف المستثمرين الأجانب من العودة للاستثمار بأسواق المال.

وقال الألفي، إن تداعيات فيروس كورونا القائمة لم تمهل الشركات بعد الوقت المطلوب للتعافي وعودة الإنتاجية إلى طبيعتها، مستندًا في ذلك إلى بعض النتائج المالية الصادرة عن بعض الشركات المقيدة بالبورصة عن الربع الأخير من عام 2020.

وحول القطاعات المتوقع أن تشهد معدلات نمو متزامن مع تعافي مؤشرات الاقتصاد المصري المتوقع على المدى المتوسط، جدد ترشيحه لكل من الخدمات المالية غير المصرفية، بجانب قطاعي البنوك والعقارات.

اتجاه مؤشرات البورصة المصرية

الاختيارات	صعود	استقرار	تراجع	امتنع عن التصويت
عدد الأصوات	34	54	10	2
النسبة	%34	%54	%10	%2

2021 عام الطروحات متجاهلًا فيروس كورونا

60 يرجحون زيادة حركة الطروحات الجديدة

31 % مع الاستقرار وتراجع الأصوات المتشائمة

توقع المشاركون في استبيان جريدة حابي أن تشهد حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية زيادة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وأجمع على ذلك نحو 60 صوتًا ضمن المشاركين، متجاهلة تأثيرات أداء الاقتصاد بسبب تداعيات أزمة كورونا.

واتجهت آراء 31 صوتًا من المشاركين باستطلاع حابي إلى أن تشهد حركة الطروحات الحكومية الجديدة استقرارًا على النصف الثاني من 2021، حيث إن أزمة فيروس كورونا لم تنته بعد، وما زالت تداعياتها السلبية غير المتوقعة قائمة، بينما رجح نحو 9 مشاركين أن يشهد النصف الجديد من عام 2021 تراجعًا في حركة الطروحات الجديدة بالبورصة.

وواجه سوق المال المصري تحديًا كبيرًا خلال الفترات الماضية نظرًا لما سببه تفشي فيروس كورونا المستجد من تراجع لمؤشرات الأسواق العالمية والعربية ومن ضمنها مصر.

وكان رئيس البورصة المصرية، الدكتور محمد فريد، توقع في 30 مارس الماضي 5 إلى 6 طروحات جديدة في البورصة المصرية خلال العام الحالي.

وأوضح أن هذه الطروحات مرتبطة مع الشركات التي كانت على تواصل مع البورصة للطرح، وبات الوقت مناسبًا لها مع اتضاح معالم تأثير الجائحة على الشركات.

وقال محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، في 29 يونيو الماضي إنه يتوقع أن تبدأ الحكومة برنامج طرح شركات مملوكة لها للاكتتاب العام في البورصة في سبتمبر.

وأضاف: نتوقع من طرحين إلى ثلاثة طروحات حكومية في البورصة من سبتمبر وحتى ديسمبر.

وعلى جانب آخر قال وزير قطاع الأعمال هشام توفيق أبريل الماضي، إن الحكومة تعتزم طرح حصص من شركتين إلى ثلاث شركات مملوكة للدولة في البورصة المصرية خلال الربع الثالث من عام 2021، في خطوة تستهدف إحياء برنامج الطروحات الحكومية الذي لم يُحرك فيه ساكن لفترة طويلة.

وفي سياق متصل، قال رئيس مجلس إدارة شركة إي فاينانس لتكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية إبراهيم سرحان إن الشركة جاهزة للطرح في البورصة المصرية خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وصرح المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي أيمن سليمان في مارس الماضي، أن الصندوق يجري تقييمًا لـ 10 شركات مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة، وذلك من أجل طرحها على المستثمرين المحليين والأجانب.

وكان باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين، كشف في تصريحات لـ«حابي»، عن تلقي 6 عروض من بنوك استثمار لإدارة طرح 25% من أسهم شركة مصر لتأمينات الحياة التابعة للقابضة في البورصة المصرية.

وأضاف الحيني، أنه سيتم الانتهاء من فرز تلك العروض خلال شهر ونصف أو شهرين.

وأشار إلى أنه من المتوقع الانتهاء من إجراءات الطرح بحد أقصى خلال الربع الأول من عام 2022، موضحًا أن شركة مصر لتأمينات الحياة شهدت تطورًا مؤسسيًا وتكنولوجيًا خلال السنوات الماضية بما يؤهلها للطرح خلال الفترة المقبلة.

وذكر الحيني، أنه تتم حاليًا مناقشة اختيار التعاقد مع مراقب حسابات خارجي من أجل تطبيق معايير المحاسبة العالمية قبل عمليات الطرح بالبورصة، مشيرًا إلى أن تطبيق تلك المعايير يعد مهمة معقدة نظرًا لاستلزام توفيق أوضاع الشركة منذ 3 سنوات سابقة للطرح.

وكان طرح بنك القاهرة من أول الطروحات المقرر تنفيذها بالربع الأول من عام 2020، إلا أنه تم تأجيله بسبب تداعيات أزمة كورونا، وتأثيرها على أسواق المال.

وكان رئيس البورصة المصرية وقيادات شركة التشخيص المتكاملة القابضة قد افتتحوا في 20 مايو الماضي، جلسة تداول على أسهم الشركة المقومة بالجنيه المصري التي تم قيدها بجداول البورصة قيدًا مزدوجًا مع بورصة لندن والبالغ عددها 600 مليون سهم، حيث سيسمح التداول على الأسهم في بورصتي لندن ومصر، وهو ما سيسهم إلى حد كبير في تعزيز معدلات السيولة والتداول في البورصة المصرية ويتيح أوراقًا مالية جديدة للتداول.

وذكر أن الشركة تحظى برأسمال سوقي يتجاوز 650 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 10 مليارات جنيه)، مما يضيف جاذبية كبيرة للسوق المصرية باعتبارها البوابة الأولى لدخول أسواق رأس المال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتابع: «ستشهد البورصة المصرية عدة طروحات متوقعة خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث يمثل عام 2021 عامًا مميزًا بالنسبة للبورصة بشكل خاص وقطاع الأعمال في مصر بشكل عام، مؤكدًا أن إدارة البورصة مستعدة لتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للشركات الراغبة في القيد والتداول لتعزيز السيولة والتداول في السوق المصرية».

كما استقبلت منصة التداول بالبورصة المصرية في بداية أبريل الماضي، لسوقها الرئيسية شركة تعليم لخدمات الإدارة.

وجرى تنفيذ طرح عام وخاص لشركة تعليم لخدمات الإدارة لعدد 357.8 مليون سهم بنسبة 49% من أسهم رأسمال الشركة بسعر 5.75 جنيهات للسهم، وبقيمة 2.1 مليار جنيه، وبلغ عدد أسهم الطرح العام 17.9 مليون سهم، تمثل 5% من عدد الأسهم المطروحة للبيع، و2.45% من أسهم رأسمال الشركة، بحسب بيان صادر عن البورصة اليوم.

فيما بلغ عدد أسهم الطرح الخاص 339.9 مليون سهم تمثل 95% من إجمالي الأسهم المطروحة للبيع، و46.55% من إجمالي أسهم رأسمال الشركة المصدر، وجرى تغطية الطرح العام 29.38 مرة، والخاص للمؤسسات 2.34 مرة.

وبلغ نصيب العرب والأجانب في الطرح الخاص 65% موزعًا ما بين دول الخليج والولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب إفريقيا.

اتجاه حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	60	31	9
النسبة	%60	%31	%9

22.5% رجحوا الاستقرار.. و7.5% أكدوا التراجع

70 مشاركًا يتوقعون نمو أرباح شركات الخدمات المالية غير المصرفية

رجح 70 صوتًا في استبيان جريدة حابي في عددها نصف السنوي لعام 2021، أن تنمو أرباح شركات الخدمات المالية غير المصرفية خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وتوقع نحو 22.5 صوتًا من المشاركين استقرار أرباح شركات الخدمات المالية غير المصرفية خلال النصف الثاني من العام الجاري، بينما رجح نحو 7.5 مشاركين أن يشهد النصف الجديد من عام 2021 تراجعًا في أرباح شركات الخدمات المالية غير المصرفية.

وكان الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية، قال خلال افتتاح مؤتمر كشف حساب الهيئة عن السنوات الأربع الماضية في 29 يونيو الماضي، إن شركات الخدمات المالية غير المصرفية شهدت نموًا كبيرًا خلال الـ 4 سنوات الماضية.

وذكر أن التأمين شهد نشاطًا ملحوظًا خلال الفترة؛ حيث ارتفع صافي الاستثمارات ليصل إلى 108 مليارات في 2020 مقارنة بـ 86 مليار جنيه في 2017، بزيادة بلغت 26%. كما بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة 83 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 61 مليار جنيه في 2017، بزيادة قدرها 36%.

وبلغ حجم الأرصدة الممنوحة للمستفيدين من التمويل متناهي الصغر ما يزيد على 19 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ7 مليارات جنيه في عام 2017، بارتفاع بلغ ما يزيد على مرتين ونصف.

وفي مجال الضمانات المنقولة بلغت قيمة الضمانات في نهاية 2020 نحو 738 مليار جنيه، منذ أن تم تشغيل السجل الإلكتروني في مارس 2018.

وأوضح أنه يمكن أن نُرجع هذا الأداء الطيب إلى وجود استراتيجية واضحة ذات محاور محددة وبمستهدفات واضحة وبتوقيتات متفق عليها عند إعداد الاستراتيجية، ولقد كان هذا هو الدافع الرئيسي لتبني مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة 2018-2022.

وقد ساهمت الاستراتيجية في تحديد أولويات خطة عمل الهيئة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، والتعرف على البيئة المحيطة بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر؛ مما ساعد على تقوية نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات؛ مما ساهم أيضًا في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، والوقوف على الخطوات الواجب اتخاذها حتى نتواكب مع المتغيرات المتسارعة في تقديم تلك الخدمات.

وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية، وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب.

كما أصدرت الهيئة خلال تلك الفترة قوانين بتعديل العديد من القوانين الحاكمة للأنشطة المالية غير المصرفية، منها تعديل أحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية، وتعديل قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، وتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وكانت هيئة الرقابة المالية أعلنت في 31 مايو الماضي، عن إصدار ثلاثة أدلة رقابية تضم القواعد والمعايير المنظمة لكل من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي.

وأوضحت الهيئة أن الغرض من ذلك هو توفير المعلومات عن جميع القواعد والإجراءات المنظمة لكل نشاط تمويلي -خاضع لإشراف ورقابة الهيئة- بهدف تيسير الاطلاع عليها، وذلك انطلاقًا من أن المعلومات تُعد ضرورة لا غنى عنها للأطراف ذات الصلة من شركات التمويل والمستفيدين من خدمات أنشطة التمويل.

وقال الدكتور إسلام عزام، نائب رئيس هيئة الرقابة المالية، إنه نظرًا للطبيعة الديناميكية للقطاع المالي غير المصرفي وميوله للتغير المستمر لمواكبة التقدم الهائل في أنشطة التمويل، ومع تعدد القرارات والضوابط الرقابية التي تغطي كثيرًا من الجوانب لمزاولة شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي لأنشطتها وخضوعها للتعديل من آن لآخر، فقد شرعت الهيئة في وضع دليل يقوم بالتيسير على الشركات الراغبة في دخول السوق أو إضافة أحد أنشطة التمويل إليها.

وكشف عزام، عن مؤشرات أداء أنشطة التمويل عن الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، حيث بلغ إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري نحو 1.91 مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقابل 0.75 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 20.49 مليار جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقارنة بـ 17.55 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، كما بلغ حجم الأوراق المخصمة 4.77 مليارات جنيه خلال الفترة (يناير-أبريل) من عام 2021، مقارنة بـ 2.98 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

أرباح الشركات المالية غير المصرفية

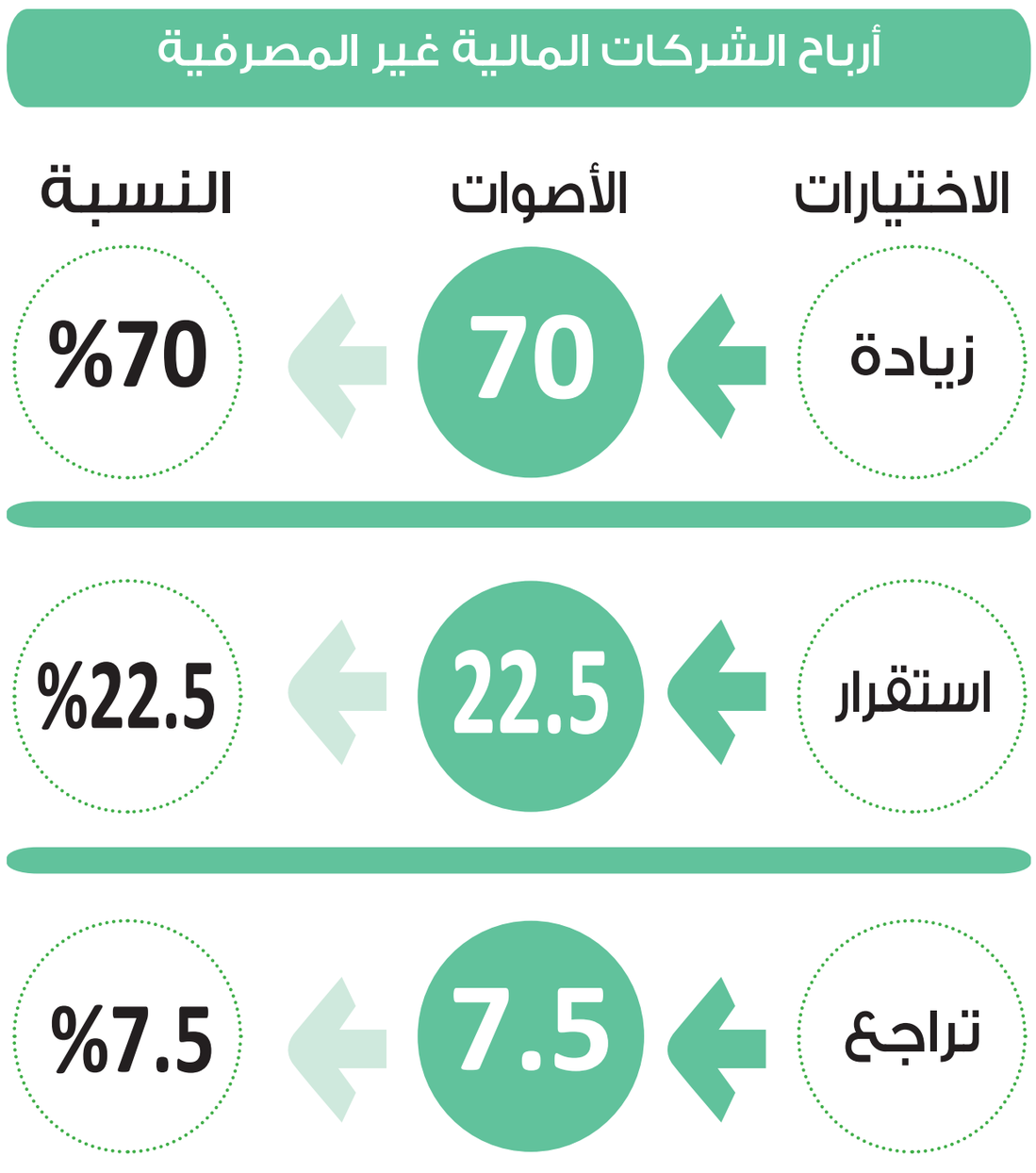

نظرة تفاؤلية من 31% بإمكانية حدوث نمو

43% يتوقعون استقرار أرباح شركات الأسمنت

26 صوتًا يرجحون حدوث تراجع بالتزامن مع التحديات الحالية

أرباح شركات الأسمنت

الاختيارات	الأصوات	النسبة
نمو	31	%31
استقرار	43	%43
تراجع	26	%26

توقع 43% من المشاركين في استبيان جريدة «حابي» استقرار أرباح شركات الأسمنت خلال النصف الثاني من العام الجاري، فيما جاء التوقع الخاص بإمكانية حدوث نمو في أرباحها بالمرتبة الثانية بنسبة 31% من الأصوات، وهو ما يمثل نظرة تفاؤلية من مجتمع الأعمال تجاه القطاع.

وبلغت نسبة الأصوات التي توقعت حدوث تراجع في أرباح شركات الأسمنت 26 صوتًا، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه تلك الصناعة تحديات كبيرة، مع زيادة المعروض في السوق في مقابل الاستهلاك، حيث ارتفعت طاقة الأسمنت المصري من 85 مليونًا إلى 87 مليون طن سنويًا، خلال السنوات الثلاث الماضية، بحسب بيانات شعبة الأسمنت بغرفة مواد البناء باتحاد الصناعات.

وشهدت الفترة الماضية مباحثات بين الحكومة ومنتجي الأسمنت حول إمكانية خفض الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10 و15% لمواكبة التباطؤ في الطلب داخليًا، وبالتزامن مع الأزمات التي تعاني منها جميع الأسواق الخارجية في ظل مواجهة تلك الصناعة لأزمات مماثلة في عدة دول، ما يعني صعوبة المنافسة أيضًا في الخارج، وخاصة مع ارتفاع تكلفة الإنتاج بحسب الدراسات الصادرة عن شعبة الأسمنت.

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول في إحدى شركات الأسمنت، قوله إنه بموجب الصيغة التي جرى اقتراحها الشهر الماضي، فإن كل صانع أسمنت سيخفض الإنتاج بمقدار أساسي يبلغ

وأشارت الشعبة إلى أن نسبة الاستثمارات الأجنبية فى مصر لصناعة الأسمنت تقدر بنحو 52% من مجموع الطاقة الإنتاجية، كما يبلغ عدد العمالة المباشرة 50 ألف شخص، وغير المباشرة 200 ألف شخص، وتقدر استثمارات صناعة الأسمنت في مصر بنحو 250 مليار جنيه.

ورغم الصعوبات التي تواجه تصدير الأسمنت، إلا أن الشركات نجحت في زيادة الكميات الموجهة للخارج، خلال الفترة من يناير لأبريل من العام الجاري، والتي سجلت ارتفاعًا بنسبة 135% لتسجل 98 مليون دولار مقابل 42 مليون دولار فقط في نفس الفترة من عام 2020.

ووفق بيانات المجلس التصديري لمواد البناء، فإن ليبيا تصدرت الدول المستقبلة للأسمنت المصرية بقيمة 21.9 مليون دولار مقابل 11.3 مليون دولار بالفترة المقارنة، وكينيا 15.5 مليون دولار مقابل 6.5 ملايين دولار بارتفاع 136%، واستقبلت أوغندا كميات أسمنت من مصر بقيمة 9.1 ملايين دولار مقابل 2.3 مليون دولار، والسودان استقبلت ما قيمته 12.2 مليون دولار مقابل 3.5 ملايين دولار.

وخلال العام الماضي، ارتفعت صادرات الأسمنت بنسبة 13% عن 2019، لتصل إلى 175 مليون دولار، وفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن المجلس التصديري لمواد البناء.

وعلى صعيد المبيعات، فإنها تراجعت سنويا إلى 41.7 مليون طن في 2020 من 43.8 مليون في 2019، وفقا لإحصاءات البنك المركزي المصري، فيما بلغت المبيعات 49.5 مليون طن في 2017، وهو العام الأخير قبل تشغيل مصنع بني سويف.

36% رجحوا استقرارها

نمو مرتقب في أرباح شركات الحديد وفق توقعات أكثر من نصف المشاركين

11% يرون إمكانية تراجعها بالأشهر المقبلة

أرباح شركات الحديد

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
الأصوات	52	36	11	1
النسبة	%52	%36	%11	%1

رجح 52% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي حول اتجاه أرباح شركات الحديد بالنصف الثاني من العام، أن تشهد نموًا، فيما رأى 36 مشاركًا أنها ستستقر، في مقابل 11 صوتًا توقعوا تراجعها، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وتمر صناعة الحديد حاليًا بعدة تغيرات، في ظل التحديات التي تواجهها، وبالتزامن مع إجراءات الحكومة لتصفية شركة الحديد والصلب التابعة لقطاع الأعمال العام، حيث حددت الجمعية المصرية للحديد والصلب أبرز التحديات التي تواجه تلك الصناعة في ارتفاع تكلفة الإنتاج مع ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، بالإضافة إلى وجود أزمة تسببت فيها التعريفة الجمركية الخاصة بالحديد المستورد والتي أضرت -بحسب الجمعية- بالصناعة المحلية.

وتعمل في السوق المصرية 32 شركة للحديد والصلب، يسيطر القطاع الخاص على أغلبها، مثل مجموعة حديد عز وبشاي والجارحي وحديد المصريين والمراكبي، فيما تؤول للدولة ملكية شركتي الحديد والصلب المصرية والدلتا للصلب التابعتين لقطاع الأعمال العام، إلى جانب شركة السويس للصلب والتي تتبع جهاز الخدمة الوطنية.

وطالبت جمعية الحديد والصلب المصرية في وقت سابق، بضرورة حصول مصانع الحديد والصلب على الكهرباء بأسعار أقل مما هي عليه حاليًا، دعمًا للصناعة المحلية، مشيرة إلى أن إنتاج مصر السنوي من حديد التسليح يقدر بنحو 7.9 ملايين طن، كما تستورد 3.5 ملايين طن بليت، فيما يبلغ حجم البليت المنتج محليًا نحو 4.5 ملايين طن بليت.

وفي أكتوبر الماضي تم بدء العمل بالرسوم الجديدة على واردات الحديد والبليت، وفقًا للقرار الوزاري رقم 346 لسنة 2019 والصادر بشأن فرض رسوم على استيراد الحديد والبليت، ليعود تطبيق القرار كما جاء في نصه بفرض رسوم متدرجة، وذلك بعد انتهاء فترة الأشهر الستة التي قررتها وزارة الصناعة والتجارة باستمرار الرسوم الجمركية على الحديد والصلب كما هي، حيث هبطت الرسوم على الحديد من 25% إلى 21% والرسوم على البليت من 16% إلى 13%.

وأكد مستثمرو المصانع المتكاملة أن تلك الرسوم تمثل حائط الصد الأول لحماية الصناعة الوطنية من الأضرار التي تسبب فيها فتح الباب أمام الاستيراد من الخارج، وذلك في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإنتاج في الداخل من أسعار الطاقة ورسوم التشغيل وغيرها، وفي المقابل فإن مصنعي الدرفلة أكدوا أن الرسوم المفروضة على الواردات أضرت بالسوق وتسببت في غلق العديد من المصانع وتوقفها عن العمل، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع السعر النهائي على المستهلك، لافتين إلى أن الحكومة لا بد أن تراعي الوضع الحالي لمصنعي الدرفلة وما آلت إليه استثماراتهم منذ فرض الرسوم على الاستيراد.

ولعل أبرز ما شهده سوق الحديد خلال العام الجاري يتمثل في قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، برئاسة المهندس محمد السعداوي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، في يناير الماضي بتصفية شركة الحديد والصلب بعد 67 سنة، حيث قررت الموافقة على تقسيم الشركة إلى شركتين شركة الحديد والصلب التي تم تصفيتها وشركة المناجم والمحاجر، ومن المنتظر أن يدخل القطاع الخاص شريكًا فيها لتشغيلها خلال المرحلة المقبلة.

وأشارت عدة تقارير إلى أن الطاقة الإنتاجية بالسوق ستتراجع تدريجيًا بعد تصفية شركة الحديد والصلب، وهو ما سيكون له أثر في تراجع الفجوة بين العرض والطلب، وبما يخفف الضغوط عن الشركات التي قالت الجمعية المصرية للصلب إنها تحصل على الغاز الطبيعي بسعر يفوق ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي وتحصل على الكهرباء بسعر يفوق ضعفي المتوسط العالمي، ما خفض تنافسية منتجات الحديد المصرية بالسوق المحلية والأسواق العالمية بنسبة 30% في عام واحد.

وأعلنت شعبة مواد البناء بغرفة القاهرة التجارية، قبل يومين عن استقرار أسعار حديد التسليح بالمصانع مع بداية شهر يوليو الجاري، عند نفس مستويات الشهر الماضي، بعد موجة من زيادة في سعر الطن على مدى شهر مايو، والتي وصلت إلى نحو 1000 جنيه في الطن الواحد مقارنة بشهر أبريل.

44% توقعوا نموها و36% للاستقرار

نظرة متفائلة من المشاركين حول مستقبل أرباح الشركات العقارية

أرباح شركات العقارات

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	امتنع عن التصويت
الأصوات	44	36	19	1
النسبة	%44	%36	%19	%1

حملت توقعات 80% من المشاركين في استبيان جريدة «حابي» حول أرباح شركات العقارات خلال النصف الثاني من العام الجاري، نظرة تفاؤلية، حيث رأى 44% من المشاركين أن هناك نموًا مرتقبًا ستشهده، ورجح 36% استقرار تلك الأرباح، فيما توقع 19% حدوث تراجع، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

ويعد القطاع العقاري هو الأكثر نموًا على مدار السنوات الأخيرة، مدعومًا بخطة التنمية التي أطلقتها الدولة، عبر تدشين العديد من المدن الجديدة، وهو ما فتح الباب أمام شركات القطاع الخاص للمشاركة في تلك التنمية بإطلاق مشروعات تلبي الطلب المتزايد على الوحدات السكنية وأيضًا الأنشطة الأخرى.

وفي تقرير حديث لشركة سفلز للأبحاث، فإن سوق العقارات المصري حافظ على مكانته ولا يزال يُعتبر استثمارًا جاذبًا، كما أن خفض أسعار الفائدة يضع الأصول العقارية في موقع متميز كملاذ آمن للاستثمار في جميع أنحاء البلاد، مشيرًا إلى أن كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الطلب على العقارات من المستثمرين المحليين والمصريين العاملين بالخارج بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب.

وأشار التقرير إلى النشاط الكبير الذي شهدته المشروعات غير السكنية، وخاصة الإدارية والتجارية، سواء ما يتعلق بحجم المشروعات التي تم إطلاقها أو الإقبال على الشراء بها، وهو ما يتماشى مع خطة التنمية الشاملة التي أطلقتها الدولة، والتي تتضمن التخطيط لإقامة مدن متكاملة الخدمات ويتوافر بها مشروعات متنوعة بما يلبي احتياجات قاطنيها.

وزادت الطفرة العمرانية التي تشهدها مصر والدور الذي يقوم به القطاع الخاص، من معدلات النمو ودفع الشركات لضخ المزيد من الاستثمارات بمختلف الأنشطة المرتبطة بالقطاع مثل المباني التجارية والإدارية والمشروعات الطبية وأيضًا الرياضية، حيث ركزت الشركات على تنويع محافظها الاستثمارية سواء بنوعية المشروعات أو المناطق التي تعمل بها.

وعززت السياسات التي اعتمدتها وزارة الإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، في طرح الأراضي، من قدرات الشركات، وزيادة الخيارات المتاحة أمامها للحصول على المساحة التي تتناسب مع خطتها ووفق النظام الذي يتوافق معها، سواء بالتخصيص الفوري، أو المزايدات، أو المشاركات.

وتخطط هيئة المجتمعات العمرانية لطرح مجموعة جديدة من الأراضي بنظام الحصة العينية والنقدية مع المطورين العقاريين، وذلك في عدة مدن جديدة بحسب ما نقلته جريدة «حابي» مؤخرًا، عن الدكتور وليد عباس، المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة، مشيرًا إلى أن المساحة الإجمالية التي يجري تجهيزها لذلك الطرح تصل إلى 4543.2 فدان موزعة على 22 قطعة أرض، في 7 مدن جديدة أبرزها القاهرة الجديدة، والشيخ زايد و6 أكتوبر.

وطرحت هيئة المجتمعات العمرانية 14 مشروعًا للشراكة مع المطورين موزعة على مرحلتين، كانت الأولى منها في الفترة من 2015 وحتى 2017 وتضمنت 9 مشروعات بإجمالي مساحات 13243 فدان، باستثمارات بلغت نحو 315 مليار جنيه، وفي المرحلة الثانية وقعت الهيئة 5 عقود في مدن الشيخ زايد و6 أكتوبر والقاهرة الجديدة.

وبلغ عدد قطع الأراضي التي طرحتها هيئة المجتمعات العمرانية خلال العام الماضي نحو 3098 قطعة أرض، للإسكان العائلي ضمن محور الإسكان الاجتماعي بمساحات من 209 إلى 276 مترًا مربعًا وذلك بمساحة إجمالية 185 فدانًا تقريبًا.

وتستحوذ العاصمة الإدارية الجديدة على النصيب الأكبر من المشروعات الجديدة التي أطلقتها الشركات، وتضم المرحلة الأولى منها 8 أحياء سكنية، بمتوسط مساحة 2500 فدان لكل منطقة، وانتهت من بيعها بالكامل، ما عدا نحو 70% من الحي السكني الثامن، وهو ما تتلقى به شركة العاصمة الإدارية طلبات الشركات خلال الفترة الأخيرة، ومن ثم سيتم البدء في المرحلة الثانية.

وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه الشركات العقارية خلال الفترة الأخيرة في المنافسة الكبيرة التي تزايدت حدتها في مناطق بعينها مثل شرق وغرب القاهرة والساحل الشمالي والعلمين الجديدة، وذلك لتركيز الشركات على شريحة الإسكان الفاخر وفوق المتوسط، وزيادة المعروض به، وفي ظل تأثر القدرة الشرائية للموطنين، بالإضافة إلى التبعات التي نجمت عن ظهور جائحة كورونا، وهو ما دفع الشركات إلى تقديم عروض وتسهيلات كبيرة لجذب العملاء.

وحققت الشركات العقارية المدرجة بالبورصة نتائج أعمال جيدة خلال الربع الأول من العام الجاري، والتي جاءت وفق ما رآه محللون، نتيجة تقديم الشركات لعروض تشجيعية للعملاء عن طريق خفض المقدمات وخصم للدفع الكاش واستلام فوري بعروض وتسهيلات أكثر، وزيادة عدد سنوات التقسيط والتي وصلت إلى 13 عامًا بعدما كانت في حدود 7 سنوات.

30% يتوقعون التحسن

41% يرجحون استقرار خدمات الاتصالات

توقع 30% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي أن يكون هناك تحسن في جودة خدمات الاتصالات في مصر في النصف الثاني من عام 2021، فيما مال 41% من المشاركين إلى أن تستقر جودة الخدمات عند وضعها الحالي.

بينما رجح 28% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي اتجاه جودة الخدمات للأسوأ، وامتنع عن التصويت شخص واحد.

كان المركز القومي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات، قد أصدر في نهاية شهر إبريل الماضي تقريرًا يعرض مؤشرات جودة الصوت والإنترنت المقدمة من شركات الاتصالات العاملة في السوق المصرية.

وتم إجراء اختبارات قياسات جودة خدمات الهاتف المحمول لعدد 81 منطقة "مدينة وحي"، مع زيادة القدرات الفنية لإجراء القياسات الميدانية للوصول إلى المستوى الإداري الثالث في الطرق والمدن والأحياء، وذلك باستخدام سيارات القياس لمسافات تصل إلى أكثر من 100 ألف كيلومتر على مدار الأشهر الثلاثة.

جودة خدمات الاتصالات

الاختيارات	تحسن	استقرار	أسوأ	ممتنع عن التصويت
الأصوات	30	41	28	1
النسبة	%30	%41	%28	%1

وتم رصد تحسن جودة الخدمة في 6 مناطق خلال الربع الأول 2021، نتيجة التنسيق المستمر مع المشغلين لحل مشاكل جودة الخدمة، بينما ما زالت 44 منطقة تعاني من سوء جودة الخدمة، وجارٍ العمل مع المشغلين لتحسين جودة الخدمات المقدمة بها، من خلال تسريع آليات بناء الأبراج، وتجهيز الشبكات الحالية للعمل بالترددات الجديدة مما يساهم في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين بهذه المناطق.

كما أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريره السنوي الخاص بمؤشر أداء منظمي الاتصالات حول العالم لعام 2020 وذلك خلال فعاليات المنتدى العالمي لهيئات تنظيم الاتصالات 2021، حيث تقدم الترتيب الدولي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر 54 مركزًا بالمؤشر ليصبح في المركز 41 بين 193 دولة مقارنة بالمركز 95 في عام 2019.

كما احتل الجهاز المركز الثاني افريقيا مقارنة بالمركز 19 في عام 2019، حيث ارتفعت قيمة مؤشر الأداء التنظيمي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتصل إلى 88.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة في 2020 مقارنة بـ 74.5 نقطة في 2019.

مدعومة بالطفرة العمرانية الحالية

56 مشاركًا يؤكدون نمو أرباح شركات المقاولات

33% من الأصوات رأوا استقرار المعدلات و10% فقط توقعوا تراجعها

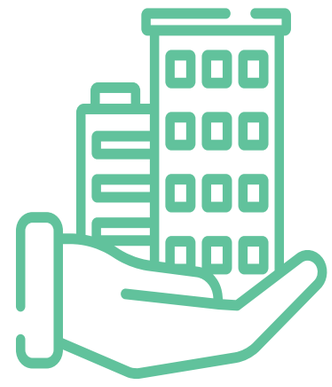

أرباح شركات المقاولات

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	امتنع عن التصويت
عدد الأصوات	56	33	10	1
النسبة	%56	%33	%10	%1

استفادت شركات المقاولات على مدار السنوات الأخيرة من الطفرة العمرانية التي تشهدها مصر، وإطلاق مدن جديدة والتي تطلبت إقامة مشروعات للبنية التحتية والطرق ومحطات للمياه والصرف الصحي والكهرباء، الأمر الذي عزز من التوقعات الإيجابية الخاصة بأرباح شركات القطاع خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وبلغت نسبة الأصوات التي توقعت حدوث نمو في أرباح شركات المقاولات بالفترة المقبلة، نحو 56% من المشاركين، فيما رأى 33 مشاركًا أنه من المتوقع أن تستقر أرباح الشركات، وتوقع 10% إمكانية حدوث تراجع، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وفتحت المشروعات العملاقة التي أطلقتها الدولة الباب أمام الشركات بجميع فئاتها، لرفع قدراتها التنافسية من خلال المشاركة في تلك المشروعات، سواء بصورة مباشرة لاقتناص المناقصات التي يتم طرحها، أو عبر الدخول في تحالفات عند طرح مشروعات عملاقة تتضمن أعمالًا ذات حجم كبير، كما دخلت الشركات ذات التصنيف الأقل في المشروعات من الباطن وهو ما أتاح لها اكتساب خبرات كبيرة.

واتجهت شركات المقاولات الكبرى إلى السوق الخارجية للمنافسة على المشروعات التي تطرح بها، وذلك في الدول العربية وإفريقيا، حيث أصبحت الأخيرة نقطة جذب استثمارية لجميع الشركات بمختلف القطاعات، وخاصة قطاع الإنشاءات.

وبحسب الملف الذي نشرته جريدة حابي مؤخرًا، فإن الشركات الثلاث، المقاولون العرب وأوراسكوم وحسن علام لعبت دورًا كبيرًا في تشجيع عدة شركات على التوجه لدول القارة السمراء، حيث اقتربت قيمة الأعمال التي نفذتها المقاولون العرب في الخارج من نحو 3.5 مليارات جنيه، خلال العام المالي المنصرم، ودخلت الشركة في منافسة على مشروعات للكباري والبنية التحتية في كينيا وأوغندا، وتنزانيا، بقيمة تقترب من 250 مليون دولار، وأخرى لمحطات الكهرباء في تنزانيا وإريتريا وأيضًا في الأردن بقيمة نحو 400 مليون دولار.

وفيما يتعلق بشركة حسن علام القابضة، فإن إجمالي حجم أعمالها خارج مصر يصل إلى 18 مليار جنيه، في 7 دول إفريقية، ودخلت الشركة في مفاوضات لتنفيذ محطة كهرباء بدولة العراق بطاقة إنتاجية تبلغ 500 ميجا وات، كما تسعى لاقتناص تنفيذ محطة كهرباء أخرى بمدينة بني غازي بليبيا.

وبالنسبة لشركة أوراسكوم للتنمية القابضة، فإنها تمتلك محفظة أراضٍ بمساحة تصل إلى نحو 100 مليون متر مربع موزعة على 7 دول، قامت بتنمية نحو 50% منها، حيث تتمثل تلك الدول في مصر، والإمارات، وعمان، والمغرب، ومونتينجرو، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وتدير المجموعة 33 فندقًا بسعة 7198 غرفة.

وبلغ عدد الشركات المقيدة في سجلات اتحاد مقاولي التشييد والبناء حتى بداية العام الماضي، نحو 36 ألف شركة، بعد قيد الاتحاد لنحو 4 آلاف شركة حتى نهاية 2019، منها نحو 100 شركة متخصصة في مشروعات الكهرباء والطاقة، بحسب بيانات الاتحاد.

وأشار الاتحاد إلى أن قطاع المقاولات يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17%، موضحًا أن 20% من الشركات المدرجة بالاتحاد بالفئة الأولى، وهي التي تستحوذ على تنفيذ المشروعات القومية التابعة للدولة حاليًا كالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة وشرق بورسعيد ومدينة الجلالة، وغيرها من المشروعات القومية من طرق وكباري ومشروعات الصرف الصحي والمياه، حيث يصل إجمالي عدد شركات المقاولات ضمن الفئة الأولى إلى 5 آلاف شركة.

وتتنافس شركات المقاولات خلال الآونة الأخيرة على عدة مشروعات ومبادرات أطلقتها الدولة، يأتي في مقدمتها مشروع حياة كريمة، بالإضافة إلى مشروعات الإسكان، سواء لمحدودي الدخل، أو المشروعات السكنية الأخرى التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية في جميع المدن الجديدة، وخاصة العاصمة الإدارية والعلمين.

ووفق بيانات وزارة الإسكان فإن عدد الوحدات التي يجري تنفيذها بمشروعات الإسكان الاجتماعي تبلغ 900 ألف وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية تتجاوز 390 مليار جنيه، منها 88 مليار جنيه لتنفيذ 501 ألف وحدة بالإسكان الاجتماعي، و48 مليار جنيه لتنفيذ 156.5 ألف وحدة أخرى، و19 مليار جنيه لتنفيذ 57 ألف وحدة بمشروع دار مصر ومشروعات أخرى.

وخلال السنوات السبع الماضية عملت الوزارة أيضًا على تنفيذ 26 وحدة بمشروع «سكن مصر»، بتكلفة 6.6 مليارات جنيه، و33220 وحدة أخرى، بتكلفة 10 مليارات جنيه، وتم تنفيذ 8064 وحدة بمشروع «JANNA»، بتكلفة 3 مليارات جنيه، ويجري حاليًا تنفيذ 23120 وحدة أخرى، بتكلفة 12.33 مليار جنيه، وتم تنفيذ 7004 وحدات بالإسكان المتميز، بتكلفة 4.66 مليار جنيه، وجار تنفيذ 77740 وحدة أخرى، بتكلفة 198 مليار جنيه.

وبحسب تصريحات وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة هالة السعيد، فإنه تم إنفاق 1.7 تريليون جنيه، أي ما يتجاوز 100 مليار دولار، على مشروعات البنية التحتية في مصر، لخدمة المواطنين والقطاع الخاص.

34 مشاركًا توقعوا استقرارها

سوق السيارات على أعتاب النمو

3 فقط رأوا إمكانية حدوث تراجع بالمبيعات

أكد غالبية المشاركين في الاستبيان الذي أجرته جريدة «حابي» على حدوث نمو في مبيعات سوق السيارات خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث بلغت نسبة الأصوات المؤيدة لذلك الرأي 62%، فيما رأى 34 مشاركًا أن الأشهر المقبلة ستشهد استقرارًا في المبيعات، وكانت نظرة 3 فقط من المشاركين تشاؤمية متوقعين أن تتراجع المعدلات، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وخلال الفترة من يناير إلى مايو بلغ عدد السيارات المباعة في مصر 112204 سيارة، في مقابل 73966 سيارة خلال نفس الفترة من العام الماضي، بنمو نسبته 51.7%، بحسب التقرير الصادر عن مجلس معلومات سوق السيارات «أميك»، مشيرًا إلى أن مبيعات سيارات الركوب «الملاكي» ارتفعت بنسبة 61% لتسجل 81.9 ألف وحدة خلال تلك الفترة، مقابل 50.9 ألف مركبة في نفس الفترة المقارنة.

وقفزت مبيعات الشاحنات بمختلف فئاتها بنسبة 64% لتصل إلى 20.2 ألف وحدة، مقارنة بنحو 12.5 ألف شاحنة، فيما تراجعت مبيعات الأتوبيسات بمختلف فئاتها بنسبة 7.8% لتصل إلى 9.6 ألف وحدة مقابل 10.4 ألف مركبة.

وبحسب الملف الذي نشرته جريدة «حابي» العدد قبل الماضي، عن التوقعات الخاصة بمستقبل سوق السيارات مع الموديلات الجديدة وكيفية مواجهة المركبات المستوردة، فإن عددًا من وكلاء السيارات المستوردة كشفوا عن اعتزامهم إطلاق أيقونات 2022 للعلامات التي يقومون بتسويق عملياتها في السوق المصرية ومن بينها فيات وكيا وفولكس فاجن، بدءًا من الربع الثالث وحتى الربع الرابع على أقصى تقدير، فضلًا عن تبني عدد منهم خططًا توسعية من خلال افتتاح عدد من مراكز الخدمة.

واعتبر عاملون في السوق أن المنافسة في السوق المصرية الآن تُحسم بناءً على القدرة على توفير المنتج وليست قائمة على تقديم سيارات جديدة، وكل منشأ له خريطة زمنية في تقديم الموديلات الأحدث، مشيرين إلى أن المركبات القادمة من دول شرق آسيا تُنتج الأيقونات الأحدث في الربع الأول من كل عام، أما الأوروبية ففي الربع الثالث بدءًا من سبتمبر وحتى نوفمبر، بحيث تختلف من ماركة لأخرى.

وتأتي التحركات في سوق السيارات بالتزامن مع إطلاق الحكومة لمبادرة إحلال السيارات القديمة والتحويل للعمل بالغاز الطبيعي، والتي تتضمن إحلال سيارات جديدة مصنعة محليًا وتعمل بالغاز الطبيعي بالسيارات القديمة التي مر على صنعها 20 عامًا فأكثر، وذلك من خلال توفير حافز مادي للمستفيدين من المبادرة من ثمن السيارة الجديدة، إضافة إلى إتاحة تقسيط المبلغ المتبقي على فترة تتراوح بين 7 و10 سنوات.

وتصرف المبادرة حافزًا أخضر بنسبة 10% من ثمن السيارة للمستفيدين من أصحاب السيارات الملاكي بحد أقصى 22 ألف جنيه، و20% لأصحاب السيارات التاكسي بحد أقصى 45 ألف جنيه، و25% لأصحاب السيارات الميكروباص بحد أقصى 65 ألف جنيه.

ودخلت المرحلة الأولى للمبادرة حيز التنفيذ في مارس بعد توقيع «البروتوكول المنظم» الذي يتضمن الإجراءات التنفيذية لهذه المبادرة بين الوزارات المعنية والبنوك وشركات تصنيع السيارات وشركات التأمين، حيث تشمل محافظات المرحلة الأولى للمبادرة القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والقليوبية، وبورسعيد، والسويس، والبحر الأحمر.

مبيعات سوق السيارات

الاختيارات	الاصوات	النسبة
نمو	62	%62
استقرار	34	%34
تراجع	3	%3
ممتنع عن التصويت	1	%1

مع استمرار المساندة الحكومية

42% من الأصوات: صعود مرتقب لمؤشر ثقة القطاع الخاص غير النفطي

41 مشاركًا توقعوا استقرار المؤشر و16% رجحوا انخفاضه

اتجاه مؤشر ثقة القطاع الخاص غير النفطي

الاختيارات	صعود	استقرار	تراجع	امتنع عن التصويت
الأصوات	42	41	16	1
النسبة	%42	% 41	%16	% 1

توقع 42% من المشاركين في الاستبيان الذي أجرته جريدة «حابي» صعود مؤشر ثقة القطاع الخاص غير النفطي، خلال النصف الثاني من العام الجاري، فيما رأى 41% أنه من المتوقع أن يستقر المؤشر، في مقابل 16 مشاركًا رأوا حدوث تراجع بالمؤشر وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

ويعد مؤشر ثقة القطاع الخاص دليلًا على مدى رضا الشركات عن الوضع الاستثماري، وهو الذي يحدد خططهم المستقبلية، وتعتمد عليه الشركات والمستثمرون والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام والقطاع الخاص غير المنتج للنفط بوجه خاص.

ووفق أحدث البيانات التي أعلنتها الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، فإن مؤشر مديري المشتريات في مصر حقق ارتفاعًا في شهر مايو الماضي بعد خمسة أشهر من التراجع، حيث سجل المؤشر 48.6 نقطة مقابل 47.7 نقطة في أبريل الماضي، مشيرة إلى التحسن النسبي في أوضاع السوق خلال مايو الماضي.

كما أشارت وزيرة التخطيط، إلى ارتفاع مؤشر طلبات التصدير بقوة خلال مايو الماضي، فضلًا عن اقتراب المبيعات من مستوى الاستقرار؛ مما يشير إلى التعافي النسبي في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط، لافتة إلى أن مؤشر مديري المشتريات يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط في مصر، ويصدر المؤشر ليعكس أداء نحو 400 شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاعات الصناعة، والتشييد، والخدمات، والبيع بالتجزئة، والبيع بالجملة.

وتوقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن يساهم القطاع الخاص بنحو 68% من الإنتاج المحلي الإجمالي في 2022/2021 مع ارتفاع المساهمة في الأنشطة الزراعية والسياحية والعقارية والصناعية والتشييد والبناء بنسب مساهمة تتراوح بين نحو 85% و100%، مما يبرز دور الاستثمارات العامة في المرافق العامة، مع انفراد الحكومة العامة بنشاط قناة السويس.

وأوضحت الوزارة أن التوزيع القطاعي للإنتاج المقدر لعام الخطة يوضح أن القطاعات سريعة النمو تضم المطاعم والفنادق والاتصالات، والتشييد والبناء، والبترول، وقناة السويس، والخدمات الصحية والتعليمية، مشيرة إلى أن الخطة تستهدف معدل نمو يبلغ 5.4% مع اكتشاف اللقاحات وتعميم إتاحتها، وتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي ومواصلة تبني الحزم التمويلية والسياسات التحفيزية، وترشيد أوجه الإنفاق العام، وتنفيذ خطة المشروعات القومية، بالإضافة إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحسن مؤشرات الأداء، وتنامي ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري.

وأطلقت الحكومة العديد من المبادرات التحفيزية عبر البنك المركزي ووزارات المجموعة الاقتصادية خلال العام الماضي مع بدء انتشار الجائحة، وذلك لمساندة شركات القطاع الخاص على مواجهة تبعات الجائحة، كما أطلقت الحكومة مبادرات وبرامج أخرى لرفع معدلات الإنتاج والتصدير بالقطاع الصناعي والتي تمثل آخرها في مبادرة السداد الفوري للمستحقات المتأخرة للمصدرين، والبرنامج الجديد للمساندة التصديرية.

وفي تقرير حديث له أكد مركز أبحاث «برايم» أنه من المتوقع أن تتحسن قراءات مؤشر مديري المشتريات خلال العام الجاري، مع النظرة التفاؤلية لتوسيع رقعة الحصول على اللقاح واستمرار السياسات والتدابير المقدمة من البنك المركزي والحكومة، حيث قام المركزي مؤخرًا بتمديد مبادرتين لتخفيف أعباء الديون المستحقة على الشركات المتعثرة والشركات السياحية.

وعززت القرارات التحفيزية للحكومة من حركة الصادرات المصرية غير البترولية، والتي ارتفعت بنسبة 19% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، مسجلة 12 مليارًا و323 مليون دولار مقابل نحو 10 مليارات و375 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 بفارق 1.948 مليار دولار.

وخلال مايو حققت الصادرات نموًا بنسبة 50%، حيث بلغت 2.288 مليار دولار مقابل 1.522 مليار دولار خلال شهر مايو من عام 2020 وبفارق 765 مليون دولار.

بنسبة 92%:

إفريقيا تستحوذ على توجهات المستثمرين للتوسع خارجيًا

الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي

الاختيارات	الخليج	أفريقيا	أوروبا	آسيا	امتنع عن التصويت
الأصوات	2	92	2.5	1.5	2
النسبة	%2	%92	%2.5	%1.5	%2

استحوذت إفريقيا على أغلب إجابات المشاركين في استطلاع جريدة «حابي» حول توقعات المؤشرات الاقتصادية لعام 2021، حيث رأى 92% أن القارة السمراء هي الوجهة الأفضل للتوسع والاستثمار بالعام الجاري.

واختتمت، يونيو الماضي، فعاليات الدورة الأولى لمنتدى وكالات ترويج الاستثمار في إفريقيا تحت شعار "التكامل من أجل النمو"، والذي نظمته الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية ووكالة الترويج للاستثمار للكوميسا (COMESA RIA)، بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء.

وكان قد شارك في المنتدى وزراء استثمار ورؤساء هيئات استثمار يمثلون 34 دولة إفريقية وكذلك عدد من ممثلي التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإفريقية فضلًا عن عدد من الوزراء وكبار رجال الأعمال المصريين.

وقال المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن المنتدى شهد العديد من المناقشات المثمرة والتي تركزت على سبل دفع التعاون المشترك بين دول القارة في رفع معدلات التجارة البينية والاستثمار.

وأضاف عبد الوهاب، خلال المنتدى أنه تم الاتفاق على العديد من التوصيات التي سيتم العمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة، والتي تضمنت تدشين مجلس استشاري، قبل نهاية العام الحالي، يضم ممثلين عن هيئات الاستثمار الإفريقية والقطاع الخاص وبعض بيوت الخبرة العالمية لتقديم الخبرات الفنية والإدارية الخاصة بصياغة الفرص الاستثمارية وإبراز المزايا النسبية للدول الإفريقية وآليات الترويج لها.

كما تضمنت التوصيات إنشاء منصة إلكترونية إفريقية موحدة Platform تدرج عليها جميع الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وكذا القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة للبيئة الاستثمارية بكل دولة على أن توفر هيئات الاستثمار الإفريقية جميع البيانات المشار إليها خلال الفترة من يوليو حتى أكتوبر 2021 لإدراجها ضمن المنصة.

وشملت التوصيات، وضع استراتيجية لتحفيز الاستثمار في المجال الصناعي بالقارة الإفريقية وبناء سلاسل التوريد التي تمكن بلدان القارة من تخفيض اعتمادها على الواردات وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، وتأكيد دورية انعقاد منتدى رؤساء هيئات الاستثمار الإفريقية في شهر يونيو من كل عام مع التوصية بتوسيع دائرة المشاركة ليشمل القطاع الخاص الإفريقي والمنظمات الإفريقية الإقليمية والمؤسسات التمويلية الإفريقية والدولية لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذا الحدث.

كما شملت التوصيات، تحديد نقاط اتصال من جميع هيئات الاستثمار الإفريقية خلال شهر يوليو 2021 لسهولة تبادل البيانات والمعلومات الاستثمارية وكذا المشاركة في الأعمال التحضيرية للمنتدى القادم، ودراسة إنشاء أكاديمية لتدريب كوادر هيئات الاستثمار الإفريقية والإعلان عنها خلال الدورة المقبلة من المنتدى للعمل على زيادة التعاون الفني بين دول القارة وفق أحدث المعايير المتبعة عالميًا في مجال جذب والترويج للاستثمار وآليات تقديم الخدمات للمستثمرين وصياغة الفرص الاستثمارية.

وتضمنت التوصيات، تنظيم عدد من الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال والمستثمرين في جميع الدول الإفريقية لبحث فرص إقامة مشروعات مشتركة من خلال الاطلاع على الفرص المتاحة على أرض الواقع.

وفي ختام المنتدى يونيو الماضي، أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن تنظيم خمس بعثات ترويجية قبل انعقاد الدورة الثانية إلى عدد من الدول الإفريقية لرجال الأعمال المصريين المهتمين بالاستثمار في القارة وخاصة في القطاعات ذات الأولوية لتلك الدول.

1.5

صوت لدول آسيا ومشاركان امتنعا عن التصويت

مصر على مشارف أن تكون مركزًا إقليميًّا للشركات الناشئة وريادة الأعمال

ماجد شوقي

خبير أسواق مال واستثمار

في الآونة الاخيرة أظهر عدد من التقارير الإقليمية والعالمية أن مصر أصبحت منطقة جذب للاستثمار في الشركات الناشئة وأن صناديق الاستثمار رأس مال المخاطر الإقليمية والعالمية نشطة جدًا في اصطياد الفرص بالسوق المصرية. فتحتل مصر المركز الثاني بعد دولة الإمارات من حيث عدد الصفقات التي تمت في الشرق الأوسط خلال عام 2020 مسجلة 200% من إجمالي 496 صفقة أي بما يعادل ما يزيد على 100 صفقة، وذلك طبقًا للتقرير الأخير الصادر عن مؤسسة MAGNiTT بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا». وعلى المستوى الإفريقي، فإن مصر ضمن المجموعة ما يطلق عليها «الأربعة الكبار» مشاركة لكل من نيجيريا وكينيا وجنوب إفريقيا. وتحتل مصر المركز الأول من حيث عدد الصفقات المنفذة عام 2020 طبقًا لتقرير AfricaArena، كما تحتل مصر المركز الثالث على المستوى الإفريقي والشرق الأوسطي من حيث قيمة الصفقات والتي تقدر فيما بين 200 إلى 270 مليون دولار أمريكي.

وتأتي هذه الاستثمارات من مستثمرين أفراد ومؤسسات محلية وإقليمية وعالمية، مقتحمة سوق الشركات الناشئة الواعدة بمصر والتي أسسها شباب وشابات مصريون. وكان نصيب الاستثمارات العالمية من إجمالي قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة تقدر بنحو 32% من إجمالي الاستثمارات الموجه للشركات الناشئة بمصر ممثلة قطاعات الصحة والنقل والمدفوعات والأغذية واللوجيستيات.

كما أصبحت مصر منطقة جذب لشركات ناشئة إقليمية وعالمية لتعمل في السوق المصرية مثل شركات اقتصاد المشاركة Sharing-Economy في قطاعات مختلفة مثل قطاع نقل الأفراد ممثلة في شركة أوبر الأمريكية وكريم الإماراتية ومؤخرا تم الإعلان عن نية شركة ناشئة بريطانية UVA دخول السوق المصرية للمنافسة، وعلى مستوى نقل وشحن البضائع شركة Trukker الإماراتية وفي قطاع العقارات والسياحة Airbnb الأمريكية، وعلى مستوى التجارة الإلكترونية شركة سوق Souq.com التابعة شركة أمازون العالمية وشركة نوون Noon.com الإماراتية.

ولا شك أن هذه الطفرات التي شهدتها مصر بالأساس بسبب ما لديها من قاعدة شبابية كبيرة، تتسم بالموهبة والطموح وروح الإبداع والابتكار. وأيضًا، قيام الدولة بعدد من المبادرات التي دعمت هذا المجتمع الاقتصادي الناشئ، على سبيل المثال وليس الحصر مبادرات البنك المركزي المصري بدعم الابتكارات والشركات الناشئة في مجال التقنية المالية FinTech دعما معنويًا وماليًا وتشريعيا. ومبادرة وزارة الاستثمار بمساهمتها في صناديق الاستثمار رأس المال المخاطر والتي استثمرت ودعمت شركات ناشئة أصبحت على مشارف قصص نجاح مصرية.

ولا شك أن مستقبل الدول ودورها في المجتمع الدولي وقدرة تأثيرها سيكون مرتبطًا بمدى عمق وسرعة دخول كل دولة ومجتمعها إلى عصر الرقمنة "Digital Era"، هكذا وصف ماثيو سلوتر وديفيد ماكورميك في مقال بمجلة الفورين بولوسي بعنوان «البيانات قوة» "Data is Power" والتي ستشكل العلاقات الدولية وسياسة التجارة العالمية مستقبليًا وتقدم الدول اقتصاديا. وتتسارع وتتنافس الدول في بناء وخلق نظام بيئي ecosystem بما يشمله من بنية تكنولوجية تحتية متقدمة وتشريعات متقدمة وخلق سبل وآليات جديدة لتمويل هذا النوع من المبادرات والابتكارات كي تتماشى مع هذا التطور، وذلك لتفرض سيطرتها دوليًا، وأكبر دليل هو الصراع بين أمريكا والصين على الريادة التكنولوجيا وحرب تكسير العظام على مستوى الشركات التكنولوجية والاتصالات من البلدين والصراع على الريادة في الجيل الجديد من تكنولوجيا نقل البيانات والاتصالات الـ 5G.

فإن وضع مصر الجغرافي وبما فيها من مقومات في هذا المجال لديها فرصة كبيرة لأن تلعب دورا جوهريا في المنطقة وأن يكون لها دور الريادة. ولتحقيق هذا الهدف والذي ليس ببعيد، عليها أن تضع سياسات ومستهدفات لكي تكتمل عناصر النظام البيئي للابتكار والشراكات الناشئة، على سبيل المثال:

أولًا: قناة السويس الرقمية:

إن موقع مصر الجغرافي المتميز الذي أتاح لها فرصة أن تكون الممر الملاحي الرئيسي للتجارة العالمية والربط بين الشرق والغرب عبر قناة السويس، أن تكون أيضا الممر الرئيسي للبيانات ما بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا حيث يمر ما يقرب من 17 كابلا بحريا عبر الأراضي المصرية بما يمثل نحو 17% من إجمالي عدد الكابلات عالميًا، وتنقل أكثر من 80% من البيانات ما بين القارات الثلاث. ولا شك أن هذه الأهمية تتزايد بصورة مطردة مع التزايد العالمي على الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وإنترنت الأشياء (Internet Of Things – IOT) والذي أدى بصوره إلى تزايد حجم تدفق البيانات عالميا إلى 112 مرة فيما بين الفترة من 2008 إلى 2020، كما تضاعف عدد مستخدمي شبكات المعلومات الإنترنت بنحو 13 ضعفًا خلال فترة من 200 إلى 2020، ولا شك أن هذه المعدلات ستتضاعف على المدى القصير بمعدلات أكبر بسبب تداعيات فيروس كورونا، مما جعل شركات التكنولوجيا العالمية وعلى رأسها Facebook وGoogle تتسارع في الاستثمار في إنشاء كابلات بحرية للاتصالات ومراكز للبيانات في بلدان مختلفة.

وعليه، فان مصر لديها فرصة جوهرية لتكون أحد مراكز البيانات الهامة الإقليمية وأن توضع على خريطة مراكز البيانات العالمية. وذلك عن طريق المزيد من الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات لزيادة القدرة الاستيعابية وسرعة تناقل البيانات وتأمينها. والمشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية يدعم هذا الهدف عن طريق نقل الخبرات والمساهمة في الاستثمار وإيجاد مصالح دولية مشتركة تدعم مصر كأحد الممرات للبيانات الهامة عالميًا.

ولا تأتي هذه الخطوة منفردة ولكن مصطحبة بتقديم الخدمات اللوجستية المصاحبة لمرور الكابلات لربط الكابلات البحرية المختلفة لنقل البيانات، وتخزينها، وذلك عن طريق وضع خطة استراتيجية واستثمارية لإنشاء مراكز البيانات Data Centers واستضافة مراكز وخدمات البيانات Cloud Computing للشركات العالمية، مستغلين مركز مرور البيانات عن طريق مصر وانخفاض تكلفة الطاقة مقارنة بالدول التي بها مراكز بيانات أخرى خاصة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا، ووجود مساحات كبيرة من الأراضي غير مستغلة وبقيمة منخفضة مقارنة بالدول المستضيفة لمراكز البيانات يمكن استغلالها في بناء مراكز بيانات ضخمة، وذلك فضلًا عن وجود الخبرات الشبابية لسد احتياجات خدمات العملاء من مختلف دول العالم عن طريق مراكز خدمات العملاء والتي تعتبر مصر أحد رواد هذه الصناعة والتي يلجأ إليها عدد كبير من الشركات العالمية للتعاقد معها.

ثانيًا: بلد التأسيس مقابل بلد التشغيل:

وعلى الرغم من زيادة عدد الشركات الناشئة في مصر بصورة ملحوظة مما جعلها في مقدمة دول الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث عدد الصفقات، ولكن توجد فجوة فيما بين البلد الذي يتم فيه تأسيس تلك الشركات والبلد الذي تمارس الشركة نشاطها. وإن كانت هذه الحالة لا تخص مصر وحدها بل دول أخرى نشطة في هذا القطاع الاقتصادي الناشئ، ولكن لدى مصر الإمكانية والخبرات التشريعية والمهنية لتقليص هذه الفجوة، حيث يوجد بالسوق المصرية تراكم خبرات في مجال الشركات الناشئة واستثمار رأس المال المخاطر من مكاتب محاماة ومحاسبين وخبراء استثمار ومديري استثمار رأس مال مخاطر لديهم القدرة على وضع القواعد والإجراءات المحفزة لخلق نظام بيئي متكامل لسد تلك الفجوة وذلك من واقع خبرتهم العملية المحلية والإقليمية والدولية.

وعليه، لا يضطر منشئ تلك الشركات ومعظمهم من الشباب التحمل بأعباء مالية إضافية لإنشاء الشركة تحت مظلة تشريعية محفزة ومرحبة بهذا النوع من الشركات في دولة أخرى، والتي تسمح بسهولة الاستثمار فيها دون عراقيل واستهلاك وقت في إجراءات.

وقد أكد التقرير الأخير الذي نشرته مؤسسة Crunchbase عن «النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة GSER 2020»، على وجود هذه الفجوة. فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنت من أن تكون ضمن أفضل 20 نظاما بيئيا ناشئا على مستوى العالم حيث احتلت دبي المركز ال18، بينما القاهرة وكيب تاون جنوب الإفريقية احتلا المركز بين 51-60 في القائمة العالمية. واحتلت لاغوس النيجيرية ونيروبي كينية المركز بين 61-70 وذلك من بين مائة دولة.

ثالثًا: طروحات الشركات الناشئة وسوق المال المصرية:

مع النمو الهائل لعدد الشركات الناشئة على مدى السنوات الخمس الماضية وحجم الاستثمارات التي ضخت من المستثمرين الأفراد Angel Investors ومن صناديق رأس المال المخاطر، فهذا يبشر بأن سوق رأس المال ستشهد في المستقبل القريب بموجة من قيد هذه الشركات وطرح أسهمها، وذلك نتيجة بدء تخارج المستثمرين المؤسسين وذلك وفقا لسياستهم الاستثمارية. علاوة على ذلك، مع تزايد المنافسة بين الشركات الناشئة، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية ، والتجارة الإلكترونية ، والخدمات اللوجستية ، قد تتم عمليات دمج واستحواذ بين تلك الشركة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ، استحواذ شركة Uber الأمريكية الناشئة في مجال مشاركة الرحلات على Careem الإماراتية، وبالمثل استحواذ Amazon.com ، منصة التجارة الإلكترونية الأمريكية التي ذات يوم كانت شركة ناشئة، على سوق دوت كوم الإماراتية لتقتحم سوق الشرق الأوسط بما لديه من قوة شرائية ضخمة.

ستبحث هذه الموجة عن أسواق المال ذات بيئة صديقة لهذه الشركات الناشئة والصفقات المنفذة عليها. وعليه، يجب على صانعي سياسات سوق المال العمل على إعداد منصات متخصصة بسوق المال لاستقبال مثل هذا النوع من الشركات التي تعد شركة ناشئة، ولتحديث البيئة التنظيمية باستمرار لمواكبة التطور المستمر لهذا النظام البيئي الجديد ولإتاحة فرص التمويل المختلفة وآليات مبتكرة لتنفيذ الصفقات، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية نموذج أعمالهم وتقييماتهم ومؤشرات الأداء ومصدر محرك النمو والذي يختلف اختلافًا كليًا عن الشركات المعتاد قيدها وطرحها في السوق الرئيسية أو في سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة Nilex.

وتأتي التجربة الامريكية بنموذج جديد مبتكر لحل هذه المعضلة، فابتكرت بورصة نيويورك (NYSE) نوعا جديدا من الشركات متخصصة للاستحواذ على الشركات الناشئة معروفة باسم Special Purpose Acquisition Company (SPAC) هي شركة ليس لديها نشاط تجاري تم تأسيسها لزيادة رأس المال من خلال طرح عام أولي (IPO) لغرض الاستحواذ على الشركات الناشئة. وعلى الرغم من الجدل المسار حول هذا النوع من الشركات، فإنه لا يزال ابتكارا يوفر مسارا سريعا للشركات الناشئة بمستوى نضج معين للوصول إلى السوق للحصول على تمويل أرخص وأسرع. وانتشر هذا النوع من الشركات في بورصة لندن وأمستردام. وهناك ابتكار آخر استحدثته بورصة NASDAQ وهي شركات الاكتتابات العامة الأولية التي لا تحتوي على منتج (Product-less IPOs - PLIPOs) وذلك لإفساح المجال أمام الشركات الناشئة في مجال الصحة وعلوم الهندسة الوراثية لزيادة رأس المال ففي فترة البحوث العلمية والتطوير دون إنتاج أي منتج فعلي أو حتى في مرحلة تطوير منتج جديد.

واخيرا، إن هذه الموجة الجديدة في مصر تعد أحد المصادر المستحدثة والهامة لجذب الاستثمار المباشر والتي تتيح الفرصة للشباب للابتكار وحرية الإبداع، وزيادة فرص العمل لهم في مجالات جديدة تتواءم مع طموحاتهم. وأيضًا، تعد المصدر الرئيسي الجديد لطرح منتجات جديدة بسوق المال المصرية لجذب مزيد من الاستثمارات وتعميق السوق الثانوية.

ولذلك على الدولة أن تلعب دور الحليف بقدر أكثر ما تلعب دور الرقيب، فيجب على صانعي السياسات العمل جنبًا إلى جنب مع هذا المجتمع الاقتصادي الجديد، برؤية واضحة بأنهم المستقبل المشرق ومصدر النمو الاقتصادي المستدام.

حلاوة شمسنا

د. ماهر عشم

رئيس شركة كومتريكس للتجارة الإلكترونية

نجحت مصر في السنوات الثلاث الأخيرة في مضاعفة إنتاجها من الطاقة المتجددة وصارت الأولى عربيا متفوقة بذلك بالضعف على المغرب التي تليها في الإنتاج إذ يبلغ إنتاج مصر نحو 6 ميجاوات تقريبا مقابل المغرب نحو 3.2 ميجاوات.

الطاقة المتجددة والنظيفة هي طموح لدول العالم المتقدم لأنها أقل تكلفة على المدى البعيد وتقلل العبء على استيراد المحروقات اللازمة لتوليد الطاقة وتعطي الدولة الاستقلالية في مكون استراتيجي هام وعماد لاقتصادياتها.

مصادر الطاقة المتجددة هي ثلاثة: الشمس والرياح والطاقة المولدة كهرومائيا. وفي مصر تساهم كل من الطاقة الشمسية وتلك المولدة من الرياح بنسبة خمسة وعشرين بالمئة تقريبا ثم الكهرومائية بنسبة خمسين بالمئة. تضاعف إنتاج الطاقة الشمسية نحو خمسين ضعفا والرياح ثلاثة أضعاف وثبتت الكهرومائية منذ 2017 إلى الآن. إذا فمن الواضح اهتمام ونجاح الدولة في زيادة توليد الطاقة الشمسية. لم يأت هذا من فراغ بل بإصلاح القوانين والسياسات والتعريفة مقابل استهلاك الكهرباء ورفع الدعم عنها وبجهد كبير ساهم فيه إلى جانب الحكومة الشعب كله بتحمله أعباء رفع الدعم التدريجي عن الكهرباء. ولا ينكر أحد فضل وزارة الكهرباء التي تسلمت عبئًا ثقيلًا لا ننساه خاصة ونحن نحتفل بذكرى 30 يونيو.

تراهن الدولة في اقتصادها أيضًا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة رهانًا كبيرًا وهناك اقتصاديات دول كبرى تشكل فيها تلك الكيانات مكونًا رئيسيًا من نشاطها الاقتصادي لأسباب عديدة منها سهولة المنشأ. فمن الأسهل والأسرع إقامة مشروع صغير عن المشروعات الكبرى. ولا أتناول في مقالي هذا تلك المشروعات ولكن أردت أن أوضح وأبرز دور الكيانات الصغيرة في تكوين أحجام كبيرة لاقتصاديات دول وأستخدم هذا المثال الحي في إبراز دور الكيانات الصغيرة والمتوسطة في توليد واستخدامات الطاقة المتجددة.

أعتقد أنه لو تبنت الدولة مزيدًا من السياسات المحفزة لتوليد الطاقة النظيفة والمتجددة لأمكن مضاعفة إنتاجنا من الطاقة الشمسية دون تحمل عبء الاستثمارات الضخمة اللازمة لإنتاج تلك الطاقة وأسرد في مقالي هذا بعض الأمثلة القليلة:

1- تشكل السخانات الكهربائية والمكيفات البند الأكبر لفاتورة كهرباء المنازل. ولو أمكن للدولة تشجيع وتحفيز تركيب السخانات الشمسية بدلًا من الكهرباء والغاز لأنتجنا طاقة شمسية ووفرنا المصادر الأخرى للطاقة. فمنذ نحو تسع سنوات وأنا أعتمد تمامًا على السخانات الشمسية ولا أحتاج إلى الكهرباء إلا شهرًا واحدًا في السنة وهذه شهادة مني بجودتها وهي قلما تحتاج إلى صيانة وتعمل بكفاءة شديدة.

2- التشييد والبناء احتل المركز الثاني بعد الاتصالات في معدلات النمو لمكونات إجمالي الناتج المحلي المصري. لو تم وضع قوانين تلزم المطورين العقاريين باستخدام الطاقة المتجددة على الأقل في السخانات والأسطح لتمكنا أيضًا من زيادة معدلات النمو بدرجة كبيرة إذ يحتاج المنزل إلى تجهيزات تكون أسهل أثناء الإنشاء خصوصًا إذا أخذها المصمم في الاعتبار مما يحفز سكان البيت لاحقًا في استخدام الطاقة الشمسية.

3- الريف المصري يمكن أن يكون هدفًا مهمًا لا يقل عن المجتمعات العمرانية المتطورة. وأذكر تجربة شخصية مع مجموعة من الأصدقاء في 2008 وكنا نهتم وقتها بمنازل بسيطة بمنطقة أقل حظًا ولا توجد بها مصادر للمياه والكهرباء واستخدمنا الطاقة الشمسية في إنارة منازلهم وكانت تجربة ناجحة وغير مكلفة إذ إن احتياجات الكهرباء تقتصر على الإنارة وثلاجة وجهاز تلفزيون وقد تكون الجدوى الاقتصادية عالية في تلك الأماكن إن أمكن توفيرها لهم.

4- توفير التمويل والخبرات اللازمة لتركيب وصيانة الأجهزة المتعلقة بالطاقة النظيفة وتحفيز الشركات العاملة في هذا المجال وتسهيل مهمتها. فلو توفرت النية يلزم توفير التمويل للاستثمار المبدئي المطلوب والذي قد يشكل عبئًا في البداية. كما يجب توافر الشركات والخبرات التي تعمل في تلك المجالات وانتشارها بجميع أنحاء الجمهورية بدلًا من مركزيتها بالعاصمة ومدن قليلة أخرى من المدن الرئيسية.

الطاقة المتجددة حققت نجاحات غير مسبوقة ومن الممكن مضاعفتها بوضع خطة قومية لتحفيز توليدها والاعتماد عليها في الكيانات الصغيرة والمنازل. بزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة نزيد من استقلالية اقتصادنا ونشكل بيئة صحية ومستقبل أكثر إشراقًا وتكلفة أقل على المدى البعيد.

رؤية منتصف العام

أحمد رضوان
رئيس التحرير
ahmedradwan@hapijournal.com

نختتم النصف الأول من 2021 بعدد خاص يشاركنا فيه مئة من رؤساء الشركات من مختلف القطاعات بجانب البنوك والمؤسسات المالية.. تحدٍّ جديد خاضه فريق جريدة حابي للحفاظ على المشاركة المميزة والمقدرة من قادة مجتمع الأعمال، عبر الإجابة عن 30 سؤالًا يضم كل واحد منهم 3 اختيارات على الأقل.. جهد كبير يستحق الشكر والتقدير لمن صنع ومن شارك بوقته الثمين في سبيل إخراج العدد الذي بين أيديكم بهذه الصورة التي تشعرنا بحلاوة «الرضا» عن يقين ولذة ثمرة الجهد عن صدق.

قبل أسابيع قليلة، كان مؤتمر حابي السنوي الثالث، والذي جمعت جلساته «صناع القرار» من القطاعين الرسمي والخاص، بكل ما يعنيه مفهوم صناعة القرار من القدرة والتأثير والتفاعل، وكان أحد المحاور المهمة في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان استثمار التعافي، هو قياس مدى تأثر الاقتصاد بجائحة كورونا، وصولًا إلى الاستثمار في تعافيه، والاستفادة من تماسك مؤشراته قياسًا بالدول الأخرى التي مرت اقتصاداتها بموجات انكماش غير مسبوقة.

جاءت نقاشات المؤتمر لتشير إلى أن جائحة كورونا لم تفرض فقط تحديات اقتصادية جديدة، وإنما أيضًا، تقلبات وتحولات سريعة دفعت كبرى المؤسسات الدولية إلى تعديل نظرتها أكثر من مرة لآفاق النمو العالمي والإقليمي، وهو ما أعادنا مرة أخرى إلى استطلاعاتنا الموسعة التي نكشف فيها كعادة حابي منذ نشأتها، عن أسماء جميع المشاركين بها دعمًا لمصداقية وقوة النتائج، ولا شك في أن مشاركة من هم أكثر تأثيرًا في قطاعاتهم يعزز من فاعلية وجدية وأهمية نتائج الاستطلاع خصوصًا والمحتوى الاقتصادي عمومًا، ويقربهما أكثر من الواقع.

نتائج الاستطلاع تحتاج إلى الكثير من التحليل والقراءة، فهي تعبر عن لحظة مهمة شهدت إجراءات وقرارات غير تقليدية على مستوى الحكومة والقطاع الخاص أيضًا، ليس هذا فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى رصد محدث لخطط الشركات عن فترة النصف الثاني من العام، وما تخطط له الحكومة أيضًا، وهذه ستكون محاور عددنا المقبل بإذن الله، الذي يأتي استكمالًا لهذا العدد، وجزءًا لا يتجزأ منه.

حتى لا نبتعد كثيرًا عن الاستطلاع ونتائجه، وجب التنويه إلى أن فترة ملء الاستمارات بدأت قبل نحو أسبوعين، وهي فترة شهدت الكثير من التطورات المرتبطة بملفات شديدة التأثير على القرار والشأن الاقتصادي الإقليمي مثل تعنت إثيوبيا تجاه توقيع اتفاق ملزم لإدارة وتشغيل سد النهضة وإصرارها على بدء عملية الملء الثاني في الموعد الذي حددته سلفًا. وإذا كانت هذه القضية أحد التحديات، ففي مقابلها تم الإعلان رسميًا عن بدء أحد أهم المشروعات الاقتصادية، المتمثل في مشروع تطوير القرى المصرية الذي يفتح فرصًا ذهبية لمختلف الشركات والقطاعات الاستثمارية والتمويلية لتنشيط الطلب على منتجاتها وخدماتها.

بجانب ذلك، بدأ الاقتصادان العالمي والإقليمي في الاستفادة من نشر لقاحات كورونا، وقلت حدة إجراءات مواجهة الفيروس وتحديدًا على مستوى الإغلاقات وتعطيل النشاط الاقتصادي، وظهر ذلك جليًا في تراجع أسعار الذهب وارتفاع أسعار النفط وانتعاش أسواق السلع، وهي مؤشرات تؤكد عودة الطلب وبالتالي استعادة النمو.

أحد المؤشرات المهمة أيضًا خاصة للسوق المحلية هو بدء نشاط القطاع السياحي ولو جزئيًا، وكذلك تراجع الواردات البترولية ونمو الصادرات غير البترولية، والبترولية أيضًا، هذه البنود وإن كانت مهمة في النظرة الكلية على مستوى أداء ميزان المدفوعات، إلا أنها تعبر أيضًا عن نمو الطلب العالمي على السلع والخدمات، وكان لذلك أيضًا انعكاس في نتائج استطلاع حابي عن فترة النصف الثاني من 2021.

التنوع الذي تتميز به استمارة الاستطلاع، وتنوع شريحة المشاركين به، عنصران مهمان أيضًا، فالاستطلاع ضم أسئلة تقيس اتجاهات الاقتصاد الكلي، وعددًا من أهم القطاعات ذات الوزن النسبي المرتفع في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والصناعة والزراعة والخدمات المالية بفرعيها المصرفي وغير المصرفي والمقاولات والإنشاءات والعقارات والطاقة والسيارات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشارك في التصويت ممثلون عن جميع هذه القطاعات.

نخطط لأن يكون استطلاع منتصف العام إصدارًا منتظمًا في بداية يوليو من كل عام، يواكب تسارع المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة في مناخ الأعمال، ونأمل أن نتلقى من قرائنا الأعزاء، كما عودونا دائمًا، ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

أخيرًا.. وجب التنوية أيضًا إلى أن الاستمارات الخاصة برؤساء شركات أوراسكوم تم استيفاؤها قبل رحيل رجل الأعمال المهندس أنسي ساويرس. ويتقدم لهم فريق حابي بخالص العزاء.

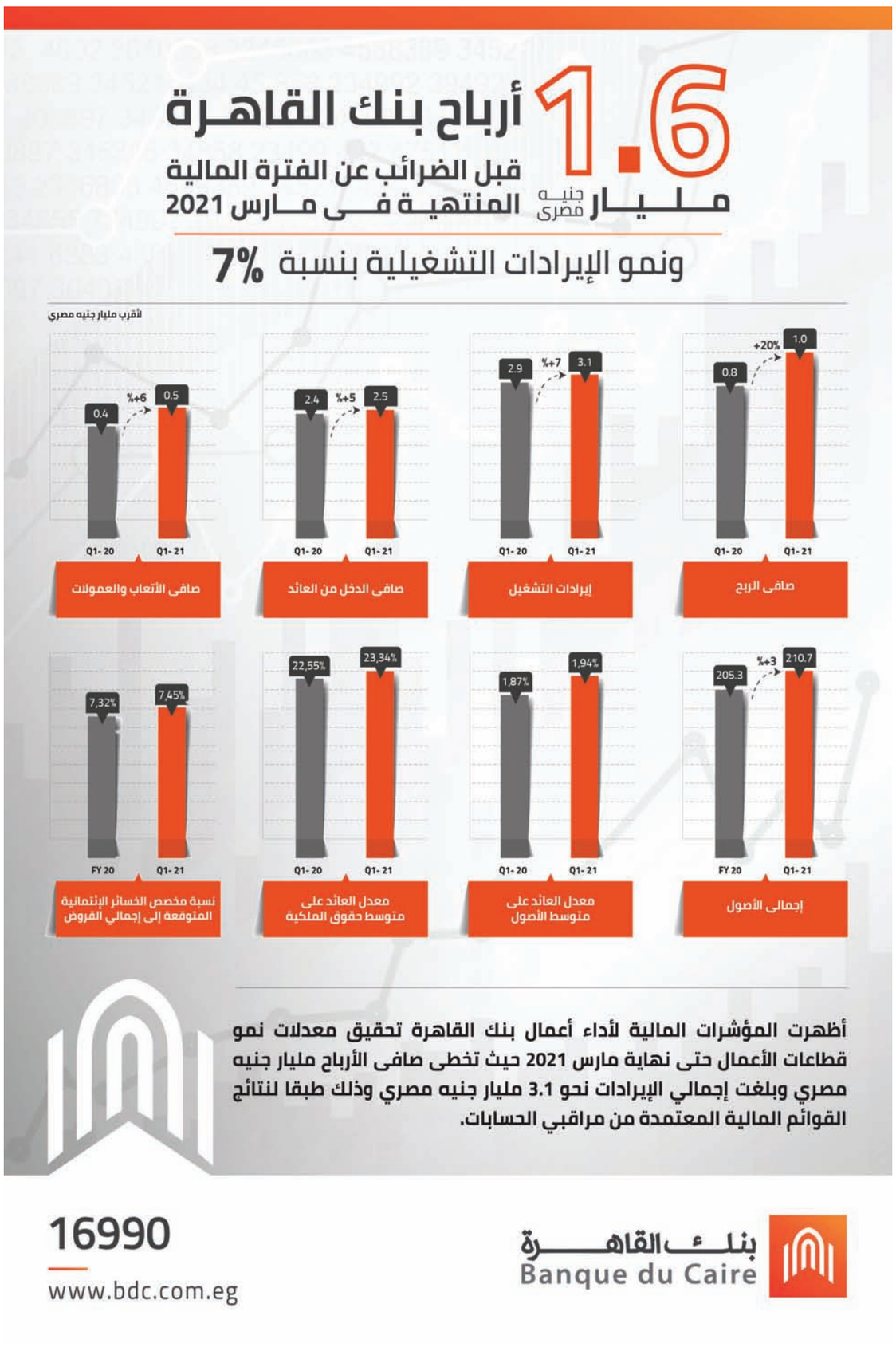

مدينة نصر
للإسكان والتعمير
MADINET NASR
FOR HOUSING & DEVELOPMENT
growing from
STRENGTH
to
STRENGTH
MNHD has been committed to developing premium communities of excellence, putting its residents at the heart of all its operations to set the benchmark for integrated living.
Situated between old and new Cairo, Taj City merges Egyptian authenticity and modern day practicality.
Experience Sarai's different beats and rhythms and live by Cairo's biggest lagoon.
Tag Sultan's living community guarantees to open your eyes on the finest things in life.
16750 | MNHD.COM
THE DEVELOPERS OF
SARAI
TAJ CITY